بيرنار مييج

الفكر الاتصالي

من التأسيس إلى منعطف الألفية الثالثة

ترجمة : أحمد القصوار



العنوان الأصلي للكتاب

Bernard Miège

La pensée communicationnelle,

بيرنار مييج

الفكر الاتصالي

من التأسيس إلى منعطف الألفية الثالثة

ترجمة : أحمد القصوار

دار توبقال للنشر

عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار

بلفيدر، الدار البيضاء 20300- المغرب

الهاتف / الفاكس: 522.34.23.23 (212) - 522.40.40.38 (212)

الموقع: www.toubkal.ma - البريد الإلكتروني: contact@toubkal.ma

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
معالم

الطبعة الأولى 2011

صورة الغلاف عمل الفنان
نام جون بايك

منشور بدعم من المصلحة الثقافية للسفارة الفرنسية في المغرب

سلسلة معالم : ردمد 9-157-2028

الإيداع القانوني رقم : 2464 MO 2011

ردمك : 8-26-511-9954-978

تمهيد

ما زال الوضع الاعتباري للبحث في مجالات الإعلام والاتصال يعرف نقاشا واسعا حول الاعتراف به كمبحث علمي مستقل له مشروعية الوجود بين التقسيمات الجامعية المرعية. غير أن ذلك لم يمنعه من استعارة نظريات ونماذج ومفاهيم من مباحث علمية مختلفة، كما أن هناك إجماعا على اعتباره مجالا تتقاطع فيه اهتمامات مختلف العلوم؛ ولاسيما العلوم الإنسانية التي تقارب موضوعاته في سياق اشكالياتها الخاصة ومن زاوية نظرها المتخصصة (علم النفس، علم الاجتماع، لسانيات...). ومن خلال استقراء بعض الدراسات التي اشتغلت على تقديم مداخل لهذا المجال أوالتأريخ له، يمكن أن نخلص إلى وجود تيارين اثنين:

_ الأول، يعتبر الاتصال مبحثا علميا متداخل التخصصات، حتى وإن كان يندرج ضمن دائرة العلوم الإنسانية والاجتماعية؛

_ والثاني، يدفع بفكرة استقلالية هذا المجال في إطار ما يسمى بعلوم الإعلام والاتصال، ويدعوإلى العمل على تشييد الخصوصية الابستيمولوجية والمفهومية والمنهجية؛ شأنه في ذلك شأن باقي المباحث العلمية الأخرى.

في هذا السياق، نقترح على القارئ المغربي والعربي عموما هذه الترجمة المتواضعة لكتاب الباحث الفرنسي بيرنار مييج الذي صدر تحت عنوان **الفكر الاتصالي**.

منذ البداية، يطرح **بيرنار مييج** سؤال مشروعية البحث التاريخي في الفكر الاتصالي فـ « هل من الضروري - يتساءل الباحث- أن يكتسب حقل علمي معين اعترافا أكاديميا طويل الأمد أودعما واسعا من طرف الهيأة السياسية- العلمية حتى نبحث في تطوراته وندقق في تكونه بناءا على أساس متين؟» .يجيب ضمنيا عن هذا السؤال بالنفي ويعلن تصديه للأهم في رأيه، وهوالبحث عن العناصر المكونة للفكر الاتصالي عبر مختلف المراحل التي قطعها.

وينطلق مييج في كتابه من الإقرار بتعدد مكونات الفكر الاتصالي الذي يزاوج بين العلمي والإيديولوجي والمهني-العملي. وهذا ما يعبر عنه صراحة في قوله: « هنا يتم اختيار التصور المدافع عنه طيلة هذا الكتاب، ومفاده أن نظريات الاتصال، وبالتالي الفكر الاتصالي ذاته، تشكل في آن تشييدات فكرية وأساطير أوخطابات متعلقة بالايديولوجيا وإجابات على أسئلة «عملية» يطرحها الناس على أنفسهم في ظروف اجتماعية معينة. إن إعطاء الأولوية لإحدى هذه المكونات (أوعلى الأقل القول إنها سابقة على المكونات الأخرى) هوموقف من الصعوبة بمكان الدفاع عنه . وقد يفضي إلى الفصل بين تاريخ الأفكار وتاريخ الممارسات، في حين أنهما مرتبطان بشكل غير قابل للفصل».

والملاحظ أن موقف مييج من الاتصال قد عرف تحولا مهما بين طبعتي الكتاب الأولى والثانية.ذلك أنه اعتبر مفهوم الحقل كما حدد معناه **بيير بورديو** هو ما يعرف الاتصال ويحدده نظرا لأنه « قادر على توضيح الطابع المزدوج (بله المتناقض) **للفكر الاتصالي** ذاته». لكن بعد عشر سنوات،يضيف مييج إلى الفقرة السالفة ما يلي: «وعند التروي، يبدولي أنه يجب رفض هذا الموقف بسبب العلاقات المتعددة التي يقيمها الاتصال مع الـ«اجتماعي» ولطابعه العرضاني. ومن جراء ذلك، فان الفكر الاتصالي يتملك/يعيد إنتاج سمات مميزة خاصة لا تنحصر في حقل معين». غير أنه لم يفصل القول في هذا التحول، حيث عبر عنه بهذا الشكل السريع في نهاية خاتمة الكتاب.

وإذا كانت فئة كبيرة من الباحثين الفرنسيين قد أعلنت استقلالية البحث في الإعلام والاتصال داخل إطار ما يسمى بعلوم الإعلام والاتصال، فان مييج يبدي حذرا علميا- سوسيولوجيا من هذا الإعلان. ذلك أنه يذهب إلى أن الشروط التي يطلب فيها «من علوم الإعلام والاتصال أن تتأسس مجتمعة أوبشكل منفصل تبقى تابعة بشكل قوي للسياقات الوطنية حتى وان كانت الصراعات العلمية التي جرت في جميع الحالات؛ من أجل أن يفرض «حقل» جديد نفسه وأن يتم القبول بشرعيته،(كانت) تعبيرا عن الصراعات من أجل السلطة داخل المؤسسات الجامعية». كما يؤكد الباحث وجود تحول ملحوظ في « الشروط التي يطلب فيها من علوم الإعلام والاتصال أن تحقق استقلالها الذاتي عن الدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية و(بشكل نادر) عن العلوم الفيزيائية». ويعزو مييج ذلك إلى أن الرهانات النظرية والعلمية قد تغيرت مواقعها، كما أن شرعيتها إن لم يتم اكتسابها بعد فهي في الطريق للحصول عليها. لكنه يحذر قائلا إنه « بالقدر الذي ستتقدم فيه علوم الإعلام والاتصال في

تطبيق منهجيات علمية (يكمن خلف ذلك تنوع الإشكاليات التي تؤسسها) بقدر ما ستتم مساءلتها ومناقشتها بل والاعتراض عليها». وهذا ما يدل في رأي الباحث على أنها وصلت لمستوى معين من النضج، ويؤشر على أن موضوعات البحث التي نذرت نفسها لدراستها بدأ يتم أخذها بعين الاعتبار.

المترجم

مقدمة

بقدر ما اخترق الاتصال معظم مجالات الحياة الاجتماعية والمهنية مستفيداً دائما من قوة جذب هائلة بفضل الأفعال التي تتم باسمه والتقنيات العديدة التي يقترحها والدلالة الرمزية التي ينشرها، بقدر ما يزال يظهر حتى الآن ـ لا سيما في بعض الأوساط المهنية ـ أنه من المفارقة واللامجدي إنتاج معارف تتشبث بتفسير نظام اشتغاله. ولسبب وجيه وقوي جدا، ما زالت هناك مقاومة لاعتبار الاتصال كموضوع للبحث العلمي.

صحيح أنه سيكون من المفاجئ من النظرة الأولى ادعاء إعادة عرض المراحل التي بدأت تتشكل فيها علوم الإعلام والاتصال بوصفها حقلا مستقلا متعدد التخصصات. في الواقع، يتعلق الأمر بتأمل فكري يبرر مسلكه بسهولة، خصوصا إن كانت الأسس الإبستيمولوجية لمبحث علمي أولحقل معين محددة ومعترف بها. والحالة أن علوم الإعلام والاتصال تقدم عن نفسها صورة إن لم تكن متعددة المكونات، فهي على الأقل مركبة ومتنوعة. ذلك أن المنظومات الطامحة إلى تمثيل ورسم جميع أبعادها تغطيها بانتظام. كما أن التعارضات النظرية المصرح بها بشكل واضح تخفي الإسهامات الحقيقية والمقترحات الخصبة.

مع ذلك، هل من الضروري أن يكتسب حقل علمي معين اعترافا أكاديميا طويل الأمل أودعما واسعا من طرف الهيآت السياسية ـ العلمية حتى نبحث في تطوراته وندقق في تكونه بناء على أساس متين ؟ قليلون أولئك الذين سيتجرؤون على الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب. في الواقع، هناك مباحث ـ يبدوأنها مبنية بشكل قوي ـ يوجد ممثلوها أمام اختلافات عميقة، ليس فقط حول كيفية النظر في تاريخ قرن (وأبعد من ذلك)، بل حول الموضوع الذي من المفروض عليهم أن يعرضوا له. وهذه هي حالة « الاقتصاد السياسي» (كمثال من بين أمثلة أخرى) الذي صار يسمى بالـ « علم الاقتصادي»، ومؤخرا،أصبح يطلق عليه « العلوم

الاقتصادية» بشكل حذر. كذلك هي حالة الجغرافيا حيث التردد الدائم بين من ينوون تحديد المبحث حول توجهات منهجية قوية، وأولئك الذين يرون فيها علما للفضاءات، أوعلى الأقل علما لتسجيل الأنشطة البشرية في الفضاءات المادية والاجتماعية. فضلا عن ذلك، تشتغل بعض المباحث التي ظهرت منذ مدة قصيرة جدا ـ حيث يحتفل مسؤولوها السياسيون ـ العلميون بالإيجابيات المفترضة فيها بشكل مبالغ فيه، بل وينظرون إلى المستقبل بيقين كبير ـ من دون أن ينجح أصحابها الأكثر شرعية في الاتفاق على أسس مفهومية مشتركة. ولعل العلوم المعرفية واحدة من هذه المباحث. ولا شك أن السبب في ذلك لا يرجع فقط إلى كونها مباحث حديثة النشأة. وفي ما يخص المعلوميات، تلح الحصيلات التي وضعها ممثلوها الأكثر بروزا على الدفعة التكنولوجية والخدمات المقدمة للمستعملين والمآثر المنهجية والمجالات المغطاة (التي تتعدد أكثر فأكثر). باختصار، احتل البعد العلمي مكان الموضوع ذاته، هذا إذا لم يحل محله.

من ثمة، هل سيتم من الآن فصاعدا اختزال ظهور حقول معرفية جديدة في مجرد تطبيق لمنهجيات دقيقة تستجيب لطلبات اجتماعية صادرة بالتحديد عن الهيأت الاقتصادية والسلطات العمومية ؟ وهل سيكون هذا الظهور مأمنا بشكل أفضل حينما سيفرض الدفاع عن المواقع الاجتماعية نفسه بقوة تحت غطاء مواقف علمية ؟ ويدافع بعض الابستيمولوجيين عن وجهة النظر هاته معززين بحجج قوية. وبشكل مفارق، تفلت علوم الإعلام والاتصال جزئيا من هذا الاتجاه، ليس لكونها محمية من خطر تحويلها إلى مجرد أدوات تستعملها بعض الجهات (منذ الدراسات حول نسبة قراءة الصحافة والاستماع إلى الإذاعة التي كُلف بها بول لازار سفيلد في الأربعينات، وهوأمريكي جديد تلقى مع ذلك تكوينا في الفكر النقدي الأوروبي، وصولا إلى أعمال البحث حول الوسائط الجديدة. إنها مخاطرة صعبة التجاوز أوتواطؤ مقبول)، ولكن لأنها لم تتوقف منذ تعثراتها عن إلزام نفسها بأسس نظرية صارمة بشكل مبالغ فيه أحيانا، سواء بتقديم نفسها كعلم للعلوم (وهي محاولة لم تتوقف حتى الآن)، أوببذل قصارى الجهود لتمييز ذاتها بواسطة موضوعها أكثر منه بواسطة المنهجيات التي تلجأ إليها عن باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية المعترف بها قبلها، والتي اكتسبت مشروعية أكثر قوة.

بمناسبة الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية لسنة 1940، أنجز بول لازار سفيلد ومعاونوه في جامعة كولومبيا الدراسة الشهيرة التي نشرت تحت عنوان « اختيار الشعب»[1]. وكان هدفها هوالبحث عما إن كان قرار التصويت لصالح هذا المرشح أوذاك قد تأثر أم لا

1- Lazarsfeld P., Berelson B., Gaudet H., *The People's Choice*, Columbia University Press, 1944.

بالـ «تعرض» لوسائل الاتصال الجماهيري. وإذا كان قد تبين في النهاية بأن التعرض لوسائل الاتصال يشجع على الاهتمام بالاستشارة الانتخابية والارتباط بالمرشحين المفضلين أوالحصول على معلومات جيدة، فإن الأقلية غير المستقرة أكثر على رأي واحد هي التي تتأثر بالدعاية السياسية التي بإمكانها أن توجه اختيارها نحوجهة مختلفة. من ثمة، فإن الناخبين الأقل حصولا على المعلومات والأكثر تحولا في قرارهم هم الأكثر «تعرضا» لآثار الوسائط. ويعد هذا «النموذج» الذي تم إعداده انطلاقا من معطيات إمبريقية حول السلوكات الانتخابية أوبالأحرى التصريحات بالاختيارات الانتخابية الأصل الذي انبثقت منه سلسلة من الأعمال وجدت في ملتقى علم الاجتماع السياسي ودراسة آثار وسائل الاتصال الجماهيري.

إن التصور الذي يجعل من الاتصال (أومن الإعلام) عنصرا عابرا للتقسيمات وللمعازل بين المباحث العلمية سواء المتعلقة بعلوم المادة والحياة أوالمجتمع نجده في تيارات فكرية مختلفة. بطبيعة الحال، هناك السيبرنطيقا، وإلى وقت قريب، هناك مقاربات التعقيد أو«النزعة الارتباطية»، بل وحتى في بعض الفلسفات المعاصرة ذات الإلهام ما بعد الحداثي أوبعد الهايدغري. وكما سنرى ذلك، فإن هذا التوجه ـ أوبالأحرى هذه المحاولة ـ لا ترمي فقط إلى الوصل بين حقول معرفية متباينة حيث يتجاهل بعضها البعض الآخر في غالب الأحيان، بل إنها تريد أن تقترح عليهم منظومة ستسمح بـ« إخصابها» وإعطائها معنى معينا. ليس الهدف هوفقط محاربة التخصص المفرط للمعارف الذي يعتبر معقما لها، بل هواقتراح أفق شامل سيتيح إعادة تأويل الإسهامات الجزئية و«القطاعية» على ضوء مقتضيات مفروضة على الجميع. ومن الغرابة بمكان أن يتم تقاسم هذا الأفق مع بعض كتاب... الخيال العلمي، نذكر من بينهم الكاتب الكندي فان فوغت في روايته التي صدرت سنة 1959 تحت عنوان «فضاء الجاسوس»[2].

انطلاقا من ذلك، فإن السؤال الخاص بمعرفة ما إذا كانت علوم الإعلام والاتصال تشكل مبحثا «واحدا» أم ينبغي اعتبارها مبحثا متداخل التخصصات، وبشكل أكثر دقة، حقلا، حيث سيتم، مؤقتا، وضع تطبيق منهجيات منبثقة من مباحث متباينة جانبا وتأجيله إلى نهاية حديثنا عن التيارات المساهمة في تكوين الفكر الاتصالي. (انظر القسم الثالث). بالفعل، فإن الأهم هوالبحث عبر مختلف المراحل التي تم قطعها، عن العناصر المكونة لهذا الفكر الفاعل منذ ما يفوق نصف قرن من الآن، حيث يصاحب الإنتاج العلمي في هذا المجال المعتبر

2-Relevé par Escarpit, R., *Théorie générale de l'information et de la communication*, Hachette, Paris, 1976.

ويلهم أعمال المؤلفين الرئيسيين (على الرغم من تنوعهم)، وينتشر بواسطة خبراء أوشارحين في الأوساط المهنية المعنية.

من ثمة، تطبع الفكر الاتصالي بطبع التفكير التأملي والإنتاج العلمي في آن.إنه غالبا ما يتجاوز التمييزات الموجودة بين المباحث أويصدر عن متخصصين يوجدون في هامش مباحثهم الأصلية. هكذا، يمفصل الفكر الاتصالي تأملات هؤلاء المتخصصين الجدد وتلك الصادرة عن بعض المهنيين (مهندسوالشبكات، إشهاريون، صحافيون، مكلفون بالاتصال، متخصصون في الاستراتيجيا، مصمموخدمات الاتصال عن بعد..).إنه فكر مصغ ومتنبه للتغييرات المتدخلة في سياسات الدول والاستراتيجيات المهنية والتقنيات المستغلة وممارسات الفاعلين الاجتماعيين. إنه يتطور بشكل عميق في الزمان، وبشكل متغاير حسب الدول (إنه مرتبط أكثر بالانشغالات المطبقة مباشرة في الولايات المتحدة، وهوعلى العموم فكر نقدي أكثر في أوروبا الغربية على الأقل منذ نشأته).ومنذ بداية الثمانينيات،انتشر الفكر الاتصالي على نطاق واسع متجاوزا حدود المتخصصين لدرجة أنه تحول جزئيا إلى ايديولوجيا، كما سنلاحظ ذلك في نهاية هذا الكتاب.

إن الوضع الاعتباري للفكر الاتصالي لا يزال غير واضح بشكل عميق، فهوفي نفس الآن منظم لممارسات علمية أوفكرية أومهنية، وهواستجابة للطلبات الصادرة عن الدول والمنظمات الكبرى ومدرك للتغيرات الحاصلة داخل هذه المنظمات نفسها. وفي الأخير، فإنه يوجد في أصل التغييرات أويصاحبها على مستوى الممارسات الثقافية أوصيغ نشر أواكتساب المعارف. إن عدم القدرة على الجسم التي يعتبرها عدد من المهنيين أوالإشهاريين أوالمستشارين بمثابة عامل إيجابي، تمتد أحيانا لتتجاوز حدود الآفاق التي حددنا معالمها هنا بسرعة. وبوصف الفكر الاتصالي فكرا للحداثة وضع من أجل تسهيل عملية تحديث البنيات الاجتماعية، فإنه غالبا ما يتم اعتباره كحقيقة في حد ذاتها (حتى أن مجرد ذكر الاتصال يكفي أحيانا ليجعل منه نوعا من النبوءة المتحققة ذاتيا)، لكن، يتم أحيانا وبشكل متواز انتقاده باسم الدفاع عن الفن أوبسبب نزوعه إلى إنتاج التوافق، أوكذلك بسبب الإقصاءات التي يخفيها.

كيف يمكن لفكر غير متوافق البتة مع الصيغ والمسلكيات المعروفة على صعيد الفكر العلمي الأكاديمي أن يشكل مصدرا لمقاربات جديدة تريد أن تلم بتغييرات المجتمعات المعاصرة؟ يظهر لنا أن هناك ثلاثة مظاهر لهذا الفكر من شأنها أن تضيء هذه المفارقة:

- صلته الوثيقة بالأعمال الاجتماعية في المجتمعات الصناعية المهيمنة (استراتيجيات

عمومية أوخصوصية، مهارات مهنية، سلوكات المستهلكين...) وبالقضايا الصادرة عن الأوساط المتخصصة في الوساطة الثقافية ونقل المعارف؛

- عرضانيته، وبعبارة أخرى نزوعه إلى إجراء تمفصلات بين «حقول» مفصولة. بالفعل، إذا أمكننا أن نشك بشكل قبلي في أهمية أوإمكانية وجود إشكالية مخصبة لمجموع المعارف، على العكس من ذلك، فإن مقاربات واصلة بين حقول مفصولة وتسمح بدراسة التغيرات الحادثة أوالجارية في سيرورة الوساطة لها كامل الوقت لإظهار سدادها؛

- قدرته على الإدماج أو بالأحرى الوصل بين إشكاليات منبثقة عن تيارات نظرية متباينة. بشكل أكثر دقة، سنهتم بهذا المظهر الثالث من خلال التمييز، على التوالي بين التيارات المؤسسة التي ظهرت في عقود الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، وتوسيع الإشكاليات طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات، والتساؤلات الحالية.

التياراتُ الـمؤَسِّسَة (الخمسينيات والستينيات)

أولا، سنبسط وجهة النظر القائلة إن ثلاثة تيارات مؤسسة توجد في أصل الفكر الاتصالي الذي تشكل أساسا في الأربعينيات، وخاصة في الخمسينيات والستينيات. حقا، ظهرت في الثلاثينيات بعض النصوص التي أنارت الطريق. ذلك أن هارولد لاسويل [3] ـ وكما سنبرز لاحقا ـ نشر سنة 1927 مقالا رائدا، لكنه أدرجه حينئذ ضمن زاوية الدعاية السياسية. وستتاح لنا الفرصة لإظهار كيف لعبت تيارات نظرية أخرى دورا لا يستهان به، بل وأحيانا حاسما في بعض الدول أو في بعض القطاعات.

ولا ينبغي أن يقودنا التشديد هنا على التيارات المؤسسة إلى إهمال السمات الأخرى، وإلى اختزال الفكر الاتصالي في مجرد وصف بسيط لإسهامات كتابه الرئيسيين. وسوف لن يغيب عن بالنا بأنه يصاغ ويتحقق على ضوء التساؤلات المنبثقة من المجتمع ذاته، وما يمكن أن نسميه بشكل توافقي بالـ« طلبات الاجتماعية».

أخيرا، و قبل أن نقدم بشكل متتالي كل تيار من التيارات المؤسسة على حدة، تظهر ضرورة القيام بتحذير مزدوج:

ـ من جهة، من الواضح أن النصوص الأولى التي اشتغلت على قضايا التواصل / الاتصال لا يعود تاريخها إلى منتصف القرن العشرين، ذلك أن بعضها سابق على هذه الفترة بكثير، بل كتبت منذ اليونان القديمة. لكن إعداد لائحة بأسماء الرواد الأوائل هي عملية صعبة ودقيقة، ولن يتم القبول والتصديق على جميع المحاولات في هذا الشأن. ومن المفيد الرجوع إلى الكتاب الصادر مؤخرا لروجي بوتيي [4] الذي يوضح فيه كيف أن التواصل المعاصر هو

3- Lasswel H. « The theory of political propaganda », *American political science review*, vol.21, 1927, p.627-631.

4 - Bautier R., *De la rhétorique à la communication*, PUG, Grenoble, 1994.

امتداد للبلاغة مع اتخاذه مسافة واضحة عنها، سواء على مستوى الأسس أو على مستوى الأفعال التي يتم القيام بها باسمه.

- من جهة أخرى، ينبغي الإقرار بأن للفكر الاتصالي آثارا متغايرة حسب الوضعيات الاجتماعية والسياسية والثقافية، سواء داخل الأوساط العلمية والأكاديمية أو الأوساط المهنية المكلفة بالاستشارة أو بالخبرة أو عند «الوسطاء». هنا، سنقوم بتجميع نسبي للأنشطة العلمية (أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، إسبانيا، البلدان الشمالية، وبدرجة أقل فرنسا). وفي موضع آخر، فإنه سيتأقلم بشكل جيد نسبيا مع وضعية تشتت كبير (ألمانيا، إيطاليا...). وفي جميع الحالات، سيكون من الخطأ أن نمنحه صفة التنظيم الأكاديمي.

1 . النموذج السيبرنطيقي

تركز جميع التعريفات الأولى للتواصل/الاتصال تقريبا على الميكانيزمات التي تسهل وتشجع تطوير العلاقات الإنسانية، ونذكر منها على الخصوص ظواهر الترميز وآليات إرسال المضامين. من ثمة، فإن التواصل / الاتصال هو في آن سيرورة تساهم فيها وسائل متنوعة ونتيجة لهذه السيرورة.

وحوالي الأربعينيات، سيتم تدقيق هذه التعريفات التي سيتولد عنها ما أسماه **أبراهام مولز[5] بالخطاطة المعيارية للاتصال**: « من أجل الإلمام بكثرة المظاهر والظواهر التي تخلقها الوسائط الجماهيرية ووسائل الاتصال عن بعد عبر الفضاء أو الزمان، من الضروري أن نرجع تنوع الوضعيات الواقعية إلى وحدة في شكل خطاطة أساس سندعوها بالـ«معيارية». إن خطاطة باث - قناة - مستقبل هي التي ترمز إلى الرباط الفضائي الزمني وإلى انتقال الأشكال عبر استعمال عالم من «السجلات» أو «السنن» المشتركة، وبالتالي تسمح الخطاطة بتحليل مختلف الأنماط الممكنة للاتصال من أجل وضع ترتيب لأفعاله».

وقد كانت هذه الخطاطة موضوعا لإضافات متتالية (مثلا ظواهر الارتداد أو التغذية الارتدادية) تعود إلى مؤلفين ينتمون لآفاق علمية مختلفة. لكن أهم ما ينبغي تسجيله هو أنها تفترض بصفة عامة وجود رباط مادي (=القناة) يسمح بإرسال رسائل بوسائل مختلفة، ولاسيما أنه من المحتمل الإحاطة بمختلف أنماط الاتصال. إنها الآن خطاطة معممة على نطاق واسع بأشكال مبسطة على العموم، بحيث إن الحس المشترك الخاص بالإعلام والاتصال

5 Moles A., *Théorie structurale de la communication et société*, Masson, Paris, 1986

يختزل غالبا في إعادة إنتاج بعض العناصر المستعارة من هذه الخطاطة.

« تقوم هذه النظرية [...] على معالجة وضعية أساسية مستخلصة من تحليلنا للتجربة الوكيلية بحيث إنها تختزل جميع الحالات الأخرى في هذه الأخيرة عبر سلسلة من الملاحظات.إنها تنجز خطاطة منمطة، وهو ما سندعوه بـ«وضعية معيارية» وصفها شانون وماير إبلر على الوجه الأكمل (**نظرية المعلومة، سبيرنجر**، 1952). فجميع الوضعيات الواقعية ستؤول إلى مجموعة من الخطاطات الأساس بحيث يشكل الكل شبكات للاتصال تدرس في مجال قياس العلاقات الاجتماعية.

في جميع الحالات، يتضمن هذا الشكل المعياري للاتصال:

ـ باثا، وهو الذي يمكن أن يكون كائنا واحدا أو مجموعة من الكائنات، إدارة، الخ («المرسل» عند جاكبسون)؛

ـ قناة مادية محددة أو قابلة للتحديد تمر عبرها الرسائل ومعلومات مرتبة ومكونة من عناصر معروفة؛

ـ مستقبل سيكون لـه سلوك معين ملحوظ ناجم عن التجربة الوكيلية التي يشارك فيها («المرسل إليه» عند جاكبسون) باعتباره يوجد تحت رحمة هاته الرسائل؛

ـ سجل من العلامات أو العناصر المشتركة التي ينهل منها الباث من أجل تجميعها في رسالة (خلق الرسالة) حسب بعض العلامات (السنن).وسيبحث فيه المستقبل عن طبيعة العناصر التي تم استقبالها(فك الشفرة) [...].

إذن، فنظرية الاتصال هي في ماهيتها نظرية بنيوية. إنها تدعي تقسيم الكون إلى أجزاء من المعرفة، والقدرة على وضع فهرس له، ثم إعادة تركيب نموذج مستنسخ لهذا الكون عبر تطبيق بعض قواعد التجميع أو المنع، لكنها تبحث عن قوانين تحكم الكل انطلاقا من هذه العناصر ومن أنواع التعارض الملائمة (شكل /عمق)، وبالتالي تصبح موقفا جدليا يعارض بين الشكل والعمق، وبين الأشكال والرسائل وبين الاستقرار والاختلال، وبين الإشارة والتشويش.

لقد ولدت هذه النظرية في إطار ضيق وتقني يتعلق بمر دودية الرسائل التلغرافية. لكن، كان لها سابقا رواد أوائل مثل ليوزيلارد حيث كانوا قد أدركوا الطابع العمومي لوجهة النظر التي كانت تقدمها لنا مشكلة تفكك نظام قصدي يحدثه الفرد تحت تأثير الهيجان غير القابل للكبح للعالم المادي»*.

*. أبراهام مولز وكلود زيلتمان، « الاتصال، البيئة الثقافية للإنسان»، في ـ الاتصال والوسائط الجماهيرية، معاجم مارابو ـ الجامعة، جيرار وشركاؤه، فيرفيي، 1973، ص137، 138، 156.

يشير الارتداد إلى آلية رد فعل الأثر على العلة. لكن، لا تختزل هذه الآلية فقط في كون أن حجم المخْرَج يرد جزءا من قيمته إلى حجم المدخل. هذا الأثر هو أيضا رهين بنية العدة ذاتها (التي تعتبر بمثابة «علبة سوداء»). إذا كان رد فعل الأثر على الصلة إيجابيا، سنجد أنفسنا أمام ظاهرة تراكمية (هكذا، يمكن على سبيل المثال اعتبار الثقافة الجماهيرية كمركب يتكون من إضافات متتالية تتراكم، لكن على ضوء بنيات المجتمع المعني). غير أنه يمكن لرد الفعل أن يستغني عن الصفة أو يعوضها، كما هو الشأن بالنسبة لمثبت الحرارة، حيث يتم بواسطته تقنين درجة حرارة غرفة معينة حتى أنها لا تتأثر بتقلبات نظام التدفئة.

تحت أية تأثيرات تمت إقامة هذه الخطاطة المعيارية ؟ من دون شك أنها متعددة وكثيرة، لكن التأثير المهيمن يتنوع حسب المؤلفين. بالنسبة للرياضيين، يرجع الفضل الكبير إلى كتاب **النظرية الرياضية للاتصال لكلود شانون وفارين ويفر** والصادر سنة 1949 [6]. فقد اقترح هذان المهندسان ـ اللذان كانا يعملان في مختبرات بيل، ويدرجان أعمالهما ضمن الخط الذي رسمه الفيزيائيان كارنو وبولزمان ـ صيغة تمكن من الانتقال من القصور الحراري (الذي يوجد في حالة نمو لامعكوس [يسير في اتجاه واحد] في كل نسق مغلق، وبالتالي تقيس درجة تعقيده أو اختلاله) إلى المعلومة. هذه الأخيرة، تقوم على بث علامات ورسائل وبالتالي تبطل أو تقلص من القصور الحراري، كما أن المعلومة التي يستقبلها نظام مفتوح تشكل مقياسا لتقلص اللايقين أو الاختلال. في الواقع، يستند قياس المعلومة على فكرة أساسية بسيطة جدا مفادها أنه يتم إخبارنا بدءا من اللحظة التي توجه لنا فيها رسالة لسنا على علم مسبق بها أو تتضمن عناصر كثيرة جديدة أو غير متوقعة. يتم قياس قيمة هذه الرسالة بواسطة مقياس يعرف بـ «المعلومة»، والتي يمكن أن تضبط وتدرك باعتبارها كمية العناصر الجديدة المرسلة إلى المستقبل.

بطبيعة الحال، تمت مؤاخذة **شانون وويفر** على عدم الأخذ بعين الاعتبار للتفاعل مع المستقبل أو لدور شبكات الاتصال (وقد تقدم بهذا الانتقاد بعض البسيكوسوسيولوجيين الذين مددوا أفكار **كورت ليفين** منذ 1936) أو لإهمال المكون الدلالي للرسائل.

6 - Shannon C. et Weaver W., *La théorie mathématique de la communication*, CEPL, Paris, 1975 pour l'édition française.

لكن، لم يكترث المهندسان بهذه الانتقادات لأنهما لم يكونا يهدفان إلى الخروج بشيء أصيل. كان الأمر يتعلق بشيء أكثر بساطة، وهو «معالجة» ظواهر مشوشة هي عبارة عن أنواع من التشويش موجودة في كل قناة للاتصال، واقتراح نظرية تمكن من تحسين مرد ودية الشبكة الإعلامية. هناك ما يشبه اللبس في مقترحات هذه « النظرية الرياضية» أو في فهمنالها. في الواقع، تهم هذه النظرية أنواع الاتصال عن بعد بصفة خاصة. وعلى كل حال، ما يزال نجاحها كبيرا جدا وبشكل يتجاوز حدود الرياضيين والمتخصصين في تقنية الشبكات.

إذا تمت المبالغة حقا في تقدير تأثير الصيغة الأساسية لإرسال المعلومة، على العكس من ذلك، فإن هناك ما يبرر الاعتراف بالدور المركزي لنوربرت وينر، فضلا على أن هذا هو الموقف الذي يدافع عنه أغلبية المتخصصين منذ مدة طويلة.

صدر كتاب « **السيبرنطيقا أو المراقبة والاتصال عند الحيوان والآلة**» سنة 1947، فيما صدر «**الاستعمال الإنساني للكائنات البشرية**» سنة 1949. ليس وينر مجرد عالم رياضي معترف به، حيث كان عليه في غضون الحرب العالمية الثانية أن يحل بعض المشكلات الإجرائية ذات الصلة بقضايا الاستراتيجية العسكرية، بل إنه انخرط ضمن اتجاه للبحث دشنه العالم الرياضي ألان م. تورين، الأمر الذي سيمهد لإنتاج أولى الآلات المعلوماتية. وبوصفه عالما لا يثق في رجال السياسة، فقد رد على البربرية المعاصرة بتقديم المشروع الطوباوي **للإنسان التواصلي** الذي يقول عنه **فيليب بروتون** بأنه « كائن من دون سريرة ولا جسد، يعيش في مجتمع بلا أسرار، كائن موجه كليا نحو الاجتماعي، ليس له وجود إلا عبر المعلومة والتبادل داخل مجتمع أصبح شفافا بفضل «الآلات المسهلة للاتصال» [7]. هذه الخاصيات الثلاث لفكر وينر غير قابلة للفصل. كما أن السيبرنطيقا (أو نظرية الأنساق العامة) التي وضع أسسها هي في آن علم للأجهزة العضوية البشرية وغير البشرية ولد بفعل التقريب بين سلوكات الأجهزة العضوية البيولوجية والمعدات التقنية، وفن لحكم أو قيادة شؤون العالم (كتب وينر بأن السيبرنطيقا هي « حقل كامل لنظرية التحكم والاتصال، سواء داخل الآلة أو الحيوان»). إنها تستند إلى منهج (تشكيل نماذج تمكن من المحاكاة الزائفة لنظام اشتغال الأنساق شبه الصدفية) وإلى استخدام أدوات تم تطويرها فيما بعد على نطاق واسع، وهي الارتداد والتعقيد. أخيرا، فإنها تعتزم أن تختبر في الميادين الأكثر تنوعا خطاطات تصورية مفصولة عن «المضامين» بالشكل الذي يوجب علينا اعتبارها بمثابة رياضيات للعلاقات تشتغل بشكل مستقل عن المضامين.

7- Breton P., *L'utopie de la communication*, La Découverte, Paris, 1992

« تتمثل أطروحة هذا الكتاب في أنه يمكن فهم المجتمع فقط من خلال دراسة رسائل و«تسهيلات» الاتصال التي يتوفر عليها، وبأنه في خضم التطور المستقبلي لهذه الرسائل ولهذه «التسهيلات»، فإن الرسائل المتبادلة بين الإنسان والآلات وبين الآلة والآلة مدعوة لتلعب دورا متناميا من دون توقف[...].

بطبيعة الحال، هناك اختلافات ثانوية داخل الرسائل وداخل مشكلات التنظيم ليس فقط بين جهاز عضوي حي وآلة، ولكن كذلك داخل كل صنف أكثر صغرا من الكائنات. إن هدف السيبرنطيقا هو تطوير لغة وتقنيات تمكننا من مواجهة مشكلة تنظيم أنواع الاتصال بصفة عامة، وكذا العثور على السجل الملائم من الأفكار والتقنيات لترتيب تمظهراتها الخاصة حسب بعض المفاهيم [...].

المعلومة هي اسم يراد به الدلالة على مضمون يتم تبادله مع العالم الخارجي، وذلك كلما تأقلمنا معه وطبقنا عليه نتائج تأقلمنا. فلكي نتأقلم مع عوارض الوسط الواسع ونعيش فيه بأمان، نتبع السيرورة المرتكزة على استقبال واستعمال المعلومة. ذلك أن حاجات وتعقيد الحياة المعاصرة تجعل من سيرورة المعلومات هاته ضرورية أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي فإن صحفنا ومتاحفنا ومختبراتنا العلمية وجامعاتنا ومكتباتنا وكتبنا المدرسية ملزمة بتلبية حاجات هذه السيرورة، وإلا فإنها لن تبلغ هدفها.

أن تعيش بطريقة فعالة، هو أن تعيش [وأنت مزود] بالمعلومة الملائمة. من ثمة، فإن الاتصال والتنظيم يهمان جوهر الحياة الداخلية للإنسان، حتى وإن كانا يهمان حياته داخل المجتمع [...].

بعد أن نظرنا بإمعان في المسألة توصلنا إلى خلاصة مفادها أن جميع المصطلحات الموجودة تميل بشكل مفرط إلى هذه الجهة أو تلك من أجل أن تنفع التطور المستقبلي لحقل الأبحاث الجديد كما ينبغي له أن يتشكل. وكما يقع غالبا في الأوساط العلمية، وجدنا أنفسنا مضطرين لنحت لفظة مشتقة بشكل مصطنع من اللغة الإغريقية قصد سد الخصاصة. قررنا أن نسمي حقل نظرية المراقبة والاتصال كله ـ سواء تعلق الأمر بالآلات أو بالكائنات الحية ـ باسم **السيبرنطيقا** الذي اشتققناه من الكلمة الإغريقية Knbernhtes، وهي مرادفة لكلمة قائد. وباختيارنا لهذه الكلمة، فإننا نجد متعة في الاعتراف بأن أول نص دال على آليات الفعل الارتدادي يوجد ضمن مقالة منشورة **لكليريك ماكسويل** في سنة 1868، وبأن لفظ gouvernail متفرع في اللغة اللاتينية من شكل منحل للفظ الإغريقي Knbernhtes.

نريد كذلك التذكير بأن أجزاء دفة سفينة، هي بالفعل إحدى الأشكال الأولى والأكثر تطورا لآليات الفعل الارتدادي»*.

في رأينا، يعد النموذج السيبرنطيقي من دون شك نموذجا مؤسسا ليس فقط بسبب مشروعه الطوباوي الذي انتشر بشكل جيد منذ تلك الفترة. فمن زاوية نظر تواصلية، يبدو لنا أن أهميته تتجاوز **التحليل** (أو المقاربة) **النسقي** الذي غالبا ما يتم الخلط بينهما. ذلك أن التحليل النسقي الذي بسطه مؤلفون من أمثال **لودفين فون بيرتالانفاي** في كتابه **نظرية النسق العام**[8] **وو.رأشبي**[9] **أو ج.رفورستر**، يركز على الظواهر الوظيفية أكثر من الظواهر البنيوية.وإذا كان يستعمل بشكل ضعيف بوصفه « موردا» معرفيا، فإنه يرتبط على وجه الخصوص بتسهيل الاختيار بين صيغ عمل المقررين، مع تفضيل أن يكون ذلك داخل الأنساق المغلقة أو الأنساق المفتوحة التي توجد في وضعية توازن ديناميكي. وطيلة فترة معينة، استفاد التحليل النسقي من إسهامات المتخصصين في الأنساق البيولوجية والإيكولوجية أو الاجتماعية، ما عدا في الحالة الأخيرة، حيث تولى البيولرجيون نقل أنماط تفكيرهم وحجاجهم إلى العلاقات الاجتماعية.

بطبيعة الحال، يجب أن يتم ربط المقاربة (أو التحليل) النسقية بالتصور القائل إن الـ«عالم» قابل للتقسيم إلى أنساق (وإلى أنساق جزئية) تدرك كمجموعات مكونة من عناصر توجد في حالة تفاعل ديناميكي وتتبع هدفا محددا بشكل واضح.وهي تعارض المقاربة التحليلية الموجهة نحو الدراسة المفصلة للطبيعة الدقيقة للتفاعلات بين العناصر أكثر من توجهها نحو معالجة آثارها الشاملة على انتقال النسق. وتبعا لما ذهب إليه العالم البيولوجي جويل دوروسني[10] الذي قدم الكثير لتعميم ونشر المقاربة النسقية داخل ميادين متنوعة جدا (المقاولة، الأنظمة البيئية، الصناعة الإحيائية، الخ)، يمكن القول إنها « تكمن في تعريف حدود النسق الذي ينبغي نمذجته وتحديد العناصر المهمة وأنماط التفاعلات بين هذه العناصر، ثم تحديد الروابط التي تدمجها في كل منظم واحد. بعد ذلك تستخلص وتحدد متغيرات التدفق ومتغيرات الحالات وحلقات الاسترجاع الإيجابية والسلبية والآجال والموارد و«الآبار». ينظر إلى كل حلقة بشكل منفصل، ويتم تقييم تأثيرها على سلوك مختلف المجموعات الصغرى للنسق». وتعد

8- Bertallanfy L. (von), *General system theory*, Braziller, New York, 1968

9-Ashby W.R., *Introduction à la cybernétique*, Dunod, Paris, 1958

10- Rosnay J. (de), *Le macroscope*, Le Seuil, coll. Points, Paris, 1977

*. نوربرت وينر، السيبرنطيقا والمجتمع، بورحوا، سلسلة 18_10، باريس، 1971.

النمذجة والمحاكاة الزائفة من بين الأدوات المنهجية المفضلة لدى المتخصصين في هذه المقاربة.

ينبغي أن نلاحظ بأن اللجوء إلى التحليل النسقي بمعناه الدقيق بدأ يتقلص شيئا فشيئا، وخاصة في مجال التواصل. فقليلون أولئك الذين يتجرؤون اليوم على الادعاء بأن الخاصية الأولى للكائنات البشرية وماهيتها هي معالجة المعلومات.ذلك أن الإشكاليات التي ظهرت خلال الثمانينيات (سواء تعلق الأمر بعلم النفس المعرفي أوبالاتنوميتودولوجيا أو التداوليات أو علم اجتماع الوساطة أو الفلسفات الكانطية الجديدة)، أبانت - كل واحدة بطريقتها الخاصة - عن حدود الفكر النسقي، ولا سيما طابعه الاختزالي. لكن، إذا كان من النادر أن يتم تطبيق المنهجية [النسقية]، فإن الإحالة إلى فكرة النسق، بالإضافة إلى الاستخدام المجازي لبعض عناصر المنهج، ما يزال يحتفظ ببعض الراهنية.

من جهة أخرى، ما يزال النموذج السيبرنطيقي في ظل التطورات التي يشهدها مجال المعلومات مستمرا في احتلال موقع مهم داخل التأملات الفكرية حول الاتصال. حقا، يشكل ذلك أولوية لدى المتخصصين في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لكن ليس بكيفية حصرية. إذن، هل ينبغي أن نعتبر النموذج السيبرنطيقي كـ«بوتقة» شبه وحيدة للفكر الاتصالي، تبعا لما يذهب إليه بعض المؤلفين ؟ إن الإجابة بنعم ستكون بمثابة تجاهل لتأثير تيار كامل من الأبحاث والتأملات الفكرية ظهر في الولايات المتحدة في البدايات الأولى للأربعينيات، ثم انتشر بعد ذلك على نطاق واسع في أوروبا الغربية، وفي أكثرية بلدان الجنوب.

2 ـ المقاربة التجريبية ـ الوظيفية للوسائط الجماهيرية

يتشكل هذا التيار الذي لا يقدم نفسه على هذا النحو من عدد وافر من المؤلفين أو المدارس، وما يزال يحتفظ بسلطة تفسيرية قوية، إلى حد أنه أقام روابط وثيقة مع كبريات الوسائط والمنظمات المهنية للإعلام أو مدارس الصحافة. وكما سنرى ذلك لاحقا، فإن النجاح الذي حققه لا يعود فقط إلى أنه يشغل مواقع أكاديمية (في ملتقى العلوم السياسية وعلم الاجتماع)، مع اضطلاعه بوظيفة استشارية ومساهماته الجادة في الدراسات حول جمهور الإعلام، بل يتوقف على كون هذه المقاربة تحمل في ذاتها مبدأ حرية الإعلام والليبرالية الاقتصادية ـ حيث يشكل الاثنان صيغة لضبط وتنظيم عالم الوسائط الذي يفترض أنه عالم كوني ـ كبداهة غير قابلة للمناقشة.

ويلخص بول بود[11] هذا الوضع الاعتباري المزدوج في صيغة جميلة، وهي «الإمبريقية الليبرالية».

كيف ظهر هذا التيار؟ لنضع ثقتنا في **إليهو كاتز** من أجل تحديد رواده الأوائل الذين يبلغ عددهم ثلاثة، وهم **بول لازار سفيلد** و**كارل هوفلاند** و**هارولد لاسويل**، حيث لعب كل واحد منهم دورا محددا بشكل جيد. فكما نعرف ذلك مسبقا، قام **بول لازار سفيلد** بأولى الدراسات حول جمهور الإعلام. وفي سنة 1944، نشر كتابه الشهير «اختيار الشعب» الذي يعد بمثابة النموذج الأول للتحقيقات حول تكوين الآراء خلال الحملات الانتخابية. من جهة أخرى، اهتم كارل **هوفلاند** عالم النفس الاجتماعي بظواهر الإقناع داخل المجموعات الصغيرة، بالإضافة إلى سيرورة تكوين الآراء الفردية. كما يعود له الفضل في نحت مصطلح **الأثر النائم** (يمكن لآثار رسالة معينة أن تكون أكثر قوة أو أكثر ضعفا عند الاستقبال وفي غضون زمن معين). أما **هارولد لاسويل**، فبعد أن أنجز بعض أعمال البحث في مجال علم السياسة، وجه اهتمامه بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظواهر الدعاية، لاسيما كيفية اشتغال الوسائط الجماهيرية. ويعود إليه التعريف الشهير لفعل الاتصال الذي نورد نصه كاملا، ما دام أنه بالقدر الذي هو مجهول، بالقدر الذي غالبا ما يتم الاستشهاد به :

«يمكن أن نعرف «فعلا للاتصال» بشكل لائق عبر الإجابة على الأسئلة التالية:

من؟ يقول ماذا؟ بواسطة أي قناة؟ لمن ؟ ما الأثر الذي يريده؟ تنحوا الدراسة العلمية لسيرورة الاتصال إلى التركيز على أحد هذه الأسئلة. فالمختص في سؤال («المتصل») يرتبط بدراسة العوامل التي تولد وتوجه الاتصال. ونسمي هذا التفريع للمجال بـ«**تحليل الضبط**». فالذي يدرس بصفة خاصة الإذاعة والصحافة والسينما وباقي قنوات الاتصال، يشارك في تحليل الوسائط. وعندما يكون مركز الاهتمام هو الأشخاص الذين تأثروا بالوسيط، فإننا نتحدث عن «تحليل جمهور الوسائط». وإذا كانت المشكلة المعالجة هي الوقع على المتلقين، فإن الأمر يتعلق بـ«**تحليل الآثار**»[12].

إن ما يجب التشديد عليه بقوة ليس النجاح الجماهيري للصيغة؛ وهو نجاح ما يزال مستمرا حتى الآن، وإنما تأثيرها على البحث الصاعد في الاتصال. في الواقع، لقد سطر **لاسويل** برنامج عمل للباحثين، بحيث يجد كل واحد منهم ذاته فيه، من جامعيين ومسؤولي الوسائط وقادة سياسيين. ذلك أن التقسيم المقترح يحدد بدقة اختصاصات كل تخصص.

11- Beaud P. *La société de connivence*, Aubier-Montaigne, Paris, 1984

12- Ce texte est traduit in Balle F. et Padioleau J.G., *Sociologie de l'information*. Textes fondamentaux, Larousse Université, Paris, 1973

كما أن خطية الخطاطة كانت تقدم نفسها تحت مظهر البداهة. فباسم ماذا يتم رفض مثل هكذا برنامج للبحوث يستند بالإضافة إلى ما ذكر، على تجميع المعطيات الإمبريقية، إن لم يكن باسم مواقف نقدية قائمة على اعتبارات إيديولوجية؟. إن هذه المحاجة هي ما كان دائما يتم بها معارضة أنواع الدحض الصادرة عن مفكرين أوروبيين. وما تزال تخضع للتطوير والصقل على الرغم من تقلص درجة حجيتها. وهذا هو مصدر الضيق الذي شعر به **تيودور.و.أدورنو** ـ الذي هاجر بدوره إلى الولايات المتحدة ـ حيث لم يكن قادرا على الامتثال للمتطلبات المعيارية التي تفرضها الدراسات الأمريكية لجمهور الوسائط، الأمر الذي دفعه إلى أن يضرب صفحا عن عروض التعاون التي قدمها له **بول لازار سفيلد**.

ولد بول لازارسفليد في فيينا بالنمسا سنة 1900. ومنذ ريعان شبابه، شارك في الحركة الاشتراكية الماركسية. وبعد دراسة الرياضيات، سيلج معهد البحث الاجتماعي الذي أنشأه أولئك الذين كانوا وراء إحداث مدرسة فرانكفورت. وبعد الحصول على منحة دراسية، سيقيم في الولايات المتحدة من أجل البحث، حيث سيستقر بصفة نهائية سنة 1937. هكذا ستوكل إليه مهمة إدارة «مكتب برينستون للبحث الإذاعي». عندئذ، سيساهم في إرساء نظام للتقييم التوقعي لنجاح برامج الإذاعة. بعد ذلك، سيعين أستاذا بجامعة كولومبيا.وبصفته أحد ممثلي النزعة الوظيفية الأمريكية الأكثر اعترافا به، يحتفظ بعلاقات عمل وثيقة مع كبريات وسائط أمريكا الشمالية.

إذا أمكننا بالفعل ـ تبعا **لكاتز** ـ أن نعتبر **لازار سفيلد وهوفلاند ولاسويل** «الممهدين الأوائل» للمقاربة الإمبريقية ـ الوظيفية، يجب أن نضيف بأن المنظومة اللاسويلية تكتسي لوحدها طابعا مؤسسا على اعتبار أنها:

- تدمج إسهامات المؤلفين الآخرين وتبرزها،
- تقترح بشكل واضح نظرية وظيفية للوسائط (تشكل الوسائط إحدى أجزاء «الكل» الاجتماعي حيث تضطلع بوظائف أساسية كنشر الثقافة والموروث الاجتماعي ومراقبة البيئة وربط علاقات بين مكونات المجتمع والترفيه...) سيتم إتمامها وتدقيقها من طرف بعض المؤلفين مثل **روبرت ميرتون وشارل رايت وتالكوت بارسونس**،
- كانت وراء ظهور نموذج لتحليل الاتصال يختلف بشكل واضح عن النموذج السيبرنطيقي. ذلك أن المحاولات التي قام بها **أبراهام مولز** بصفة خاصة من أجل التوفيق بين النموذجين ليست مقنعة.فإذا ما تجاوزنا التشابهات الملاحظة في التمثيلات الصورية التي يمكن تقديمها

لهذين النموذجين، نجد أنه من الصعوبة بمكان التوفيق بين نموذج «دائـري» منبثق من المقاربة السيبرنطيقية ونموذج «علة - أثر» (أو « منبه - استجابة») حسب الصيغة السلوكية (ب.م ويستلي وم.س ماك لين).[13] وتنضاف إلى هذه الصعوبة الأساسية صعوبة أخرى مهمة جدا، وهي أنه إذا كان السيبرنطيقيون يهتمون بتداول المعلومات داخل المجتمع برمته، فإن الوظيفيين يركزون تفكيرهم على دور الوسائط الجماهيرية ونظرية التأثير.

تعد مفاهيم الحرية والاستقلال وفر دانية الذوات البشرية بمثابة المفاهيم المكونة للنزعة الوظيفية.غير أن المعنى الملائم الذي ينبغي إعطاؤه لهذه المفاهيم لا يغطي بدقة المعنى المقبول في نهاية القرن العشرين. في الواقع، إن الوظيفية هي رد فعل ضد «النزعة السلوكية» التي هي نظرية منبثقة من تجارب بافلوف ؛ وترمي إلى تحديد ردود فعل المستهلكين على المنبهات التي توجه إليهم عبر كبريات الوسائط. ففي الوقت الذي تعتبر السلوكية بأن المستهلكين قابلين للتأثير وضعفاء وتجعل من الوسائط الكبرى عبارة عن مقاولات للتسخير والمغالطة (بالموازاة مع ذلك، حاول العالم البيولوجي سيرج تشاكوتين سنة 1939 بدون جدوى إصدار كتاب في علم النفس الاجتماعي «اغتصاب الحشود بواسطة الدعاية السياسية»[14]، وأخرج أورسون ويلز برنامجه الإذاعي الشهير «حرب العوالم» الذي يحكي عن اجتياح الأرض من طرف سكان كوكب المريخ)، نجد بأن الوظيفية توجه محور اهتماماتها نحو ضعف الوسائط واستقلالية المستهلكين حيث توضح عقلانية سلوكاتهم. ويعد الوظيفيون من الأوائل الذين دعموا الفكرة القائلة بأن الوسائط تساهم في «دمقرطة» الثقافة،حتى وإن تعلق الأمر بثقافة تقتبس بشكل كبير من الثقافة الشعبية التي يطلبها المستهلكون الذين يطلب منهم لأول مرة إبداء رأيهم بواسطة التحقيقات الميدانية. ويصاحب هذه المواقف البحث عن «الوظائف» الاجتماعية التي تضطلع بها الوسائط.و هكذا، يشدد ر.ك. ميرتون من بين مؤلفين آخرين على وظيفة تقوية الضوابط المعيارية الاجتماعية وعلى إشهار وتمديد شهرة الموضوعات والشخصيات البارزة، بالإضافة إلى التوجه المختل الذي يؤدي إلى تنويم المستهلكين تحت سيل من الأخبار. ولا يسند ميرتون إلى الوسائط وظيفة ترفيهية، لكنه يشير إلى أن هذا الأثر يمكن أن يحدث في حالة ما إذا تم تصور الاستهلاك الإعلامي كتعويض عن عيوب بعض الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها الذوات. واكبت النزعة الوظيفية - التي غالبا ما تم التشديد على مطابقتها الوثيقة للمجتمع

13- Westley B.M. et Mac Lean M.S, « *A conceptual model for communication research* », Journalism quarterly, 34/1, 1957

14- Tchakhotine S., *Le viol des foules par la propagande politique*, Gallimard, Paris, 1952 (réédité en 1992 dans la collection Tel)

الأمريكي - كبريات مجموعات الصحافة والاتصال، بما في ذلك خارج الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، واعتمادا على الوظيفية، حاربت الدول المهيمنة في نهاية السبعينيات في اليونسكو التوجه نحو أفق النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال.

بالتأكيد، عرفت المقاربة التجريبية - الوظيفية عصرا ذهبيا خلال عقد الخمسينيات حين تم تدقيق الأسس النظرية للنموذج وترسيخ قواعد الأعمال التجريبية (أوضح ب. **بيريلسون** سنة 1952 قائلا بأن تحليل المضمون يجب أن يكون وصفا موضوعيا ونسقيا وكميا للمحتوى الظاهر للاتصال)[15] وتطوير أعمال البحث حول آثار الوسائط. وفي سنة 1955، شكلت **نظرية الخطوة - خطوة في الاتصال لإليهوكاتزوبول لازرسفيلد**[16] أول تعديل لنظرية تسخير الجماهير، حيث ستعرف فيما بعد تحت اسم **نظرية الإبرة تحت الجلد** لأنها تفترض بأن للوسائط الجماهيرية آثارا مباشرة على مستعمليها.

بعد أول تحقيق إعدادي أشرف عليه ميرتون، أنجز كاتز ولازار سفيلد تحقيقا على عينة مكونة من 800 امرأة تنتمي إلى مدينة متوسطة هي إلينوا. وقد دفعتهم النتائج المنشورة تحت عنوان «التأثير الشخصي» إلى اقتراح الربط بين الاتصال الجماهيري والتواصل الشخصي. ففي رأيهم أن رسائل الوسائط، سواء تعلقت بالمسائل السياسية أو بالموضة أو السينما أو استهلاك الخيرات، تؤثر أولا في الأشخاص الأكثر تورطا ونفاذا. فهؤلاء الذين يعتبرون كقادة للرأي هم من سينشر الرسائل، وأساسا من خلال علاقاتهم وجها لوجه داخل جماعات محدودة. واهتمت الدراسة أيضا بالخصائص المميزة لقادة الرأي (الذين يتم انتقاؤهم من داخل نفس الفئات الاجتماعية التي تنتمي إليها المجموعات التي يتوجهون إليها). غير أنها تمكنت من تحديد بعض التمايزات: يبدو أن السن يشكل ضمانة كافية بالنسبة للأخبار السياسية، لكن ليس كذلك إذا ما تعلق الأمر بالموضة وبالاستهلاك الإعلامي (لقد اتضح بأنهم مستهلكون أقوياء للنتاجات الإعلامية). إن هذا النموذج الذي ينعته المؤلفون بالخطوة - خطوة في الاتصال والذي يمكن أن نعبر عنه بالتدفق في زمنين اثنين (أو في مرحلتين)، يؤدي إلى تنسيب الآثار المباشرة وغير الموسطة للاتصال.

خلافا لفرانسيس بال[17] الذي يلاحظ «تشتتا» في أعمال التيار التجريبي - الوظيفي انطلاقا من سنة 1960، ولاسيما من المعاينة التي قدمها **جوزيف كلابر** («بصفة عامة، ليس الاتصال الجماهيري سببا ضروريا وكافيا للتأثيرات على جمهور الوسائط. فهو يشتغل بالأحرى

15- Berelson B., *Content analysis in mass communication research*, The Free Press, Glencoe, 1952
16- Katz E. et Lazarsfeld P., *Personnal influence*, The Free Press, Glencoe, 1955
17 - Balle F., *Médias et société*, Montchrestien, Paris, 1980

بواسطة تضافر مجموعة من العوامل الموسطة»[18])، نشدد من جهتنا على ليونة المقاربة الوظيفية وعلى قدرتها على التطور وعلى دمج تساؤلات آتية من آفاق أخرى. هكذا، بعد أن تم الإفراط في الاستعارة من علم النفس السلوكي، ستنفتح المقاربة على الانتقادات التي يوجهها علم اجتماع الثقافة الجماهيرية. كما ستحيد عن تيار علم النفس المذكور، حيث ستختلف عنه بشكل واضح في مظاهر أساسية، بل وحتى في تكييفه مع سياقات وطنية مختلفة. وبالتأكيد هذا ما ضمن استمراريته وبقاءه.

إن الأمثلة الدالة على «ليونة» هذه المقاربة عديدة، ومنها تنضيد جماهير التلفزة (**غليك وليفي**)[19]، وظيفة الـ«أجندة» (**ماكومس وشاو**)[20] ، «لولب الصمت» (**نويل نيومان**)[21] ، تحليل استعمالات وإرضاءات الوسائط من طرف المستعملين (**كاتز وآخرين**)[22]، الفعالية الثقافية و«الحضارية» للتلفزة (**جيرنر وآخرين**)[23]، وأخيرا دور التقاليد الثقافية في تلقي السلسلات التلفزية (**كاتز وليبيز**) [24].

إن وظيفة الأجندة التي تضطلع بها الوسائط تقوم على جذب اهتمام الجماهير ليس فقط بالشخصيات التي تصنع منها نجوما، لكن أيضا بالأحداث المرتبطة بصفة خاصة بالنشاط السياسي أو بالحركات الاجتماعية. إنها تساهم في تحديد روزنامة الأحداث وإقامة مراتبية بين الموضوعات. ذلك أن وظيفة بنينة الحياة الاجتماعية واضحة للعيان إلى الحد الذي يحرم الجمهور من إمكانية إيلاء الاهتمام بالعدد الوافر من الرسائل المبثوثة. ومنذ توضيح وظيفة الأجندة من طرف ماكومس وشاو، بذلت عدة دراسات قصارى جهدها من أجل التحقق من الفرضية أو تمديدها من خلال تحليل أغلفة المجلات أو عناوين الجرائد المتلفزة. هكذا، تم إظهار وجود ترابط واضح بين تغطية حدث معين من طرف الوسائط الجماهيرية والأهمية التي تعطى لنفس الحدث في استطلاعات الرأي.

في الكتاب المذكور سالفا، تدافع إليزابيت نويل ـ نيومان المتخصصة الألمانية في

18 - Citè par Lazar J., *Sociologie de la communication de masse*, Armand Colin. coll. « U », Paris, 1991, p.144

19 - Glick I. et Levy S., *Living with television*, Aldine, Chicago, 1962

20 - Mc Combs M. et Shaw D., « *The Agenda-setting function of mass media* », in Public opinion quarterly, 36, 1972

21 - Noëlle-Neumann E., "*La spirale du silence*" Hermès, n°4, éd. Du CNRS, Paris, 1989

22 - Kats E., Blumber J.G., Gurevitch M., « *Uses and gratifications research* », Public opinion quarterly, vol.37, n°4, hiver1973-1974, p. 509-523

23 - Gerbner G., « *Mass media and human communication theory* », Reader, publié par Dance Fex éd., Holt, Rinehart and Winston, New York, 1967

24 - KatzE.et Lebes T., Watching Dallas. *The export of meaning*, Oxford University Press, New York, 1990

دراسات الرأي عن الفكرة القائلة إن الوسائط تبين إدراكات وآراء الناس إلى هذا الحد لدرجة أنها تنتهي إلى تقوية التوافق حول وجهات نظر مهيمنة. فبواسطة لولب الصمت، يتم الدفع بالأفراد المستعدين بشكل قبلي للتعبير عن آراء الأقلية أو عن آراء غير شعبية إلى الإحجام عن القيام بذلك مخافة عزلهم اجتماعيا. «أن تعبر عن الرأي المعارض، أن تقوم بفعل عمومي باسمه هو أن تعرض نفسك لخطر العزلة. بعبارة أخرى، يمكن وصف الرأي العام كالرأي المهيمن الذي يطلب موقفا وسلوكا خاضعا من خلال التهديد بعزل الفرد المناهض وتهديد السياسي بفقدان الدعم الشعبي». داخل هذه السيرورة، نجد أن مسؤولية الوسائط ثابتة بشكل مباشر، خصوصا وأن هناك اتفاقا نسبيا بين الصحافيين حول الأحداث التي يجب إعطاؤها الأولوية. استنادا إلى معطيات إمبريقية مجمعة بواسطة استطلاعات الرأي، تصل المؤلفة إلى حد الاستخلاص بأن الأشخاص ذوي الآراء اليسارية هم أكثر ميلا للتعبير عنها من الأشخاص ذوي الآراء المحافظة. من ثمة، يلاحظ نوع من النزوع الطبيعي للوسائط لتفضيل وتشجيع المواقف التقدمية.

منذ 1959، حاول إليهو كاتز، ثم ويلبرشرام سنة 1971 [25] القطع مع الرؤية الخطية للتواصل التي تتضمنها الدراسة الإمبريقية للآثار، وذلك بتوجيه التساؤلات ليس نحو ما تفعله التلفزة للناس، ولكن نحو ما يفعله الناس (لاسيما الأطفال) بالتلفزة. على هذا النحو، استمرا في التموقع داخل منظور البحث عن وظائف الوسيط المهيمن، مع توسيع حقل أنماط الاستجابة الممكنة للحاجات التي تعد مصدرا لأنواع التعرض للوسائط. هكذا، نجحت مقاربة الاستعمالات والإرضاءات في قلب خطاطة باث/ مستقبل. ذلك أن الفرد إن صح التعبير يتحاور مع الوسائط على ضوء حاجات يتم اعتبارها سابقة الوجود (في دراسة إمبريقية أنجزت سنة 1973، وصل كاتز ومساعدوه إلى حد وضع فهرس لخمسة وثلاثين حاجة مقسمة إلى خمس فئات: حاجات معرفية، عاطفية، علائقية، للهروب، الإدماج) حيث تتم مقابلتها مع الوسائط الجديرة بتلبيتها.

إن الانتقادات الموجهة لهذه المقاربة قريبة من تلك التي وجهت إلى النظرية الاقتصادية ـ الكلاسيكية للـ« مستهلك العقلاني»، وهي الأساس النفساني للحاجة، الفر دانية، هنا تموقع الوسائط ـ وهناك الأسواق ـ خارج الاجتماعي، مواجهات بين الطبقات أو بين الحركات الاجتماعية، نزعة التمركز على الوسيط مقابل التشديد على دور الضبط والإحكام

25- Schramm W., Lyle J., Parker E., *Television in the life of our children*, Stanford University Press, 1961

الذي تقوم به السوق، نفي الخاصية الاجتماعية عن الممارسات الثقافية. إذا كان لزاما علينا أن نكون مستائين من المؤلفين بإثارة الانتباه إلى الدور الفاعل والموجب للمستعملين، فهذه ليست هي المقاربة الوحيدة التي اختارت هذا المنظور (انظر القسم الثاني من هذا الكتاب). أكثر من ذلك، يتعلق الأمر بمنهجية منطقية جدا انطلاقا من اللحظة التي لم تعد فيها الوضعية مطبوعة بالندرة.بالنسبة للوسائط، كما هو الشأن بالنسبة للخيرات المعروضة للاستهلاك، يترك نوع من المبادرة للمستعملين ـ المستهلكين ما إن يكون العرض وافرا.

من المحتمل أن تكون ليونة التيار التجريبي الوظيفي هي التي قادت **جون كازنوف** ـ الذي كان ممثله الأكثر بروزا في فرنسا، كما كان متأثرا أيضا بإسهامات **ماكلوهان** ـ إلى الاستنتاج سنة 1976، حيث كتب: «يمكن القول بأن الفرد يمكن أن يغمر بسيل من المعلومات وبالتالي يصبح بمثابة آلة للتسجيل، اللهم ـ بكل بساطة ـ ما إن يتم بلوغ عتبة معينة، حتى يصبح الفرد لا مباليا بالفائض من المنبهات. ومن أهم الخلاصات الأكثر وضوحا في الدراسات الأخيرة نذكر أنه ليس في استطاعتنا بواسطة شبكة الاتصالات أن نفعل أي شيء بالأفراد المستهدفين. فما يتم إيصاله لا يدمج بالضرورة في الشخصية»[26]. ترتضي الوظيفية بشكل كبير جدا قدرا من النسبانية.

3 ـ المنهج البنيوي وتطبيقاته اللسانية

بينا للتو أنه يجب اعتبار المقاربة التجريبي ـ الوظيفية، مثلها في ذلك مثل النموذج السيبرنطيقي، كواحدة من التيارات المؤسسة للفكر الاتصالي. ويبدو لنا أنه من الضروري أن نضيف إليهما المنهج البنيوي، وبصفة خاصة التطبيقات اللسانية التي أفرزها بكيفية مباشرة أو غير مباشرة.

حقا، لم يكن للأنتروبولوجيا البنيوية نفس التأثير على الكتابات الفكرية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. غير أنه يجب علينا ألا ننسى بأن أعمال **كلود ليفي ستراوس** معروفة على نطاق واسع في ما وراء الأطلسي، كما هو الشأن بالنسبة لأعمال **ميشال فوكو** أو **رولان بارت**، لاسيما وأنه لا يمكن فصل أعمالهم عن انطلاق اللسانيات بجميع مدارسها المختلفة تقريبا. فإذا تجاوزنا الطابع المعاصر لهذه الأعمال، فإنه يوجد عدد معين من التماثلات فيما بينها لم يتمكن مؤرخو الأفكار بعد من توضيحها كليا.

26 - Cazeneuve J., *Les communications de masse.* Guide alphabétique, Denoël-Gonthier, Paris, 1976, p.92-101

يشغل التواصل موقعا مركزيا في فكر **ليفي ستراوس**. هكذا، كتب في «**مدارات حزينة**»: « يشتغل التواصل داخل كل مجتمع على ثلاثة مستويات على الأقل: تبادل النساء وتبادل الخيرات والخدمات وتبادل الرسائل، وبالتالي فإن دراسة نسق القرابة والنسق الاقتصادي والنسق اللساني تخلص إلى وجود بعض التشابهات»[27].

وفي كتاب «**الأنتروبولوجيا البنيوية**»، يعود ستراوس لبحث هذه المسألة بعبارات قريبة من هاته: « من دون أن يختزل المجتمع أو الثقافة في اللسان، يمكن أن نمهد لهذه «الثورة الكوبرنيكية» التي ستتمثل في تأويل المجتمع برمته على ضوء نظرية للتواصل. منذ اليوم، فإن هذه المحاولة ممكنة على ثلاثة مستويات، لأن قواعد القرابة والزواج تفيد في ضمان تبادل النساء بين المجموعات مثلما تفيد القواعد الاقتصادية في ضمان تبادل الخيرات والخدمات وتفيد القواعد اللسانية في تبادل الرسائل»[28].

ورأى بعض النقاد الأوائل للبنيوية بالضبط في هذه الأهمية المعطاة للتواصل ككلية تفرز ثوابت بنيوية طريقة للمرور بصمت عن دور العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وبالتالي دحضا لعلم الاجتماع بصفة عامة وللماركسية بصفة خاصة. من الصعوبة بمكان تخطئتهم، لاسيما وأن الوضع الاعتباري للسانيات، وخاصة المتعلق بأحد مكوناتها، وهو علم الصوتيات (المكلف بدراسة عناصر صوتية مرمزة وهي الفونيمات) يتسم داخل مقترحات **ليفي ستراوس** بالالتباس: هل يختزل تبادل الرسائل في التواصل اللساني ؟ ذلك أن الأنتروبولوجي امتنع دائما عن تعظيم تصور اختزالي جدا، من دون أن ينجح مع ذلك في إعطاء تعريف خارج - لساني **التواصل** وإعطاء للتواصل مفهوما توليفيا يحدد مجموع العلاقات الاجتماعية للتبادل وللواجبات المشتركة التي تؤسس مجتمعا معينا. وما يزال السؤال مطروحا على الرغم من الإسهام الذي قدمه بعض المؤلفين المعاصرين مثل **موريس غوديليي**[29].

على كل حال، كان للمنهج البنيوي وللفكر الذي يؤطره، أي البنيوية أثرا عميقا ومستديما على الفكر الاتصالي على ثلاثة اتجاهات على وجه الخصوص:

أولا، تم وضع التحليل البنيوي للمحكيات انطلاقا من النصوص الأدبية. وفي أحد الأعداد الصادرة سنة 1966 [30] من مجلة «**اتصالات**» حيث يشكل فهرس المواد المنشورة فيه استعراضا لبعض الأقلام المؤثرة والمعتبرة. نجد رولان بارت «يقترح التمييز داخل العمل

27- Lévi-Strauss C., *Tristes tropiques*, Plon, Paris, 1955
28 - Lévi-Strauss C., *Anthropologie structurale*, Plon, Paris, 1958
29 - Godelier M., *L'idéel et le matériel*, Gallimard, Paris, 1984
30 - Communications, « *L'analyse structurale du récit* », Le Seuil, n°8, Paris, 1966

السردي بين ثلاثة مستويات للوصف: مستوى «الوظائف» [...] ومستوى «الأفعال» [...] ومستوى «السرد» الذي يشكل بالجملة مستوى الخطاب [...]. سيكون من المرغوب فيه أن نتذكر بأن هذه المستويات الثلاثة يرتبط بعضها ببعض بواسطة نمط إدماج تدريجي. فلا تكتسب وظيفة معينة معنى ما إلا لأنها تشغل مكانها داخل الفعل العام لفاعل معين، كما يستمد هذا الفعل معناه الأخير من كونه مسرودا، حيث عهد به لخطاب له سننه الخاص». وقد استعيدت هذه المقترحات بعد ذلك بشكل كبير من أجل دراسة النصوص الاتصالية: خطاب الصحافة، رسائل ولوحات إشهارية...حيث أدت إلى إعادة النظر في أولية التحليل التقليدي للمضمون الموضوعاتي الذي كان حينئذ في منأى عن البدا هات التي لم يتوقف عن إنتاجها.

ثانيا، مكن تحليل الرسائل البصرية التي بدت خصوصياتها (ترميز تناظري، التجاور والتزامن...) ظاهرة للعيان، من الخروج من الإطار الاختزالي للتواصل اللساني الصرف، وهذا ما لاحظه **أمبيرتو إيكو** قائلا « في أي بحث سيميولوجي، يجب أن نعتبر دائما بأن ظواهر التواصل ليست كلها قابلة للتفسير بواسطة مقولات اللسانيات. من ثمة، فإن محاولة للتأويل السيميولوجي لأنواع التواصل البصري لها الميزة التالية: إنها تسمح للسيميولوجيا باختيار إمكانيات الاستقلال عن اللسانيات»[31]. وبخصوص الفيلم التخييلي، كان **كريستيان ميتز** قد خلص كذلك إلى نفس النتيجة في مقالته الهامة التي تحمل عنوان «**المتتالية الكبرى للفيلم السردي**»:

« يوجد تنظيم للغة السينمائية، أي نوع من «نحو الفيلم». إنه ليس نحوا اعتباطيا (خلافا للأنحاء الحقيقية). كما أنه ليس ثابتا ومستقرا (بل إنه يتطور بسرعة أكثر من الأنحاء الحقيقية).

نجد اليوم أن مفهوم «النحو السينمائي»يتعرض لانتقاد شديد، بل لدينا انطباع بأنه غير موجود. لكن، مرد ذلك **أننا لم نبحث عن النحو السينمائي في المكان المناسب**. لقد تم دائما الرجوع بشكل ضمني إلى النحو المعياري الخاص بلغات بعينها (=اللغات الأم لمنظري السينما)، في حين أن الظاهرة اللغوية والنحوية هي أكثر شساعة للغاية، **وتهم الأشكال الكبرى الأساسية لإرسال أي معلومة**. يمكن للسانيات العامة وللسيميولوجيا العامة(مباحث غير معيارية، وإنما تحليلية فقط) لوحدهما أن تقدما لدراسة اللغة السينمائية «نماذج» منهجية ملائمة. إذن، لا يكفي أن نلاحظ عدم وجود أي شيء في السينما يقابل القضية المتعاقبة الفرنسية أو الظرف اللاتيني، وهي ظواهر لسانية استثنائية للغاية، غير ضرورية وغير كونية.

31 - Eco U., « *Sémiologie des messages visuels* », Communications, n°15 Le Seuil, Paris, 1978

لا يمكن أن يقام حوار بين منظر السينما والسيميولوجي إلا حول نقطة محددة ومتقدمة جدا عن هذه التخصيصات الاصطلاحية أو هذه التعليمات الإجبارية بشكل واعي. إن ما يتطلب الفهم هو أن تكون الأفلام مفهومة. إذ ليس بوسع المشابهة الأيقونية أن تنظر وحدها في هذه المعقولية الخاصة بالتواردات المشتركة في الخطاب الفيلمي. هنا تكمن مهمة المتتالية الكبرى»*.

لم يوت المشروع السيميولوجي ـ كما تم تصوره حينئذ ـ أكله، لا سيما وأن المؤلفين اهتموا بدراسة أعمال الثقافة العالمة بشكل حصري تقريبا، وخاصة الأعمال الأدبية والتشكيلية والسينمائية، وغالبا ما كرروا تحليلات مماثلة لمتون قريبة. وفي غضون الثمانينيات، تنوعت الإشكاليات، بحيث لم يعد المنهج البنيوي يحظى حاليا بنفس الهالة. لكن هذا لا ينفي أن إسهامه كان أساسيا لتحليل الرسائل البصرية والصوتية والسمعية البصرية، كما أنه أعطى دفعة قوية ما تزال ملحوظة إلى الآن.

باهتمام السيميولوجيا ببعض الموضوعات المتعلقة بشكل جزئي أو كلي بـ«المعالجة» اللسانية، فإنها انفتحت على إشكاليات أخرى مرتبطة بمقاربات كانت في البداية غريبة عن السيميولوجيا كليا. ونذكر هنا الخطاب الإشهاري وخطاب الرسوم المتحركة وخطاب البرامج التلفزية، من بين أمثلة أخرى (كانت مجهولة بشكل كامل ولمدة طويلة من طرف السيميولوجيين). وتدمج هذه المقاربات عناصر خارج سيميولوجية مثل استراتيجيات التلفظ أو تحليل التلقي.

من ثمة، انبثق تطور مهم وبارز كثمرة للانتقادات الموجهة للنموذج السوسيري من قبل مؤلفين كيا مسليف وغريماص وجاكبسون، وبصفة خاصة بورس[32] الذي تحظى مقترحاته التي تعود إلى ما يزيد عن القرن باهتمام متزايد عند المتخصصين في التواصل. وتمكن هذه المقترحات على وجه الخصوص من تحليل العلامات غير الاعتباطية التناظرية ودراسة الروابط التي تقيمها هذه الفئة من العلامات والعلامات اللسانية مع بعضها البعض داخل سيرورة الدلالة. من ثمة، يقترح بورس تقسيما ثلاثيا للعلامات: «المؤشر» (الذي تربطه علاقة تقارب مع الموضوع)،«الأيقونة» التي تحيل إلى الموضوع بموجب بعض الخاصيات المتعلقة بالتمثيل حتى) و«الرمز» (وهو تواضعي بشكل محض ويقابل العلامة السوسيرية).

وأخيرا، ارتكز تطور آخر على اعتبار الخطاب ـ في منظور يتعلق بعلم الدلالة ـ كـ«خطاب في لحظة الفعل». وانطلاقا من أعمال إميل بنفنيست وأوكسوالد دوكرو بصفة

32- Pierce C S. Ecrits sur le signe, fragments traduits par Gérard Deledalle, Le Seuil, Paris, 1978

*.كريستيان ميتز، « المتتالية الكبرى للفيلم السردي»، اتصالات العدد 8، لوسوي، باريس، 1966، ص124.

خاصة، تأتى لنا مع مفهوم التلفظ أن نميز بين أدوار المتكلم والمخاطب والتلفظ والمرسل إليه. من جهة أخرى، ترمي تداوليات أفعال اللغة تبعا لجون ل.أوستين[33] وجون سورل إلى تبيان ما الذي يشكل في التلفظ مصدرا لبعض «السلطات» الممارسة على المرسل إليه.

أخيرا، هناك مجال آخر نادرا ما يتم ذكره. إنه التوثيق المعلومياتي (أو إضفاء الطابع الآلي على المعلومة، والذي يهم أساسا المعلومة المهنية المتخصصة) حيث مكنت تقنيات تحليل الخطاب من إحراز تقدم مهم في البحث فيه. في الواقع، يجب أن نضيف إلى تقنيات معالجة المعلومات (المتعلقة بالمعلوميات) التي تلعب دورا معروفا على العموم، وغالبا ما يتم تثمينها بشكل مبالغ فيه، الأعمال المحسوبة على التحليل البنيوي للخطاب التي تساعد على إيجاد «الحلول» بشكل تدريجي لمشكلة تمثيل المعارف. لكن الصعوبات هي أبعد ما تكون عن الحل، لا سيما منذ أن أصبح الوصول إلى الأنظمة التوثيقية يتم بواسطة وسائل الاتصال الآلية من دون تدخل وسطاء بشر.

4 ـ تياراتٌ أخرى

في نهاية الستينيات، انتشر الفكر الاتصالي الذي تشكل حول «تياراته المؤسسة» المركزية الثلاثة، حيث تجاوز الحلقات الضيقة التي رعت عملية تكوينه. كما بدأ في هذه الفترة يجلب اهتمام المجموعات الأكاديمية وبعض الأوساط المهنية. وسيكتسب في الولايات المتحدة أولا، ثم في عدة بلدان من أوروبا الغربية، نوعا من الاستقلالية عن المباحث الموجودة والأنساق الفكرية الكبرى التي كانت تحتل حينئذ واجهة المشهد السياسي ـ الثقافي.

وما إن تكون الفكر الاتصالي، حتى خضع مع ذلك لتعديلات مهمة، كما «سيتسع» ليشمل اتجاهات جديدة. وسبق له خلال الستينيات أن تعرض للانتقاد أو تلقى مقترحات «للتعاون» من عدة تيارات أخرى سنعالجها في ما يأتي:

1ـ علم اجتماع الثقافة الجماهيرية

يلاحظ إدغار موران ـ الذي أصدر سنة 1962 كتاب « روح العصر»[34] حيث ما يزال محتفظا بسداده على عدة مستويات ـ بأن المنهجية التي يتبعها هذا الفرع من علم

33 - Austin E., *Quand dire*, c'est faire, Le Seuil, Paris, 1970

34- Morin E., *L'esprit du temps*, Grasset, Paris, 1962

الاجتماع معاكسة لتلك التي تتبناها المقاربة التجريبية ـ الوظيفية. هكذا يجب اعتبار الثقافة الجماهيرية كنسق خاص يوجد في علاقة مع المجتمع والتاريخ، وليس كأثر للوسائط الجماهيرية. إنها « نسق ممفصل ومتشعب ينطلق من الاقتصادي ويسير نحو النفساني (أو بالأحرى النفساني ـ العاطفي)»، وحيث تكون الديناميات الجدلية على مختلف المستويات هي الإنتاج / الاستهلاك، الإنتاج / الإحداث، الإسقاط / التماهي ـ التحويلات». في هذا الاتجاه ـ يقول لنا موران ـ يجيب نسق الثقافة الجماهيرية على الأسئلة الثلاثة الأولى للاسويل، وذلك بتحديد المصطلحات الثلاثة التي تقابلها، وهي الإنتاج ـ الإحداث، والموضوعاتية الثقافية والاستهلاك الثقافي. وقد بسط عالم اجتماع آخر هو **جورج فريدمان** تحليلات تقترب من تلك التي قدمها موران، مع التشديد على أهمية التقنيات و«النسق التقني». علينا أن نبين الدور الكبير الذي لعبه فريدمان حيث أسس وأدار مركز دراسة الاتصالات الجماهيرية، وهو مختبر للبحث ملحق بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا. فعبر مجلته «**اتصالات**» وأعمالها المتعددة، كان المركز حينئذ القطب المرجعي للبحث في مجال الاتصال في فرنسا، بل وأبعد منها.

2 ـ الفكر النقدي

كان الفكر النقدي لمدة طويلة «المانع من «التفكير في الخواء» وقطبا لمقاومة الأعمال التجريبية ـ الوظيفية. فحتى سنة 1983، اكتفى **جون لوي ميسيكا ودومينيك وولتون** في كتابهما «**لفافة المخيلة**»[35] بتقسيم المقاربات الاتصالية إلى قطبين: أعمال إمبريقية/ مقاربة نقدية. والحال أن « الفكر النقدي» هو مجموع متعدد الأشكال. هكذا، فإنه يدل بالمعنى الضيق والخاص على **مدرسة فرانكفورت**، لا سيما أعمال **تيودور أدورنو**[36] حول الصناعات الثقافية والوضع الاعتباري للفن داخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة،إضافة إلى نتاجات **هربرت ماركيوز** التي أثرت تأثيرا كبيرا على الشبيبة المتمردة في سنة 1968.

« لم يعد الفيلم والإذاعة في حاجة إلى تمرير نفسيهما كفن. لقد أصبحا مجرد عمل تجاري. هنا تكمن حقيقتهما وإديولوجيتهما التي يستعملانها من أجل إضفاء الشرعية على البضاعة الرديئة التي ينتجانها عمدا. إنهما يعرفان نفسيهما باعتبارهما صناعة. كما يبطلان جميع الشكوك حول الضرورة الاجتماعية لنتاجاتهما من خلال نشر مجموع عائداتهما [...].

35 - Missika J.L. et Wolton D., *La folle du logis*, Gallimard, Paris, 1983

36- Adorno th.W. et Horkheimer L., *La dialectique de la raison*. Fragments philosophiques, Gallimard, Paris, 1976

في أيامنا هاته، تعد العقلانية التقنية بمثابة الهيمنة ذاتها. إنها الخاصية القهرية للمجتمع المستلب. ذلك أن السيارات والقنابل والأفلام تضمن تماسك النسق إلى حد أن وظيفتهم المسوية تنعكس حتى على الظلم الذي شجعته. لحد الساعة، لم تنجح تكنولوجيات الصناعة الثقافية سوى في التقنين والإنتاج الغزير، مضحية بكامل ما كان يفرق بين منطق الأثر ومنطق النسق الاجتماعي. وهذا ليس نتيجة لقانون تطور التكنولوجيات في حد ذاتها، ولكنه جاء نتيجة لوظيفتها داخل الاقتصاد الراهن. فالحاجة التي قد يكون بوسعها أن تفلت من المراقبة المركزية تم كبحها مسبقا بواسطة مراقبة الوعي الفردي: ذلك أن المرور من الهاتف إلى الإذاعة ميز بشكل واضح بين الأدوار. فقد كان الهاتف ـ بوصفه ليبراليا ـ يتيح حتى ذلك الوقت للمشترك أن يلعب دور أحد الرعايا. أما الإذاعة بوصفها ديموقراطية، فإنها تحول جميع المشتركين إلى مستمعين وتخضعهم بشكل متسلط لبرامج مختلف المحطات التي تتشابه فيما بينها، إذ لم يتم تطوير أي نظام للرد بحيث تظل البرامج الخصوصية مرغمة على الاختفاء [...].

إن الحقيقة الكامنة وراء كل ذلك هي أن سلطة الصناعة الثقافية نابعة من كونها تتماهى مع الحاجة المنتجة ولا تتصدى لها فقط، على الرغم من أن هذا التصدي كان يدل على أنها قوية جدا أو عاجزة. ففي الرأسمالية المتقدمة، يشكل اللهو امتدادا للعمل، بحيث يبحث عنه ذلك الذي يرغب في الإفلات من سيرورة العمل الممكنن حتى يكون في مستوى مواجهة أعبائه من جديد»*.

وبمعنى موسع، يجمع الفكر النقدي كل المواقف (الماركسية، الفوضوية، «المنسوبة للمثقفين»...) التي تتعبأ فعلا من أجل تحليل آثار الثقافة الجماهيرية والإعلام السائد والإعلام «المقنن». إذن، يبدو أنه من المبالغة أن يتم تجميع كل هذه المواقف داخل صنف واحد. علينا أن نلاحظ أيضا بأن تأثيرها على الفكر الاتصالي ذاته لن يتم الشعور به إلا في غضون المرحلة اللاحقة، وهذا ما سنعود له لاحقا.

3 ـ البسيكوسوسيولوجيا

بما أن البسيكوسوسيولوجيا بقراءاتها المختلفة كانت دائما حاضرة داخل الفكر الاتصالي المهيمن (بما في ذلك الأعمال المحسوبة على السيبرنطيقا، لاسيما تحليلات أبراهام مولز)، يبدو أنها لا تتطلع فقط لاحتلال موقع «ثانوي» كتكملة لمشكلات أساسية مثل نشر

*. تيودورو.أدورنوو ماكس هوركايمر، «الإنتاج الفردي للخيرات الثقافية»، جدلية العقل، شذرات فلسفية، نارف، غاليمار 1976، ص 145-131-130.

المعلومات داخل مجموعات صغيرة أو الظواهر المتعلقة بالإشاعات. غير أن الوضعية ستتغير مع تيار التداوليات. فهذا الأخير الذي يستلهم من تحليلات الاتنولوجي **غريغوري باتيزون**[37]، وتحدده أعمال بول **فاتزلافيك وجانيت هـ. بيفين ودون د. جاكسون**[38]، سيطمح إلى توسيع قوانين اشتغال (واختلال اشتغال) الوحدات الاجتماعية المحصورة، لكي تشمل مجموعات اجتماعية أكثر عددا. كما سيقدم تيار التداوليات نفسه كنظرية عامة أصيلة في التواصل.

4 ـ الفكر الماكلوهاني

بفضل كتابي **«مجرة غوتنبرغ»**[39] الصادر سنة 1962 و**«من أجل فهم الوسائط»**[40] الصادر سنة 1964، اكتسب **مارشال ماكلوهان**، أستاذ الأدب بجامعة تورونتو المشبع بالثقافة الكلاسيكية والكاثوليكية، مكانة مرموقة على الصعيد العالمي.

« يوجد مبدأ أساسي يفرق بين الوسائط الساخنة مثل الإذاعة أو السينما عن الوسائط الباردة كالهاتف أو التلفزة. يعد الوسيط ساخنا عندما يمدد إحدى الحواس ويعطيها «تعريفا رفيعا». ففي اللغة التقنية للتلفزة، يحمل «التعريف الرفيع» كمية كبيرة من المعطيات. على المستوى البصري، تتوفر الصورة الفوتوغرافية على تعريف رفيع. أما الرسم المتحرك، فإن له تعريفا ضعيفا لأنه لايقدم سوى قدرا قليلا جدا من المعلومات. كما أن الهاتف وسيط بارد أو ضعيف التعريف لأن الأذن لا تستقبل سوى كمية ضعيفة من المعلومات [...].

ربما سنجد من المفارق أن يكون وسيط بارد كالتلفزة أكثر تكثيفا وثقلا من وسيط ساخن كالسينما. لكن، من المعروف جدا أن نصف دقيقة في التلفزة تساوي ثلاث دقائق في المسرح. ويمكن أن نقول الشيء ذاته عن المخطوط بالمقارنة مع المطبوع. فالمخطوط «البارد» كان يتحمل شكلا «مكثفا» من الخطاب يأخذ شكل أمثال واستعارات. أما الوسيط «الساخن» الذي هو المطبوع، فإنه نشر التعبير في اتجاه تبسيط وتهجئة الـدلالات. لقد سرع وفكك المطبوع المخطوط المكثف وحوله إلى أجـزاء أكثر بساطة.

يترك الوسيط البارد، سواء تعلق الأمر بالكلام أو بالمخطوط أو بالتلفزة، لمشاركة القارئ أو المستمع مجالا أوسع مما يتركه الوسيط الساخن. إذا كان للوسيط تعريف رفيع، فإن

37- Bateson G., *Vers une écologie de l'esprit*, tome1, Le Seuil, Paris, 1977

38 - Watzlawick P, Beavin J. et Jackson D.D.j, *Une logique de la communication*, Le Seuil, coll. Points, Paris, 1972

39 - Mac Luhan M., *La Galaxie Gutenberg*, Gallimard, coll. Idées, Paris, 1977

40 Mac Luhan., *Pour comprendre les medias*, Le Seuil, coll. Points, Paris, 1977

المشاركة ستكون ضعيفة، وإذا كانت للوسيط قوة ضعيفة، فإن المشاركة ستكون كبيرة. ربما لهذا السبب نجد العشاق يهمسون بالشكل الذي نراهم عليه.

نظرا لأن التعريف الضعيف للتلفزة يضمن مشاركة قوية للجمهور، فإن البرامج التي تنتج أكثر هي تلك التي تقدم وضعيات حيث تكون هناك سيرورة معينة يجب استكمالها»*.

بعيداً عن الأسلوب الاستفزازي والمراجع الثقافية التي تمتلئ بها مؤلفات **ماكلوهان**، فإنه قدم ثلاثة حدوس مغرية (استمد قسطا مهما منها من **هارولد إنيس**[41] وهو مؤلف كندي آخر لم تترجم أعماله بعد إلى اللغة الفرنسية): 1 ـ فكرة أن الواقعة الأساسية في الاتصال ليست هي الخطابات، وإنما الوسائط ذاتها، أو الوسائط في ماديتها على حد تعبير عالم الوسائط **ريجيس دوبري**، 2 ـ نقل هذه الفكرة إلى التاريخ الثقافي للمجتمعات، 3 ـ قاده نوع من التفاؤل الأمريكي الشمالي المطبوع بنزعة إنسانية إلى أن يضرب صفحا عن الصراعات حول المصالح وتدخل القوات الاجتماعية، وذلك أثناء حديثه عن تطور الوسائط. **فماكلوهان** ينظر إلى أفق بعيد وعالي. وحتى وإن بسط بعض الاتجاهات، فإننا ممتنون له لفتح بعض الآفاق. كما أنه يدشن بدوره تأملا فكريا إن لم يؤسس للفكر الاتصالي، فإنه ما يزال يطبعه بشكل عميق.

إذن، تشكل الستينيات منعطفا بالنسبة للفكر الاتصالي الذي بدأ يتنوع ويكسب «تماسكا» نظريا. لكن ما يميز المرحلة الأولى من تطوره بصفة خاصة هو الوصل بين نموذج (النموذج السيبرنطيقي) ومقاربة (المقاربة التجريبية الوظيفية) ومرونة كبيرة يوجهها نظام من البديهيات المسلم بها (تخص التأثير) ومنهج (المنهج البنيوي).

41 - Innis H., The Bias of Communication, University of Toronto Press, Toronto, 1951

*. مارشال ماكلوهان، من أجل فهم الوسائط، لوسوي ـ مام. سلسلة بوان، باريس، ص 363-362-41.

القسم الثاني

تَوسيعُ الإشْكَاليَات
(السّبعينيات والثمانينيات ومَا بعْد)

انطلاقا من بداية السبعينيات، بدأ الفكر الاتصالي يتنوع. ذلك أن التيارات المؤسسة تظل دائما مهيمنة وتواصل عملها، غير أن تصورات أخرى بدأت تفرض نفسها، سواء في أمريكا الشمالية أو أوروبا. ومن الصعب حتى اليوم تقييم تأثير هذه التصورات الجديدة، لاسيما وأن التيارات القابلة للمعاينة تتفرع إلى مواقف متعددة، أو حتى إلى مدارس .وإذا كانت غير متوافقة مع بعضها البعض بصفة عامة ، فقد كان لها مع ذلك أثر شامل، كما أسهمت في تعقيد الفكر الاتصالي نفسه. وإذا كان لا يزال يتواصل في بعض الأوساط التصريح بالانتساب إلى إحدى التيارات المؤسسة، فلأنه تم الأخذ بعين الاعتبار في الغالب لإسهامات هذا التصور أو ذاك من التصورات الجديدة.إذن، يعد توسيع الإشكاليات سمة بارزة لعقدي السبعينيات والثمانينيات، وكان بإمكاننا بكل تأكيد أن نذهب أبعد من الفئات الست الكبرى التي سنقدمها.

أولا وقبل كل شيء، من الملائم أن نتساءل عما يشكل أصل هذه المرحلة الثانية ومنبع ازدهار التحليلات والاستلهامات النظرية الجديدة. توجد طريقة بسيطة وغير كافية بالفعل للإجابة على هذا التساؤل،وهي الإحالة إلى التغييرات الثقافية (حركات الاحتجاج والنقد لسنة 1968) والسوسيو اقتصادية العميقة (إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة ضعف المردوديات).

في الواقع، إن تجديد الفكر الاتصالي لا يفسر فقط بواسطة هذه القطيعة التاريخية الكبرى. ومن الآن فصاعدا، تواكب النظريات التي تتشكل تغييرات اجتماعية أساسية للاتصال نصيبه فيها: ظهور تقنيات الإعلام والاتصال، اللجوء المتصاعد من طرف المقاولات وأغلبية المنظمات إلى استراتيجيات الاتصال، توسيط الحياة السياسية... هكذا، تظهر منظومات

المرحلة الأولى عاجزة عن الإلمام بفوران الاتصال.كما أصبح من الآن فصاعدا من الصعب إخفاء حدودهما المفهومية.

هنا يتم اختبار التصور المدافع عنه طيلة هذا الكتاب، ومفاده أن نظريات الاتصال -بالتالي الفكر الاتصالي ذاته- تشكل في آن تشييدات فكرية وأساطير أو خطابات متعلقة بالإيديولوجيا و إجابات على أسئلة «عملية» يطرحها الناس على أنفسهم في ظروف اجتماعية معينة. إن إعطاء الأولوية لإحدى هذه المكونات (أو على الأقل القول إنها سابقة على المكونات الأخرى) هو موقف من الصعوبة بمكان الدفاع عنه. وقد يفضي إلى الفصل بين تاريخ الأفكار وتاريخ الممارسات، في حين أنهما مرتبطين بشكل غير قابل للفصل.

1 . الاقتصاد السياسي (النقدي) للاتصال

على الرغم من أن الاقتصاديين الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد يجعلون من المعلومة مفهوما مركزيا في استدلالاتهم (يفترض داخل نموذج المنافسة الخالصة والكاملة أن يكون العارضون والطالبون مطلعين جيدا على خصائص المنتوجات الموجودة في الأسواق)، فإنهم لم يشعروا بالحاجة إلى تدقيق وجهات نظرهم في ما يخص المعلومة والوظائف الخاصة التي تضطلع بها. فحتى فريتز ماشلوب[42]، ظلت المعلومة عنصرا غير مفكر فيه داخل الفكر الاقتصادي المهيمن. في الواقع، دشن هذا المؤلف، خاصة في دراسته لتطور صناعة المعرفة في الولايات المتحدة، تيارا للتحليل سينقل حقل الانشغالات من مسائل الكلفة والسوق إلى مسائل التنظيم والإعلام. وتبعا لماشلوب، ستتباين التوجهات (سيهتم البعض على صعيد ماكرو اقتصادي بالصعود القوي للمهن الإعلامية في الاقتصادات المتطورة، فيما سيهتم آخرون بدور المعلومة في سيرورة التجديد التي تؤثر في المنظمات، كما سيهتم البعض الآخر بمظاهر أكثر أهمية مثل كون المعلومات المنتجة لها كلفة مستقلة نسبيا عن مدى استعمالاتها)، لكن يجمعها أفق مشترك، وهو أن تبحث بماذا يظل التغيير التقني رهينا سواء للقرارات المتخذة في شأن التجهيز بالمعدات أو تلك التي تهم التجديدات التنظيمية. مع ذلك، يجب الإشارة إلى أننا نجد في الوقت نفسه باحثين يشتركون في تصوراتهم على نحو كبير حيث يوجهون مجهوداتهم نحو دراسة تكون قطاع للخدمات في مجال الإعلام. وهذه بصفة خاصة هي حالة الاقتصاديين الذين يعملون لفائدة منظمة التنسيق والتعاون الاقتصادي (التي تجمع الدول الغربية) أو داخلها.

42- Machlup F., *The Production and distribution of knowledge in the United States*, Princeton University Press, 1962.

ثمة مؤلفون يتشبثون بتصور مغاير تماما للاقتصاد السياسي، حيث سيعملون على إدخال «البعد» الاقتصادي في دراسة الظواهر الإعلامية والاتصالية، ليس من دون نجاح أو تأثير. فبوصفهم اقتصاديين نقديين، فقد تأثروا من دون شك بمدرسة فرانكفورت، من دون أن يعتبروا مع ذلك أن العقل الأداتي ـ كما يذهب إلى ذلك **تيودور. و. أدورنو** ـ ينتهي إلى نفي كل قيمة في حد ذاتها وكل هالة عن الثقافة المبثوثة عبر الوسائط الجماهيرية. أما الاقتصاديون الماركسيون، وانطلاقا من الأدوات النظرية التي تركها **كارل ماركس**، فإنهم ينوون اقتراح تحليل للصناعات الحديثة للإعلام والثقافة، وبوجه خاص تحليل آثار اختراقها المتصاعد للأوطان.

هؤلاء المؤلفون هم أمريكيون (**هربرت شيلر، دالاس سميت...**) أو أوروبيون (**نيكولا غارنهام**[43]، **غراهام موردوخ، أرمان ماتلار، إنريك بوستامانت**[44]، **رامون زالو**[45]، الخ)، وهم لايشكلون مدرسة لأن أعمالهم لا تتناول نفس الموضوعات، فضلا عن أن الاختلافات الموجودة في ما بينهم ملموسة. غير أنهم يشتركون في حمل هم توضيح الواجهة الاقتصادية (المخفية في غالب الأحيان) للاتصال ولتكوين المجموعات الاقتصادية العبر ـ وطنية الكبرى ولظواهر الهيمنة التي تنجم عنها، وكذا المظاهر الاستراتيجية للتدفقات العبر ـ وطنية للمعطيات أو للنتاجات الثقافية. كيفما كانت الإسهامات الخاصة بهؤلاء أو بأولئك،

يرجع دور الريادة إلى **هربرت شيلر ودالاس سميت**. ذلك أن لمؤلفات شيلر ـ **الاتصالات الجماهيرية والإمبراطورية الأمريكية**[46] **والاتصال والهيمنة الثقافية**[47] ـ دوي أكيد. كما لم يتوقف الأستاذ العامل بسان دييجو منذئذ عن تقديم تحليلات دقيقة أكثر فأكثر، وتكون دائما موثقة بشكل جيد. أما سميت المعروف على نطاق أضيق بكثير من شيلر في أوروبا، فإن نصوصه الأساسية التي تم تجميعها مؤخرا في كتاب نشره **توماس غوباك** تحت عنوان**«منظورات للاتصال»**[48]، فإنها تهدف بالأساس إلى توضيح الوظيفة التي يقوم بها الاتصال من أجل تلبية حاجات الرأسمال، إضافة إلى التحولات التي أثرت في التلفزة الجماهيرية.

---

43 - Garnham N., *Capitalism and communication: global culture and the economics of information*, Sage, London, 1990

44 - Bustamante E. et Zallo R., *Las industrias culturales en Espana*, Akal, Madrid, 1988

45 - Zallo R., *El mercado de la cultura*, Gakoa, Bilbao, 1992

46 - Schiller H.I., *Mass communications and American Empire*, Oxford University Press, Oxford, 1969

47 - Shiller H.I., *Communication and cultural domination*, International Sciences and Arts Press, Armonk, New York, 1974

48 - Smythe D.m Counterclockwise. *Perspectives on communication*, edited by Thomas Guback, Westview Press, Critical Studies in Communication and in the Cultural Industries, Boulder, Colorado, 1994

كيف يفهم الأثر الكبير لجميع هذه الأعمال؟ يمكن أن ندفع بثلاثة أسباب على الأقل. أولا، يعد عدم حصر تحليل الهيمنة الثقافية في أفق يتعلق بالاستتيقا (في إطار تقليد ما بعد كانطي) أو بعلم اجتماع الثقافة الجماهيرية، ولا سيما علم اجتماع الممارسات الثقافية،(يعد هذا) أمرا جديدا. ثانيا، تبذل مختلف هذه المقاربات قصارى جهدها لتفادي أي انحراف نحو «النزعة الاقتصادية» من خلال إرادتها أن تكون متعددة التخصصات على العموم.

على هذا النحو، من الثابت عند **أرمان وميشال ماتلار** العمل على تطوير مقاربة تعتمد أيضا على المظاهر الجيوستراتيجية أو السوسيو ثقافية التي بدأت تكتسي أهمية متزايدة في مؤلفاتهما. ثالثا وأخيرا، ساهم النقاش المحتد جدا حول «النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال» ـ الذي أثير بسبب إعداد، ثم مناقشة اليونيسكو لتقرير **لجنة ماك برايد** تحت عنوان «**أصوات متعددة، عالم واحد**» ـ بشكل من الأشكال في تعميم ونشر دعاوى الاقتصاد السياسي للاتصال، حيث وجد المدافعون عن النظام السياسي العالمي الجديد للاتصال، ضالتهم في التقرير بفضل الحجج المدعمة لمشروعهم.

«مع ذلك، ستقوي أنواع اللاتوازنات البديهية على مستوى الاتصال فكرة أن «التداول الحر» لم يكن أكثر من «تيار ذي اتجاه أحادي»، وأن المبدأ الذي يسنده يجب أن تتم إعادة صياغته من أجل ضمان «تداول حر ومتوازن». يعود الأصل غير المؤكد شيئا ما لهذه المعاني إلى الخمسينيات، وتم تعريفها بشكل أكثر وضوحا بين الستينيات والسبعينيات. في هذه اللحظة، كان عدم التوازن في تداول الأخبار والمعلومات بين الدول المصنعة والدول في طور التنمية قد أصبح موضوعة هامة للمناقشة في الاجتماعات الدولية وأحد رهانات النقاش حول المشكلات السياسية والاقتصادية الأساسية للعالم المعاصر[...].

لقد صار الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات إحدى الموضوعات المركزية في النقاش الدائر حول الاتصال الدولي. ذلك أن هذه الشركات لا تحول إلى سوق الاتصال رؤوس الأموال والتكنولوجيات، بل إنها تبيع ما لايحصى من المنتجات الاستهلاكية السوسيو ثقافية ، وتنقل بوجه الإجمال أفكارا وأذواقا وأشياء مفضلة ومعتقدات. بناء عليه، تؤثر الشركات متعددة الجنسيات بصفة مباشرة على آلة الإنتاج الاقتصادي للبلدان التي تمارس فيها أنشطتها.كما تتدخل في المتاجرة بالثقافة، وبالتالي تكون قادرة على تعديل التوجه السوسيو ثقافي لمجتمع معين برمته [...].

لعبت دول عدم الانحياز دورا أساسيا في تطور الأفكار المتعلقة بتبعية الوسائط

واللاتوازن الذي يطبع تداول الأخبار والمعلومات ونماذج الاتصال الشامل، إضافة إلى الآثار السلبية للاتوازن المذكور. فقد دافعت عن فكرة أن الأغلبية الساحقة للدول تم اختزالها في حالة مستقبلين سلبيين للمعلومات التي يبثها عدد صغير من المراكز. على هذا النحو، تمت صياغة النداء إلى إقامة «نظام جديد» في مجال الاتصال والإعلام يكون متمايزا عن «النظام القديم». ينطلق الشعور بأن نظاما عالميا جديدا أصبح ضروريا اليوم من اعتقاد راسخ مفاده بأن الإعلام والاتصال يشكلان عنصرا أساسيا في العلاقات الدولية في جميع الميادين، لا سيما في إرساء نظام جديد مؤسس على مبدأ المساواة في حقوق الاستقلال والتنمية الحرة للبلدان والشعوب. من ثمة، فإن التحولات في أنواع الاتصالات مرتبطة بالأصل المفهومي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد»*.

في سنة 1977، عهد المدير العام لليونسيكو للجنة ترأسها الديبلوماسي الإيرلندي شين ماك برايد بالانكباب على معالجة مجموع المشكلات التي يطرحها تطور الاتصالات على الصعيد العالمي. ومن النادر أن نجد لجنة رسمية يتم تتبع نشاطها بمثل هذا القرب. كما أن أعمالها معترف بها ومنتقدة. ومن الملائم أن نلاحظ بأن اللجنة سهرت للمرة الأولى على إعداد حصيلة منهجية لتطور الاتصال، مضاعفة من جلسات الاستماع أو من الدراسات. لكنها كدت لاسيما من أجل معالجة المشكلات المزمنة التي تشكل محرمات، والمتعلقة بلا توازن تبادل الإعلام الصحافي بين الدول المهيمنة في الشمال والدول المحرومة في الجنوب، وبالاحتكار الفعلي الذي تقوم به بعض الوكالات الكبرى للأنباء، وبالمخاطر الناجمة عن تمركز وسائل الإعلام والاتصال في يد عدد قليل من المجموعات القوية، وبشروط تواصل ديموقراطي يعالج الاختلالات المعاينة على مستوى التبادل الإعلامي غير العادل. من ثمة، تم تقديم الاقتراح القاضي بإرساء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال. وقد أدى تبني اليونيسكو للمقترحات التي قدمتها لجنة ماك برايد إلى نشوب أزمة خطيرة داخل المنظمة الدولية، وسبب في انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى اللتان كانتا تشكلان الممولان الرئيسيان لها.

في الواقع، كانت قد توحدت تحت لواء النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال كل من دول «الاشتراكية الواقعية» (الميالة بشكل ضعيف إلى تشجيع حرية الإعلام داخلها) ودول العالم الثالث (التي هي أبعد ما تكون عن أن تشكل نماذج في مجال الديموقراطية). وهذا لم يمنع المفوضين الذين جمعتهم اليونيسكو من إثارة الانتباه إلى بعض المشكلات ـ المفاتيح مثل الانطلاق السابق لتقنيات وشبكات الاتصال، ولاسيما، سؤال

*. مقتطف من «أصوات متعددة، عالم واحد»، الاتصال والمجتمع اليوم وغدا، تقرير اللجنة الدولية برئاسة شين ماك برايد، التوثيق الفرنسي / المطابع الإفريقية الجديدة / اليونيسكو، بارس 1980، ص: 48-47-44.

هل يمكن للتبادل الدولي للأخبار ولل«معطيات» بصفة عامة أن يرضى بنظام اشتغال موضوع في إطار الليبرالية الاقتصادية فقط؟ لقد بقي هذا التساؤل من دون جواب.

وعلى كل حال، سيكون من الخطأ أن نماثل بين التوجه البحثي المشار إليه أعلاه والأفكار التي بسطها حينئذ بعض الصحفيين حول موضوعة «الإمبريالية الثقافية». ذلك أنه ينبغي التمييز بين تبيان كيف تتقوى هيمنة الرأسمالية كنظام عالمي مدعومة في ذلك من طرف الإعلام والثقافة، والإعلان عن نهاية تنوع الثقافات وتنميط ثقافات الشعوب، كما قام بذلك البعض بكيفية متهورة.

لا تزال إشكالية الاقتصاد السياسي - النقدي - للاتصال فاعلة. لكن، انطلاقا من الثمانينيات، تنوعت بشكل عميق، حيث قامت أكثرية المؤلفين الذين ذكرناهم سابقا وآخرين معهم باستكمال وتدقيق تحليلاتهم بالاستعانة بمباحث أخرى أو بإسهامات نظرية أخرى مثل علم الاجتماع والأنتروبولوجيا الثقافية وعلم اجتماع الوساطات الاجتماعية. وفيما يلي، نقدم مثالين اثنين.

لقد تعمقت وتحولت المنظورات النظرية لأرمان وميشال ماتلار. هكذا، يشكل كتاب التفكير في الوسائط[49] تطورا واضحا نحو الأخذ بعين الاعتبار لـ«منظومات جديدة» للتفكير في العلاقة مع الوسائط، حيث يستعير الكتاب بوجه خاص من ميشيل فوكو. ذلك أن المؤلفين ينخرطان من الآن فصاعدا في منظور يريد أن يكون حفريا لبعض الموضوعات مثل رد الاعتبار للذات ودور الذاكرة ودور المجتمع المدني في البناء اليومي للديموقراطية وأهمية المحلي وأفول الدولة كماكروذات واللذة التي تنتجها التلفزة...

فقد رفض المؤلفان الرؤى الخطية (سواء تلك المتعلقة بالخطاطة المعيارية للاتصال أو بالروابط المشتركة بين المركز والهامش) ووضعا موضع تساؤل المواقف الحتمية (سواء تلك التي تخص تطور تاريخ المجتمعات البشرية أو تلك التي تعالج التقدم التقني)، وذلك بالدعوة إلى مقاربات عرضانية، باعتبارها قادرة وحدها على توضيح التعقد الكامن في تعددية الأسباب والآثار وفي تنوع الذوات التاريخية. ويمكن اعتبار مؤلفاتهما اللاحقة كمساهمة في هذا التوسيع والتعميق للمنظورات.

من جهتنا، بعد أن عملنا مع آخرين على تدقيق الوضع الاعتباري للصناعات الثقافية داخل الرأسمالية المعاصرة[50]، وأوضحنا الدور المركزي لوظيفة الناشر في إنتاج البضائع

49- Mattelart A. , et M., *Penser les médias*, la Découverte, Paris, 1986

50- Huet A., Ion J., Levèfvre A., Miège B. et Péron R., *Capiptalisme et industries culturelles*, 2e édition avec une post-face de Bernard Miège, PUG, Grenoble, 1982

الثقافية، إضافة إلى تقاسم مجموع الإنتاجات المصنعة الخاصة بالثقافة والإعلام بين نموذجين «نوعيين» (النموذج التحريري بحصر المعنى، ونموذج التدفق المعمول به في البث الإذاعي)، بعد كل هذا، فإننا نحاول داخل مجموعة الأبحاث حول رهانات الاتصال تحديد [هوية] حركات طويلة الأمد قد تكون في أصل «أنواع من المنطق الاجتماعي للاتصال». ويتموقع هذا البحث ضمن منظور مجاوزة التحليل الاستراتيجي (الذي ينحصر في أغلب الأحيان في وصف «لعب» الفاعلين من دون إدراجه ضمن إطار يشمله) والنظرية الهابرماسية للمجال العمومي (المركزة بشكل مفرط على كيفية اشتغال صحافة الرأي وحدها، كما تظل مغلقة بشكل كبير في وجه الأشكال الجديدة للاتصال الاجتماعي مثل تلك التي تتطور انطلاقا من الوسائط السمعية البصرية الجماهيرية)[51] في آن واحد. ويظهر لنا بأن هاته الأنواع للمنطق الاجتماعي تهم سواء سيرورات الإنتاج أو ممارسات الاستهلاك أو الاستعمالات (صيغ تكوينها ومكوناتها سواء بسواء): إنها ليست محددة بشكل نهائي، بل تتغير بشكل منتظم في ظل الفعل الدائم للفاعلين الاجتماعيين الأساسيين المعنيين. إذن، فهي تنتمي إلى «الحركات المُبَنْيَنة/ المُبَنْيِنة» التي حدد هويتها بيير بورديو، غير أنها تخص بالأساس حقل الاتصال الاجتماعي.

«يكفي بشكل مؤقت أن نعي بوضوح أن منظورا للتحليل المادي يجب أن ينفي من دون توقف المظهر الذي يظهر به حقل الاتصالات. إنه ليس مرآة تنعكس عليها الأحداث الحالية ولا مكانا عموميا، حتى وإن كان إلكترونيا، كما يقول ماكلوهان. إنه يشكل محركا عاما للعلاقات الاجتماعية الخاصة بالإنتاج والاستهلاك والتبادل وإعادة الإنتاج. بعبارة أخرى، أن نتصل لا يصلح فقط للاتصال، وإلا اكتفينا بوصف الظواهر.

يصلح الاتصال في المرحلة التي يخلق فيها مجتمع معين بشكل دائم شروطا عامة جديدة للإنتاج والتداول والاستهلاك لتسوية الروابط الاجتماعية المتعلقة بهذه الشروط. بعد أن تم تفتيش جميع تفاصيل اشتغال العلاقة الاجتماعية التي تستخدمها آلة الاتصال - بث واستقبال وكتابة وكلام وإنصات - فإنها لا تسلط سوى ضوءا قليلا على باعثها الاجتماعي، لأنها - خلافا لأكثرية العلاقات الاجتماعية، لاتوجد إلا من خلال تطعيمها وارتباطها بعلاقات أخرى. إنها علاقة اقتناص. ومن شأن الاعتراف بها وتسليط الضوء على مختلف مظاهرها أن يكشف عن حقيقة هذه النظريات الفارغة الخاصة بمجتمع الاتصال الذي يتم إدراكه انطلاقا من وجهة النظر المخادعة بالضرورة للفاعلين الذين يتقدمون المشهد»*.

51 - Miège B., *La société conquise par la communication*, PUG, Grenoble, 1989

*. إيف دو لاهاي، تنافرات نقد الاتصال، الفكر المتوحش، غرونوبل، 1984، ص42-41.

لا تعيد التوسعيات الأخيرة للاقتصاد السياسي للاتصال في اتجاهات متغايرة و مقابلتها مع مقاربات سوسيوخطابية و انتروبولوجية النظر في المشروع الأولي ،وإنما تكيفه مع المسائل المرتبطة بتحولات نمط الإنتاج المهيمن. يتعلق الأمر بنمط الإنتاج الرأسمالي الذي أصبح مهيمنا أكثر من أي وقت مضى. وتحت سلطان العولمة الليبرالية الجديدة، يبدو انه من الضروري الآن عدم التفريق بين أل(ما هو) سياسي (بالإضافة إلى أل-ما هو- مجتمعي) و التحليل الاقتصادي الصارم لقطاع الاتصال أو عدم اختزال علاقات السلطة المفروضة بواسطة الإعلام — الاتصال في أعمال تضليلية — تلاعبية أو في ظواهر التأثير.

بالإضافة إلى ذلك ، لا يقصد هذا التيار النظري معالجة ظواهر اتصالية انطلاقا من اشكالياته و بواسطة الأدوات المنهجية التي يتوفر عليها فقط. انه لا يتموضع كنظرية عامة،و بالتالي، فانه يقر بأن مقاربات أخرى تتجه نحو الاقتران و الوصل به. وهذه هي حالة كل ما يمت بصلة إلى المجتمع المنعوت بمجتمع الإعلام/ المعلومات و بنقده المبرهن عليه.

2 . التـداولـيات

هل يوجد «نحو» للسلوكات كان البشر يستعمله بشكل واع تقريبا في المحادثات البيشخصية؟ هل لـ «قواعد» السلوك هاته علاقة مع التواصل البشري؟

يجيب أعضاء المدرسة **اللامرئية** المعروفة أكثر تحت اسم مدرسة **بالو ألطو** عن هذين السؤالين بالإيجاب، مقترحين قاعدة أساسية معروفة بشكل كبير جدا اليوم،وهي: «**لايمكننا ألا نتواصل**». ويدقق بول فاتسلافيك قائلا: « إننا نمتثل دائما لقواعد التواصل، لكن القواعد في حد ذاتها، أي «نحو» التواصل هي عبارة عن أمر لسنا واعين به»[52]. ويضيف إيف وينكين الذي ساهم في التعريف بتداوليات التواصل في أوروبا (ينعتها **بالتواصل الجديد**): « إذن، يعد التواصل بالنسبة لهؤلاء المؤلفين سيرورة اجتماعية دائمة تدمج أنماطا متعددة للسلوك، الكلام، الإشارة، النظرة، الإيمائية، الفضاء الفردي، الخ. لا يتعلق الأمر بالقيام بمعارضة بين التواصل الشفوي والتواصل غير الشفوي. إن **التواصل هو كل مندمج**»[53].

« بالنسبة لأعضاء المدرسة اللامرئية، لم يبدإ البحث حول التواصل بين البشر إلا انطلاقا من اللحظة التي طرح فيها السؤال التالي: **من بين آلاف السلوكات الجسدية**

52- Watzlawick P., Beavin J.H et Jackson D.D., *Une logique de la communication*, Le Seuil, coll. Points, Paris, 1972

53 - Winkin Y. (sous la direction de), *La nouvelle communication*, Le Seuil, Paris, 1981

الممكنة، ما هي تلك التي تحتفظ بها الثقافة لكي تشكل مجموعات دالة؟

يمكن أن يظهر هذا السؤال شاذا. في الواقع، يتعلق الأمر بتعميم السؤال الأساسي للساني الذي يسعى وسط آلاف الأصوات التي يمكن أن يصدرها الجهاز الصوتي إلى الكشف عن بعض العشرات من الأصوات المستعملة من طرف ثقافة معينة من أجل تشكيل لسان معين. ويؤدي طرح هذا السؤال الخاص بانتقاء وبتنظيم السلوكات إلى تبني الدعوى القائلة بوجود «سنن» للسلوك. هذا السنن سينتقي وسينظم الشخصي والبيشخصي، كما قد يقعد لملاءمته للسياق، وبالتالي لدلالته. قد يعيش كل إنسان بالضرورة (حتى وإن كان بكيفية لا واعية) داخل وبواسطة سنن، ما دام أن أي سلوك يؤدي إلى استعماله. والحال أن الباحثين الذين يصدرون ردود أفعال ضد النموذج الشفوي الإرادي والواعي للتواصل سينعتون كل استعمال لهذا السنن بالتواصل تحديدا.من ثمة، «لا يمكننا ألا نتواصل». هذه إحدى المسلمات الأساسية لكتاب تحت عنوان «**منطق التواصل**» ألفه ثلاثة من أعضاء المدرسة اللامرئية: **بول فاتسلافيك وجانيت بيفين ودون جاكسون** [...].

إن هدف التشبيه بالأوركسترا [الذي شرحه عدة أعضاء من المدرسة اللامرئية] هو شرح كيف يمكننا أن نقول بأن كل فرد يساهم في التواصل بدلا من أن يكون هو أصله أو منتهاه. تذكر صورة التقسيم غير المرئي على وجه الخصوص بالدعوى الأساسية لنحو خاص بالسلوك يستعمله كل واحد في محادثاته الأكثر تنوعا مع الآخر. بهذا المعنى، يمكن أن نتحدث عن **نموذج أوركستري للتواصل** يتعارض مع النموذج التلغرافي. في الواقع، يفضي النموذج الأوركستري إلى أن يرى في التواصل الظاهرة الاجتماعية التي يعبر عنها بشكل جيد جدا المعنى الأول للكلمة سواء في الفرنسية أو في الإنجليزية، أي استشراك الغير والمشاركة **والتوحد**»*.

يفرض تدقيق مصطلحي نفسه أولا في ما يخص استخدام مصطلح « Pragmatique». على المستوى الاشتقاقي، يجب إرجاعه إلى اللفظ الإغريقي « Praxis »، كما أنه ينظر بالدرجة الأولى في علاقات ذات بذات أخرى. وهذا بالفعل ما يأخذه المؤلفون الأمريكيون بعين الاعتبار أولا وقبل كل شيء. فبالنسبة إليهم، تعد التفاعلات الاجتماعية، ولا سيما العلاقات البيشخصية هي مصدر المعنى، وهي التي تضيء و«تبنين» كيفية اشتغال الحياة داخل المجتمع. غير أنه يجب أن يتم تمييز هذا التعريف للتداوليات عن

*. إيف وينكين، **التواصل الجديد**، لوسوي، باريس،1981، ص 26_22. (تمت إعادة طبعه في سلسلة « بوان»،رقم _136 2000)

الاستعمال الذي يقوم به اللسانيون لنفس المصطلح، لا سيما أولئك الذين يهتمون بصفة خاصة بأفعال اللغة تبعا **لاوستين**.

وفي رأينا، فإن هذا الموقف النظري الأساسي الذي يرمي إلى النظر للتواصل كظاهرة اجتماعية مندمجة، يفسر جيدا النجاح والنشر السريع لأطروحات **مدرسة بالو ألطو**، بخاصة في أوروبا، لأنه موقف ينخرط بوضوح كرد فعل ضد النماذج الجاري بها العمل آنذاك، عنيت بذلك "الخطاطة المعيارية للتواصل" والأولية الممنوحة من طرف جميع اللسانيين تقريبا للغة وللكلام في مقاربة التواصل، بالإضافة إلى أن المدرسة تنوي ربط الصلة بين العلائقي والاجتماعي وبين ما يقنن العلاقات ما بين الأفراد والعلاقات الاجتماعية.

يتم التعرف على تيـار التواصل الجديد في شخص رائده غريغوري باتيزون[54]. إنه أنثروبولوجي ابتدأ بدراسة السلوكات غير الشفوية داخل العلاقات بين الآباء والأطفال في بالي، وذلك بواسطة الفيلم والتصوير. وقد تبين لـه أن المحادثات الشفوية كانت أقل أهمية من الدمج غير الواعي والتدريجي للسنن الثقافي الخاص بمجموعة الانتماء من طرف شباب بالي. ومن أجل البناء الصوري للملاحظات التي كان قد سجلها في الميدان في بداية الأربعينيات، استعار باتيزون «الموارد» الجديدة التي كانت تمنحها أعمال نوربرت وينر (فكرة الحلقة ومفهوم الاسترجاع) والنظرية العامة للأنساق حديثة الظهور [آنذاك] كما بحث أيضا بواسطة المفهوم المرجعي «الإطار النفسي» والمستوحى من كورزيبينسكي عن إعطاء أساس لتأويل الرسائل. لا تكمن رسالة معينة في الموضوعات التي تدل عليها (مثلما أن الخارطة لا «تكمن» في الأرض): « لا يمكن وقوع التواصل الإشاري، كما ينتج على المستوى البشري إلا بعد تطور مجموعة من القواعد الميتالسانية (لكن لا يتم جعلها شفوية) التي تحدد العلاقات التي تربطها الكلمات والجمل مع الموضوعات أو الأحداث. إذن، ستتم الإشارة إلى إعادة رسم تطور هذه القواعد الميتالسانية و/أو الميتاتواصلية، على المستوى ما قبل البشري وما قبل الشفوي»[55].

من دون شك، إننا لم نقدر إسهام باتيزون حق قدره من خلال وضعه في مكانه الصحيح. فهو من جهة، دفع بالعلوم الإنسانية وفتح آفاقا جديدة لدراسة التواصل في سياق مطبوع بقوة من قبل السيبرنطيقا المنبثقة من «العلوم الصلبة» ومن جهة أخرى، فإنه أدخلنا إلى نظرية جديدة للمعرفة، بله نحو أخلاقيات للمعرفة بواسطة اقتراحاته المتعلقة بـ «ايكولوجيا الفكر». لا يميز باتيزون بين العالم المادي والعالم العقلي. في هذا النطاق، يجب بالنسبة له اعتبار

54 - Bateson G., *Vers une écologie de l'esprit*, Le Seuil, tome 1, 1977; tome 2, Paris, 1980
55 - Bateson G., op.cit., tome 1, p.212

التنظيم الذاتي كجوهر للكائن الحي والأجهزة العضوية الفردية والأنساق البيئية والتنظيمات الاجتماعية.

يجب ألا تنسينا هذه القراءة التي نقدمها للتداوليات بأن موضوع دراستها المميز هو الفصام (منذ 1948، يحظى **غريغوري باتيزون** بمؤازرة الطبيب السريري **دون جاكسون**)، وبأن مجال تطبيقها الأول هو «المرض النسقي». في الواقع، يخترق الفصام القواعد الأكثر شيوعا للتواصل البشري، كما أن المرضي يساعد على أن يتم إدراك ما يميز الوظيفي والمختل وظيفيا بشكل أفضل. هنا تتدخل آلية «**الإكراه المزدوج**»: كل أمر مفارق أو متناقض يمنع من القيام بالميتاتواصل، ويؤدي إلى الحفاظ غير المحدد للوضعية المرضية للتواصل. والحال أن الميتاتواصل هو شيء أساسي بالنسبة للتواصل.إذ أنه يقدم وحده عناصر الفهم التي لاغنى عنها (إن وضعية جسدية معينة أو نبرة هما ما سيساعدان على فهم معنى الخطابات المرسلة، الخ).

يدل الإكراه المزدوج على مفارقة تداولية تمس فردا تأثرت حتى مصالحه الحيوية (الحياة العائلية، الحب...). في هذا السياق، توجه إليه رسالة مفارقة أولابتية (من نوع «تعرف جيدا أنني أحبك، حتى وإن جعلتني أعاني»). من ثمة، ليس في استطاعة المتلقي أن يفلت من العلاقة، بالقدر الذي ليس بوسعه أن يقوم بالميتاتواصل بصدد هذه الرسالة المفارقة. وبوقوعه في هذه الوضعبة، فإنه يستدرج إلى اعتبار هذا الإكراه المزدوج كأمر عادي، وإلى العمل على هذا النحو الذي يؤبد الوضعية.

جذبت فكرة«المرض النسقي» (يفهم المرض بواسطة السياق العائلي الذي يحافظ عليه أكثر من فهمه من خلال حالة المريض فقط) علاجات متنوعة حيث تستلهم منها من الآن فصاعدا. لقد تمت إعادة استعمالها خاصة من طرف بعض علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعي الذين يهتمون بظواهر التواصل. وهذه هي حالة **اليكس موتشيلي**[56] (من بين مؤلفين آخرين). ففي رأيه ، تسمح مقولة التأطير بوضع التفاعلات في سياقها بشكل أفضل، وبالتالي، باقتراح هيرمينوطيقا للاتصالات / التواصلات المعممة .وهكذا،سيتم إيجاد حل لمشكلة إدماج ،مقاربات العلاقات ما بين الفردية المتعلقة بعلم النفس في(الما هو)اجتماعي.

على كل حال، كانت محاولات «تطبيق» التداوليات ضعيفة السداد والملائمة، حيث طاولت مجالات الرسائل الاشهارية (الإخبار بمضمون المنتوج هو اقل أهمية بكثير

56 - Mucchielli A., Corbalan J-A et Fernandez V., *Théorie des processus de communication*, Armand Colin, Paris, 1998

من العلامة التجارية والعناية التي توليها للمستهلكين الذين تتصل بهم) والعلاقات الدولية واستعمال الوسائط في الأزمات الاجتماعية أو السياسية . إن العبرة التي ينبغي استخلاصها من هذه الإخفاقات هي أن التداوليات ، بوصفها نموذجا تأويليا للعلاقات ما بين الفردية، لم يكن بإمكانها أن تدعي كونها نظرية تفسيرية لكل تواصل إنساني، خصوصا مع الانتقادات المهمة التي وجهت لها .

أولا، هناك انتقاد منطقي مفاده أن المستوى الميتاتواصلي ـ الذي يمكن من إعطاء معنى للمستوى التواصلي، وفي جميع الحالات، يسمح بملاحظة كيفية اشتغاله من أجل الكشف عن الانحرافات التي أشيعت في التواصل«الخالص» ـ هو مؤسس على فكرة أن الملاحظ له قدرة على الملاحظة والإدراك تؤدي إلى الانحرافات. والحال أنه يتم دحض هذه الدعوى الابستيمولوجية في أكثر الأحيان اليوم. في الواقع، إنها تستعيد التصور البوبيري القائل بأن إدراك ظاهرة معينة هو ممكن انطلاقا من مستوى أعلى يفترض أن يمكن من ملاحظة كيفية اشتغالها بكيفية عقلية. ففضلا عن أن لنا أسبابا وجيهة كي نتساءل من أين يأتي هذا المستوى العالي وما الذي يجعل أنه يمكن اعتباره «خالصا»، يجب علينا كذلك أن نضع موضع تساؤل فكرة أن الإدراك لا يدخل الانحرافات في فهم الظاهرة الملاحظة. ثانيا، هناك انتقاد داخلي. ذلك أن **دانيال بونيو** ـ مستلهما من سيميائيات **شارل.س.بورس** ـ يحدد التواصل الذي تتناوله التداوليات كتواصل مؤشري [مبني على المؤشرات] يتعارض مع التواصل الرمزي. والحال أن التواصل المؤشري «لا يفند نفسه بنفسه، وبالكاد يمتنع... إنه معتم وقليل الحركة ولازم (من دون موضوع). إنه لا يعرف نفسه ومستغني عن القصد.ذلك أن الطريدة التي تتخلص من بصماتها لا تفكر في الصياد [...]. إن نمط علاقتنا الأولى الذي هو الدمج المتوحش أو الانصهار يشكل نوعا من مستوى قبلي للتمفصلات بين الذات والموضوع والقطيعة السيميائية»[57]. بهذا المعنى، يسعى **دانييل بونيو**، وهو يستعيد أطروحات مدرسة **بالو ألطو**، في معاودة ربطها ببعض سمات النظام الأولي حسب فرويد، ويصل إلى خلاصة مفادها أن التداوليات تهمل التواصل الرمزي (ما عدا إن افترضنا بأن هذا الأخير يمكن أن يتم تشبيهه مع «مضمون» العلاقة) .حقا، يمكن أن نتساءل عن جذرية التعارض الذي يقيمه المؤلف بين التواصل المؤشري والتواصل الرمزي (في الواقع، تحيل بعض مظاهر هذا الأخير بشكل مفرط إلى سنن ثقافي، وبالضبط إلى ذلك السنن المتعلق بالـ«ثقافة العالمة»). لكن انتقاده يوضح

57- Bougnoux D., *La communication par la bande*, La Découverte, Paris, 1991

جيدا الحدود الأساسية لإشكالية مؤسسة كليا على العلاقة.

أخيرا، هناك انتقاد نظري: «تشكل مدرسة **بالو ألطو** النظير النفساني للوظيفية الكلاسيكية». هذه هي الخلاصة التي وصل إليها **بول عطا الله** من بين مؤلفين آخرين، لأن علم النفس العلاجي الذي تمارسه مدرسة **بالو ألطو** يعمل في الأخير على مطابقة السلوك الفردي مع المعايير الاجتماعية، وبالتالي تكمن إحدى طرق تجنب الوقوع في المفارقة والمعاناة التي تنجم عن السلوكات المختلة وظيفيا، في التقيد بالمعايير الاجتماعية. على الرغم من المظاهر، فإن هذه الكيفية في النظر إلى التواصل البشري تتبع الرؤية الوظيفية حيث إن « الحاجة إلى التواصل» عند الفرد المستقل والعقلاني تلبى من خلال المشاركة في النسق الوسائطي. **وعطا الله** على حق عندما يشدد على تشابهات وتكاملية المقاربتين: «تفترض الوظيفية الكلاسيكية ومدرسة **بالو ألطو** في البداية [وجود] نسق من اللائق الحفاظ عليه، حيث يسمى إما المجتمع أو الأنا. إن الشكل المستقر لهذه الأنساق هو التعددية الاجتماعية المرتبطة بالاستقلال والحرية الفردية من جهة، والدمج النفسي (الاستواء) من جهة أخرى. تسمى الاختلالات في الوظائف التي تصيب هذه الأنساق إما الاستيناء الاجتماعي، وإما الفصام....»[58].

بالإضافة إلى ذلك ، و بعد الأنتروبولوجي و اللساني **ديل هيمس** الذي كان قد اقترح منذ 1967 في إطار مشروع «الاقتصاد التواصلي» توسيع المنظور من خلال البحث عن كل ما له «قيمة تواصلية» داخل جماعة أو مجتمع معين.و بشكل يتجاوز الكلام فعلا، وبالتالي ما له قيمة تواصلية في السلوكات النوعية وبعض المواقف والحركات والموضوعات أو الرسائل، وضع عدة انتروبولوجيين-بعد **هيمس**- مشروع انتروبولوجيا للتواصل لا تستقيم من دون أن تطرح – عند بعضهم المبهور بالعمل الميداني قبل كل شيء –مشكلة تموضع وتحديد التحقيقات التي ينجزونها أو...ينوون انجازها.

إن منظورات انتروبولوجبا التواصل عند بعض المؤلفين **كايف وينكين** [59] **أو جون لوهيس** [60] هي واسعة لدرجة يمكن من خلالها أن نتساءل إن كانت لا تغطي كل ما له صلة بعلوم الاتصال.إنها لا تترك أي حيز للمباحث الأخرى و للأعمال متداخلة المباحث.ومن خلال المطالبة بحق انتروبولوجيا الوسائط في الوجود – والتي اعتبرت مبحثا له موضوع أكثر

58 - Attallah P., *Théories de la communication*. Sens, sujets, savoirs, Presses de l'Université du Québec/Télé Université, Mont-réal, 1991

59 - Winkin Y., *Anthropologie de la communication*, De Boeck, Bruxelles,1996

60 - Lohisse J., «*L'anthropologie de la communication et leurs lieux*», in Recherches en communication, n° 12,1999

انسجاما ومناهج سبق لها أن أثبتت صحتها ومفاهيم مجربة- يقدم **ميهاي كومان**، في الواقع ،نقدا حاسما لهذا التصور المهيمن للنظرة الأنتروبولوجية .« في رأينا، يحب على أنتروبولوجيا الوسائط أن تحد من محاولات مقاربة وفهم الوسائط بواسطة مفاهيم الأنتروبولوجيا الثقافية – أو بواسطة مفاهيم أنتروبولوجيا الأشكال الثقافية لأكون أكثر دقة – و مناهج البحث التي تعتمدها الاتنوغرافيا»[61]. ففي رأي **كومان** وغيره من الأنتروبولوجيين أمثال اريك .و .روتينبولير، توسع الوسائط من مشاركة الجمهور في التظاهرات المراسيمية، كما تشكل هي ذاتها مولدا لتظاهرات جديدة خاصة بالعصور الحديثة.

3. اثنوغرافيا التواصل والإثنوميتودولوجيا وعلم اجتماع التفاعلات الاجتماعية

يجب التمييز بكل عناية بين اثنوغرافيا التواصل والإثنوميتودولوجيا وعلم اجتماع التفاعلات الاجتماعية من جهة، والتداوليات من جهة ثانية، حيث غالبا ما تم تقريبها منها، بله والخلط بينها وبينهم، سواء من خلال طموحاتهم النظرية أو الصرامة المنهجية المعلن عنها التي تميزهم. حقا إنهم يشتركون مع التداوليات في النظر أولا إلى « الميكرو اجتماعي»، كما يحظون مثلها باهتمام متزايد منذ عشرين سنة، يقترب إلى حد الافتتان أحيانا. لكن منظوراتهم تختلف بشكل واضح.

ينوي اثنوغرافيو التواصل، وخاصة **جون.ج.غامبر زوديليس هيمز**[62] أولا وقبل كل شيء التميز عن المقاربات اللسانية المهيمنة، وحتى عن الدراسات السوسيولسانية. فما يهم هو أفعال الكلام، بما هي تشكل الوحدة الأساس للتواصل الشفوي (وعنصرا مركزيا في السلوكات البشرية) حيث يحاولون ضبطها بفضل عمل صارم للملاحظة الاثنوغرافية الخاصة بمواقف التواصل. أما بالنسبة لتوجهات أعمالهم فهي متعددة ومتنوعة في آن، لا سيما منذ أن اختاروا حصر اهتمامهم في ظواهر التفاعل الاجتماعي، سواء داخل المجتمعات التي تستعمل فيها عدة لغات محلية أو داخل وضعيات للتواصل خاصة بالسكان المهاجرين (مثلا في المدرسة أو بمناسبة مختلف طقوس الحياة الاجتماعية). ينطلق عالم الاجتماع لويس كيري هو أيضا من انتقاد لما يعتبره كمنظومة أساسية لعلوم الاتصال، أي خطاطة باث ـ مستقبل والمعالجة اللسانية

61 - Coman M., *Pour une anthropologie des médias*, PUG, Grenoble, 2003, p. 7

62- Gumperz J.J. et Hymes D., « *The ethnography of communication* », Spécial publication, American antropologist, 66, 1964

للرسائل. فقد كتب بأن هذه المنظومة «تساهم في تعقيم البحث حول التواصل بجعله ينزلق برمته نحو تحليل الخطاب [...] إنها تجعل من المستحيل [أيضا] كل أخذ بعين الاعتبار للبعد التداولي أو التوليدي للرباط الاجتماعي، كما يتأسس ذاتيا في وسط التذاوت اللساني»[63].

« لايمكن أن يتم اختزال صيغة للتواصل في تكنولوجيا لتغليف وإرسال الرسائل: إذ لا تفعل الملفوظات التي تعرض من أجل التداول داخل النسيج الاجتماعي فقط بوصفها ناقلات للمعلومات. ذلك أنه بإرجاعها إلى هذه الوظيفة أو إلى أي وظيفة إمبريقية أخرى (الترفيه، التربية، الثقافة...)، فإننا نقصي كل اللعبة الاجتماعية للبناء التي يشاركوا فيها بشكل نشيط. وبالمرة، فإننا ننضم إلى وجهة نظر نسقية وإلى ايديولوجيا الإنجاز التي تقوم عليها. إذن، يستحيل أن نتعلق بالوصفات الوضعية العملية وبالاستعارات العفوية لمفهوم المعلومة (مشابهة بين الطاقة والمعلومة، تطبيق النموذج السيبرنطيقي على المجتمع، كما لا يقبل تعريفها للتواصل كوضع لمقابلة متطابقة بين عالم مكاني - زماني A(X,y, z,t) باث وعالم مكاني - زماني B (x, y, z, t, t') مستقبل. ولا يقبل أيضا اختزالها للفهم في «نقل المعلومة من الحقل الظاهراتي إلى حقل الرموز المرتبطة في شكل بنية». وفي الأخير، لا تقبل معادلتها التي مفادها أن المعلومة التي تتضمنها رسالة معينة هي وظيفة للاحتماليتها... أظن أنني بينت أيضا بماذا يتحدد نسق سوسيو ثقافي من طرف صيغة التواصل التي تميزها، أي ليس بواسطة آلاته الاتصالية أو تقنياته الخاصة بالإرسال، ولكن بواسطة العدة الفكرية التي يتم تشغيلها داخل النسق من أجل إنتاج والتصديق وإرسال المعارف والأطر التحفيزية والمعيارية للفعل. والحالة هذه، فقد شددت على الترابط الموجود بين التواصل والهوية وبين التواصل والعمل الاجتماعي. لكن، في نفس الوقت، أظهرت وظيفة التبعي تي تعتبر التواصل بشكل تكويني. أن نعتبرالتواصل كمجرد تبادل مشترك للحديث بين شريكين متساويين يدخل إذن في باب الغش والتضليل، لأن أي صيغة للتواصل تستخدم دائما صيغة للهيمنة»*.

إن لويس كيري - هذا الذي تخلى عن المنظورات التي رسمها يورغن هابرماس ليجد موقعا داخل التوجه الخاص بنظرية الاجتماع لجورج سيمل ونظرية الفعل التواصلي لـ ج. هـ. هيد وبنظرية الـ« بعد المشهدي» للحياة الاجتماعية لإرفين غوفمان، وبالاتنوميتودولوجيا عند هارولد غارفينكل وألفريد شوتز - هو نفسه الذي ينوي تبيان أن تحليلا للتفاعلات التواصلية الخاصة بالحياة اليومية له مفعول سوسيولوجي عام. إذ يدافع هذا المؤلف عن تفكيك مفاهيم

63 - Quéré L., Des miroirs équivoques, Aubier-Montaigne, coll.Res-Babel, Paris, 1982

*. لويس كيري، مرايا متطابقة، في أصول التواصل الحديث، أوبيي، سلسلة ريس - بابل - باريس 1982، ص 121 -122.

مختلف نظريات التواصل لصالح « تحيين السيرورات الملموسة الخاصة بالتنظيم الداخلي للتفاعلات»، وذلك من منظور محايث ودينامي ومضاد للتشيء[64].

من دون شك، فإن الكتاب المعروف أكثر لإرفين غوفمان هو ملاجئ الذي صدر سنة 1961 وترجم إلى اللغة الفرنسية سنة 1968 [65]. يبين المؤلف في هذا الكتاب بأن نظام اشتغال مؤسسة مراقبة جدا مثل مستشفى الأمراض النفسية تولد لدى المرضى سلسلة كاملة من « التأقلمات الثانوية» متفاوض عليها مع المستخدمين المكلفين بالتأطير: مناطق مخصصة لهم، شبكات داخلية للتواصل، أنشطة تجارية،... إقامة سلطات موازية . خلافا للنزعة الوظيفية التي تثبت وجهة نظر النسق الاجتماعي نفسه، تركز النزعة التفاعلية على دور الفاعل في تشييد اليومي. ولا ترجع جميع أبحاث غوفمان إلى نفس التوجه الذي تجد تيارات عدة في علم الاجتماع نفسها فيه. لكن، يجب أن نشير إشارة خاصة إلى مفهوم «الإطار» الذي يقترح عالم الاجتماع في التفاعلي بواسطته ترتيبا لآثار المعنى داخل التفاعلات اليومية (الشيء الذي مكن من الذهاب إلى أبعد من الممارسات اللسانية والأخذ بعين الاعتبار لعلاقات القوة المبنينة للأعمال اليومية). من ثمة، فإن سياق المحادثات لا يسمح دائما بتدقيق معنى العلاقة. ذلك أن «إعادة تأطير» بنيات العلاقة الثنائية للتواصل تمكن وحدها من الوصول إلى معرفة تعقيد التفاعلات.

إن منظورات الاثنوميتودولوجيا قريبة من منظورات إرفين غوفمان لدرجة أنه يصعب في بعض الأحيان التمييز بينهما بشكل واضح. لكن، يتشبث هارولد غارفينكل وآخرون منذ حوالي نصف قرن على وجه الخصوص بدراسة «المضمرات الاجتماعية» في الأنشطة اللغوية أو الطقوس الاجتماعية، وذلك بهدف استخراج أنواع المنطق الاجتماعي المشتغلة داخل الحياة العادية اليومية. بالنسبة إليهم، فإن السيرورات التي نصف بها عملا ما مشابهة لتلك التي تعمل على الإنتاج الذاتي لهذا العمل، ما يعني أن المعرفة الاجتماعية يتم إنتاجها ضمنا داخل التواصل الدارج، لا سيما داخل التفاعل الشفوي. من ثمة، نفهم الأهمية الخاصة التي يوليها الاثنوميتودولوجيون للغة من أجل الوصول إلى المعرفة الضمنية الخاصة بالفاعلين الاجتماعيين. هكذا، فإن مناهج تحقيقاتهم قائمة على تسجيلات وتوصيفات للوضعية المعيشة. ومن الملائم الإشارة إلى إحداها بصفة خاصة، وهي تحليلات المحادثات.

---

64 - Quéré L., « *Sociabilité et interactions sociales* », Réseaux, n° 29, mars 1988, p. 77-91

65- Goffman E., Asiles. *Etudes sur la condition sociale des malades mentaux*, éditions de Minuit, Paris, 1968

حتى وإن تم التركيز على البيذاتية اللسانية أو البيذاتية العملية، لا يمكن أن نفوت فرصة التساؤل حول الأهمية التي بدأت تكتسيها هذه المقاربات داخل البحث في العلوم الاجتماعية .ذلك أنه بتموقعها في الأصل كرد فعل على الطموحات المبالغ فيها «السوسيولوجيات الماكرو»، بل كجواب على انهيار التطلعات الاجتماعية، فإنها تفرض نفسها بفضل مرونتها وقدرتها على معالجة الموضوعات الأكثر تنوعا، في مواجهة الهندسات الاجتماعية والتساؤلات حول مصير المجتمعات في آن. بخصوص هذه المقاربات، كتب **أرمان وميشيل ماتلار**:« تروم هذه المنهجية الالتصاق بالمعيش من أجل ترميم أنواع الماكرو فيزياء الخاصة بممارسات التفاعل بين الجمهور والباث.إنها لا تدعي سوى وصف المعطيات الأساس المتعلقة بواقع كانت نظريات التلاعب والتضليل قد حالت دون ملاحظتها بسبب مسلماتها ذاتها. هذا شيء كثير وقليل في نفس الوقت»[66]. في الواقع يجب التساؤل حول غياباتها: عدم تسجيل الممارسات الاجتماعية داخل التاريخ و«انكماش» موضوعات التحقيق ورفض كل مسافة نقدية... وسنضيف بأن الأعمال المنجزة باسم تلك المقاربات لم تف بعد بجميع الوعود المعلن عنها، وبأن ملاءمتها تختلف باختلاف الميادين. ذلك أن هذه الأعمال لم تعد تظهر مرتاحة للنظر في مواقف التواصل داخل التنظيمات الصغيرة أو في الأنشطة المهنية إلا من أجل معالجة أنواع التواصل بين الأفراد (مثل المحادثات الهاتفية) أو الروابط التي تقيمها الوسائط الكبرى مع جماهيرها.

على الرغم من ذلك، ينبغي إبراز بعض الفروق الدقيقة الموجودة في العناصر المكونة لهذه الحصيلة. ذلك أن **جون بيير اسكينازي** يعترف؛ وهو يقدم مشروعه لعلم اجتماع عام للوسائط، بالدين الكبير الذي يوجد على عاتقه اتجاه علم الاجتماع الغوفماني (نسبة إلى **ارفين غوفمان**) ومفهوم الإطار. كتب.«يمكننا أن نفترض بان عمل الصحافي لا يقوم فيه سوى بتعميم و تبسيط نشاط معرفي مألوف، وبأن الوسائل التي يستخدمها تستلهم من تلك التي تسهل على الإنسان العادي فهم الوسط الذي ينتمي إليه (فهم و إدراك المشكلات التي تحيط به. بيرنار مييج). من خلال افتراض هذه الاستمرارية بين أنشطة الصحافيين وأنماطنا الخاصة في المعرفة، فإننا نتجنب قطع وفصل الحقل الصحافي عن المجال الاجتماعي، كما نتجنب إدراك الجمهور كمجموعة سلبية تقريبا، وإلى حد ما تابعة (بالمعنى الذي نتحدث فيه عن التبعية اتجاه المخدرات)»[67].

من جهة أخرى، يعي بعض المؤلفين الذين يوجدون في المواقع النظرية التي قدمناها

66 - Mattelart A.et M., op.cit. p.104

67- Esquenazi J-P., *L'écriture de l'actualité-Pour une sociologie du discours médiatique*,PUG

للتو، والذين لا يكتفون ـ على غرار عدد كبير من الأنجلوساكسونيين ـ بمقاربة تجريبية بشكل كلي للتفاعلات الاجتماعية، ضرورة تقديم إجابات على بعض الانتقادات السالفة. فقد حاولوا منذ فترة قصيرة حل المشكلة الصعبة المتعلقة بـ«تنسيق» الأعمال من خلال استعادة نظرية المواضعات التي اقترحها بعض الاقتصاديين ذوي استلهام كلاسيكي أو كلاسيكي جديد على العموم، وذلك بحثا عن إطار مشترك يمكن الفاعلين الاقتصاديين من التنسيق القبلي لأعمالهم. ويهدف هذا الإطار خصوصا إلى تفسير كيفية اشتغال آلية المنافسة (لا مفكر فيه حقيقي في التأمل الفكري الاقتصادي على الرغم من أنواع الاستحقاق التي نمنحها لها). ما زالت إيجابيات العودة إلى مقولة المواضعة في طور المناقشة، بما في ذلك عند المؤلفين المعنيين بها مباشرة أكثر من غيرهم.فإذا كانت هذه المقولة ربما تساعد على فهم بم تتلاقى طرائق الكلام، يبدو في الواقع أنها لا تقدم أي مساعدة لفهم التواصل ذاته: فبأي حق يتم إعداد مواضعات خاصة بالمعايير الاجتماعية تلتقي حولها السلوكات ؟

يمكن ملاحظة بعض الموحيات المشتركة سواء عند التداوليين أو عند مؤلفين يهتمون بشكل مركزي بدراسة التفاعلات الاجتماعية.هكذا ،تشكل النزعة التشييدية المنبثقة من الظاهراتية نقطة التقاء بين مختلف هذه التيارات النظرية، نظرا لكونها تموقع أصل المعرفة داخل النشاط المعرفي للذات نفسها، وليس داخل عالم خارجي مفصول عنها. بعد ذلك، ستساهم مواقف بيرجرو لوكمان[68] حول ال«تشييد الاجتماعي» للواقع في إرساء هذه المقاربة المستخدمة كثيرا في أعمال البحث حول الوسائط.

4. سوسيولوجيات التقنية والوساطة

بشكل قبلي، فإن التأملات الفكرية التي تتعلق بالتقنية وتلك التي تهم الوساطة الاجتماعية والثقافية ليست مدعوة للالتحام في ما بينها. وفي حالة الاتصال، يبدو لنا بأنه ينبغي ألا يتم الفصل بينها. ذلك أن تطور التقنيات (الجديدة) للإعلام والاتصال يقود إلى التساؤل حول التغييرات التي تؤدي إليها أو تصاحبها داخل بنيات الوساطة.

تُضمِنُ النزعة الغائية التكنولوجية بأن كل شيء تقني يتأقلم بسهولة وبشكل شبه تلقائي ومن دون تفاوت تقريبا مع الطلبات السابقة الوجود عليه. بناء عليه، سيكون التلغراف البصري لشاب Chappe ردا على طلب المراقبة السياسية ـ العسكرية لتراب الجمهورية

68- Berger P. et Luckman T., *La construction sociale de la réalité*, Méridiens- Klincksieck, Paris, 1986

الأولى المهددة، في حين سيستجيب الهاتف المنقول اليوم لطلب متزايد للا«اتصالات» المهنية في كل الأزمنة والأمكنة، الخ. يتخذ هذا التصور أشكالا عالمة تقريبا. لكن، على الرغم من تشديد أعمال مؤرخي الوسائط على التعقيد وأنواع البطء والفشل التي تتم معاينتها بانتظام، بل وحتى التحولات غير المتوقعة لاندماج وسائل الاتصال (كان الهاتف - من بين أمثلة أخرى - قد تم تمثله ليكون بمثابة «مسرح صوتي» ويمكن من ولوج عروض الأوبرا، لا ليسهل ويشجع المحادثات بين الأفراد، كما أن تقنيات الإرسال عبر الراديو استغرقت أكثر من عشرين سنة قبل ابتكار البث الإذاعي، كما أنه لم يتم تصميم التليماتيك الخاصة بالجمهور من أجل تسهيل تبادل الرسائل، الخ)، يبقى هذا التصور متقاسما بشكل كبير لا سيما من طرف المهندسين والمقررين السياسيين أو الصناعيين. وسيؤدي ظهور آلات جديدة للاتصال، إضافة إلى التعديلات التي يتم إدخالها على الوسائط السمعية البصرية الجماهيرية إلى تطور بالغ للبحوث السوسيولوجية كرد فعل على هذا التصور الغائي.

أولا، سينتظم التأمل الفكري حول مسألة صيغ نشر تقنيات الاتصال داخل المجتمعات. فمنذ 1963، كان **إفريت روجرز**[69] قد جدد المنظورات مقترحا نموذجا للتحليل سمي منذ ذلك الوقت بالـ«نموذج الناقل»: يتم إيصال ابتكار معين إلى أعضاء النسق الاجتماعي عبر بعض القنوات، كما أن نشره هو بالأحرى مضمون وبسيط ومطابق لقيم مجموعة الاستقبال. فضلا عن ذلك، يركز النموذج على وجود مراحل (الإعلام، الاقتناع، القرار، التطبيق، التأكيد)، وعلى ضرورة تمييز مختلف أصناف الـ«متبنين» (المجددون، المتبنون المبكرون، الأغلبية المبكرة، الأغلبية المتأخرة، المتأخرون)، وعلى الدور الأساسي للوسطاء. ومن الغرابة أنه تمت استعادة النموذج الناقل في أشكال متطورة تقريبا من طرف المتخصصين في التسويق. كما تعرض للانتقاد من طرف عدة مؤلفين، وخاصة **ميشيل كالون وبرونو لاتور**[70]، فحسب هؤلاء، يجب على المجددين الذين يوجدون بالضرورة في ملتقى عدة عوالم أن يجدوا لهم حلفاء من خلال إدخال التنافر إلى المجموعات المستهدفة وإيصال مخاطبيهم إلى شبكات جديدة. وعلى المجددين أيضا أن يكونوا قادرين على ترجمة (وبالتالي التسمية نموذج الـ«ترجمة»، وهو مصطلح تمت استعارته من **ميشيل سير**) مساهمات هؤلاء الحلفاء الجدد ودفعهم إلى «الاهتمام» بالتقنيات الجديدة. إذن، تشكل الشبكة داخل هذه السيرورة

69- Rogers E.M, *Diffusion of innovations*, Free Press, New York, 1963

70 - Callon M. et Latour B., « Les paradoxes de la modernité. Comment concevoir les innovations ? », Prospective et santé, n°36, 1985, p. 13-25

عنصرا حاسما. لكن استعارة الشبكة غالبا ما تستعمل من طرف هاذين المؤلفين بمعان متغيرة، حتى أنه من حقنا أن نتساءل عما إذا لم تكن وظيفتها تكمن في إخفاء مقولة الفاعل. ذلك أن مقولتي الفاعل والشبكة تتطابقان دائما لدرجة أنه لا يمكننا البتة أن نعرف إن كانت الشبكة تتعدل بشكل صدفوي، أو إن كان الفاعل الذي يلعب دورا استراتيجيا هو الذي يتلاعب بها؟ في ظل هذه الظروف، أليس المجدد في نهاية المطاف سوى موجه ماهر عرف كيف يضع جميع العناصر في صفه؟ وبالتالي أليس مرد التجديد أساسا إلى خلق علاقة قوى تكون في صالحه؟

أجاب باتريس فليشي[71] على هذه الأسئلة بالسلب، منتقدا نموذج الترجمة المركز حسب رأيه على المستوى الميكرو اجتماعي بشكل حصري مفرط. يشير هذا المؤلف إلى أنه يجب أيضا الأخذ بعين الاعتبار لحركات التقنية ولحركات الاجتماعي على المدى البعيد. وبناء عليه، يتم تفسير الإخفاقات الصناعية والمالية لشركة RCA التي تشبثت بإرادتها طرح قرص الفيديو في الأسواق في بداية السبعينيات.إن السيرورة «دائرية» ومكررة. فبمجرد التوصل بالطلب، فإن ذلك يساعد على تعديل العرض. لكن، يعود باتريس فليشي في أعماله الأخيرة بشكل جزئي إلى هذا المنظور الواعد مقترحا مقولة«الإطار المرجعي السوسيو تقني» وطارحا بأن «ابتكارا معينا لا يصبح ثابتا إلا إذا نجح الفاعلون التقنيون في خلق مزيج بين إطار الاشتغال [مثلا، يفترض البث الإذاعي إغلاق طريق العودة وتشغيل أجهزة قوية للإرسال تعمل بانتظام] وإطار الاستعمال [في هذه الحالة، يجب على المستمعين أن يتبنوا استعمالات لا علاقة لها مع ممارسة الإذاعة من طرف هواة الراديو]. وكما عليه الشأن في كل مزيج، تقوم قوة التمفصل على كون أنه لا يمكننا إطلاقا أن نجد المكونات الأولية داخل المنتوج النهائي»[72]. ومن المؤسف ألا يعود هذا التوجه الجديد إلى المنظور المعلن عنه سابقا، والخاص بتمفصل التقنية والاجتماعي، حيث كان سيكون لـه السبق في إدخال الابتكار التقني إلى تاريخ المجتمعات.

بعد ذلك، ستتمحور النقاشات حول تحليل التقدم التقني ذاته. كيف ينبغي أن يتم النظر إلى الظهور التدريجي، لكن الأكيد، للتقنيات الرمزية أو التقنيات الفكرية؟ إذا وجد بعض المحللين الذين يعتبرون أنه من العبثي ومن غير المقبول إضفاء الطابع الوسائطي على االاتصال من أمثال جاك إيلول (سيذهب مفكر التقنية الكبير في أحد كتبه الأخيرة إلى

71- Flichy P., *Une histoire de la communication moderne*, La découverte, Paris, 1991-

72 - Flichy P., Technique et innovation. *Les sciences sociales et l'innovation*, note en vue de l'habilitation à diriger des recherches, reprographié, Université Stendhal-Grenoble 3, 1994, 232 pages

حد كتابة ما يلي: «تؤدي التقنيات التي تم تطويرها في السنوات العشر الأخيرة (أساسا في القطاع المعلومياتي والتيليماتيك، الخ) إلى العبث، وتنتج وتتطلب سلوكات عبثية من وجهة نظر اقتصادية...»[73]، وكتب بعد ذلك بخصوص المينيتيل وأنواع التطور الحاصلة في الإذاعة والتلفزة « إنني مضطر بشكل مطلق للاستخلاص بأن هذا مجرد أداة مهيمنة على نطاق واسع، ولايمكننا أن نفعل على نحو مغاير، لأنه لن تكون هناك سوق كافية لإنتاج الأجهزة التي تكون لها فائدة فعلية فقط»)[74]، يبدو آخرون مثل **إيف ستوردزي** مؤيدين لذلك بشكل قبلي، حيث إنهم يرون فيها حقا تفكيكا ممكنا لأشكال الإدراك والاستدلال، لكنهم يضعون ثقتهم في هذه «الثورة التقنية ـ الإلكترونية» («تكمن وظيفة إضفاء الطابع الإلكتروني [...] في فرض «معطى جديد» سيتجاوز في أهميته الثورة الصناعية على عدة مستويات. ومرد ذلك أنه سوف لن يخلخل أنماط الإنتاج وأشكال التمركز البشري وأنواع تنظيم القرار والتطبيق فقط، كما أنه لن يعيد تشكيل أنظمة التحصيل والتكوين فقط، بل سيذهب إلى أبعد من ذلك. ببساطة، سيعيد طرح الوضع الاعتباري للمشغل البشري أمام أنواع الذكاء الاصطناعي»[75]). يندرج هذا الشكل في تمثل الروابط بين البشر/ التقنيات/ المجتمعات دائما ـ حتى وإن كان بكيفية ضمنية ـ ضمن إشكالية الآثار. غير أنها إذا كانت قد شغلت النقاشات الأكاديمية أو الإعلامية، سيضع الباحثون محلها انشغالات من نوع آخر. هكذا، ارتبط عدد منهم بدراسة تكون استعمالات الآلات الجديدة (المينيتيل، الحاسوب...) سواء في الترفيه أو في العمل. وكما ستتاح لنا الفرصة لنرى ذلك لاحقا، هدفت أغلبية الأعمال التي وجهت الأنظار نحو المستعملين ـ المستهلكين إلى توضيح تعقيد الاندماج الاجتماعي للتقنيات وعلاقتها الوثيقة مع مجموع الممارسات الاجتماعية والثقافية.

تتفق أغلبية المؤلفين على اعتبار أن المستعملين يلعبون دورا فاعلا في تكوين المنتوجات الجديدة. هكذا، كتبت **جوزيان جويت**: «يبين تحليل ممارسات الاتصال بأن إقحام النظام التقني في سيرورة الاتصال لا يلغي مع ذلك مساهمة الاجتماعي في مضمون الفعل». والحال أن « وساطة الشيء التقني ـ تتابع المؤلفة ـ ليست محايدة وتقود إلى إضفاء الطابع التقني على العمل، والذي يظهر في الواقع في القيام بجميع الأنشطة العادية بواسطة التكنولوجيات الرقمية. تبين عقلانية التقنية الممارسة التي تتبنى بالمقابل قيم إجرائية الشيء»[76]. مع ذلك،

73 - Ellul J., *Le bluff technologique*, Hachette, Paris, 1988, p.246

74 -Ellul J., op. cit., p.252 -

75 - Stourdzé Y., *Pour une poignée d'électrons*, Fayard, Paris, 1987, p.289

76 - Jouët J., « *Pratiques de communication : figures de la médiation* » Paris, CNET, Réseaux, n°60,

يتعلق الأمر هنا بمواقف أكثر اعتدالا من تلك التي تم تبنيها بصفة عامة في السابق من طرف باحثين كثيرين. فمن فرط تبيان أن الاستعمال الاجتماعي للأشياء التقنية كان يتبع مسالك غالبا ما كانت متوقعة، وأن بعض تلك الأشياء كانت تقابل باللامبالاة والمقاومة، بل وحتى العداء (عندما لم يكن الأمر يصل إلى حد الفشل)، نسي البعض من دون شك التفكير في الطابع الإجرائي للتقنية.إذن، شيئا فشيئا فرضت فكرة وجود تداخل بين التقني والاجتماعي نفسها. لكن إعادة التوجيه هاته لا تحل جميع المسائل، حيث إنها تميل بصفة خاصة عند البعض إلى ترجيح علاقة غير «متوازنة» بين التقنية والاجتماعي، مهملة بذلك دور العرض وعارضي المنتوجات والخدمات. هكذا، يرجع الفضل إلى كل من **جون جي لاكروا وبيير موغلان وجيتان ترومبلاي** في إثارة الانتباه إلى مخاطر الوقوع في أخطاء ناجمة عن نوع من الشطط في اللجوء إلى مقولة الاستعمالات (على سبيل المثال، نذكر الانحرافات التي وجدت بفضل بعض المناهج؛ كالتصور المدعوم بواسطة الاستعمال) ، وكذا التركيز على العرض وعلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للوظيفة الخاصة بالوسطاء (بين الإنتاج والاستهلاك) وإدراج كل تفكير داخل الزمنية الاجتماعية[77]. و يجب أن نضيف بأن تطوير وتنويع أدوات وآلات الاتصال، بالأساس انطلاقا من منتصف الثمانينيات، وبالتالي المنافسة الواضحة التي نجمت عنها في الممارسات، تؤدي إلى تغييرات محددة في أنماط التملك.هكذا، سيكون علم اجتماع الاستعمالات مرغما على القيام ببعض التبديلات بل حتى ببعض التعديلات.

فضلا عن ذلك، شدد بعض المؤلفين **كرايمون ويليامز**[78] (يعود تاريخ بعض أعماله حول التاريخ الاجتماعي لتكنولوجيات التلفزة إلى أكثر من أربعين سنة، لكنها تتميز براهنية مدهشة وتنطبق بالتحديد على ما يسمى بالوسائط الجديدة) وبعده بول بود على ضرورة إعادة موضعة دراسة الوسائط داخل إطار تحول الروابط الاجتماعية، وذلك من أجل - كما كتب هذا الأخير - «محاولة تعميق فهم التفاعلات التي توحد التطور الاجتماعي وتطور تمثيلات هذا التطور»[79]، وبالتالي لم يعد يتم تمثل الوسائط كأشياء تقنية بسيطة تتقلد عددا معينا من الوظائف الاجتماعية والثقافية، ولكن بوصفها مواقع تجري فيها أكثر فأكثر وساطة السلطة الاجتماعية بواسطة الرمزي والخطاب. من ثمة، لم يعد ممكنا أن يتم هنا التفريق بين

juillet-août 1993

77- Lacroix J.-G., Moeglin P. et Tremblay G., « *Usages de la notion d'usage* », actes du congrès Inforcom 92, Les nouveaux espaces de l'information et de la communication, Université Lille 3/ SFSIC

78 - Williams R., *Television : technology and cultural form*, Scocken Books, New York, 1975

79 - Beaud P., *La société de connivence*, Aubier-Montaigne, coll.Res-Babel, Paris, 1984

علم اجتماع التقنية وعلم اجتماع الوساطات الاجتماعية والثقافية. ولعل هذا الطريق في البحث أبعد ما يكون عن إنتاج كل ما يحق لنا أن ننتظره منه. لكن، يظهر الأفق واعدا جدا.

5 . تلقي الرسائل وتكوين استعمالات الوسائط

لقد أمكن القول إن التلقي كان بمثابة البعد المخفي والمهمل للاتصال. كان بالإمكان توجيه هذا الادعاء من دون شك إلى التيارات المؤسسة للفكر الاتصالي. لكن، لم يعد له أي مبرر في الحاضر، ما دامت قد تعددت المقاربات التي تضع القارئ والمتفرج والمستعمل أو المستهلك في المقام الأول.

ليس الاهتمام الذي حظي به المرسل إليه ثمرة لنظرة واحدة أو لدراسات الاتصال بحصر المعنى لوحدها. إذ نصادف هذا الاهتمام كذلك في الأعمال المستوحاة من الظاهراتية لهانس روبرت ياوس[80] ولمدرسة كونستانس حول التأويل في قراءة النصوص الأدبية، وفي التداوليات الأوستينية[81] [نسبة لاوستين] وفي بعض المقاربات الاقتصادية المعاصرة لدور المستهلك في إنتاج الخدمات، وفي التحليل الجنيالوجي للأشكال الثقافية الغربية الذي اقترحه ميشيل دوسيرتو[82]، وفي بعض الدراسات العابرة للثقافات التي تم تطويرها داخل «دراسات الوسائط» البريطانية، تبعا لستيورات هال[83] على وجه الخصوص، بل ـ وكما أشرنا إلى ذلك في القسم الأول ـ حتى داخل النتاجات المتأخرة للتيار الإمبريقي ـ الوظيفي (انظر الأبحاث الأخيرة لإليهو كاتز وتوماس ليبيس حول تلقي مسلسل دالاس[84]، والتي يقربها كاتز نفسه من الأعمال التي أشرنا إليها في السابق: «يقترح قراء مختلفون لنفس النصوص تفكيكات للرموز تتوزع حسب طبيعة إشراكهم المرتبطة بدورها بما تشيده ثقافاتهم الخاصة كدور للقارئ [...] وبالاختلافات في السياقات المؤسسية [...] والسياقات الثقافية. من الواضح أن مفاهيم الإشراك والدور المشهدي تتمم ببعد سيكولوجي وسوسيولوجي البحث المقارن حول دلالة الرسائل واستعمالات وآثار الوسائط»[85]. كان من الممكن أن نسجل بأن هذا الأخذ بعين الاعتبار للقارئ ليس إلا تكملة، وبالتالي فإنه لا يعيد النظر في المنظور المركزي).

80 - Jauss H.R., *Pour une esthétique de la réception*, Gallimard, Paris, 1978
81 - Austin J.-L. Quand dire, c'est faire, Le Seuil, Paris, 1970
82 - Certeau M. (de), *L'invention du quotidien*.1. Les arts de faire, UGE coll.10/18, Paris, 1980
83 - Hall S. « *Encoding/Decoding* » Culture, medias, language. Working papers in cultural studies, Hutchinson, London, 1980
84 - Katz E. et Liebes T., op.cit. (première partie)
85 - Katz E., « *A propos des médias et leurs effets* », in Sfez L. et Goutlée G. avec la participation de Musso P. (et sous la direction de), *Technologies et symboliques de la communication*, colloque de Cerizy, PUG, Grenoble, 1990, p.273-282

«على الرغم من الإجراءات المتخذة لمنع أو إخفاء الـ«باروكة» (أو معادلاتها)، فإنها تتسرب وتتقدم. ليست في حد ذاتها سوى حالة استثنائية من بين جميع الممارسات التي تقحم ألاعيب لفنانين ومنافسات لشركاء داخل نظام إعادة الإنتاج والانغلاق بواسطة العمل أو الترفيه. إن الكشاف يجري ويجري حيث توجد ألف وسيلة «للاشتغال في ظل ذلك»[...].

حتى وإن كانت هذه التكتيكات المقربة متعلقة بالإمكانيات التي تمنحها الظروف، فإنها لا تخضع لقانون المكان. إنها غير محددة من طرفه. بهذا الصدد، فهي ليست أكثر قابلية للضبط من الاستراتيجيات التقنوقراطية (والمختصة بالكتاب المقدس) الرامية إلى خلق أمكنة مطابقة لنماذج مجردة. إن ما يميز بعض هذه التكتيكات عن البعض الآخر هو بعض الأنماط من **العمليات** [التي تجري] في هذه الفضاءات حيث تكون **الاستراتيجيات** قادرة على إنتاجها وتقسيمها وفرضها، في الوقت الذي تكون فيه التكتيكات قادرة فقط على استعمالها والتلاعب بها وتحويلها [عن الهدف المرسوم لها] [...].

وباعتبار أن «كيفيات» الفعل هاته يمكن أن تمثل **طرقا للاستعمال**، فإنها تخلق لعبا بواسطة مطابقة كيفيات للاشتغال هي مختلفة ومتداخلة. بناء عليه، يدخل المغاربي القاطن في باريس أو في روبيكس كيفيات «السكنى» (في منزل أو لغة) الخاصة بالقبايل ـ موطنه الأم إلى النسق الذي يفرضه عليه السكن الاجتماعي أو نسق [الإنسان] الفرنسي. إنه يزيد فيها. وبواسطة هذه التوليفة، فإنه يخلق لنفسه فضاء للعب خاص بكيفيات استعمال النظام الإكراهي للمكان أو للغة. من دون أن يخرج من الساحة التي يجب أن يعيش فيها فعلا، فإنه يقيم فيها التعددية والإبداعية. إنه يستخلص آثارا غير متوقعة بواسطة فن البين ـ بين.

تتكاثر عمليات الاستخدام، أو بالأحرى إعادة الاستخدام مع امتداد ظواهر المثاقفة، أي مع التنقلات التي تستبدل كيفيات أو «مناهج» للعبور بالتماهي بواسطة المكان. وهذا لا يمنع من القول بأنها تطابق فنا قديما جدا للفعل في ظل ما هو موجود. إنني أسميها بالاستعمالات حتى وإن كانت الكلمة غالبا ما تفيد مساطر منمطة تم تلقيها وإعادة إنتاجها من طرف مجموعة معينة. إنها «استعمالاتهم وعاداتهم». تتمثل المشكلة في الطابع الملتبس للكلمة، لأن الأمر يتعلق بالتدقيق في هذه «الاستعمالات» بالاعتراف «بأعمال» (بالمعنى العسكري للكلمة) لها مسطرتها وابتكاريتها الخاصين، والتي تنظم خفية العمل الكثيف للاستهلاك»*.

المهم هنا هو أن نلاحظ ظهور منظومة جديدة بالمعنى الدقيق للمفهوم. والمهم كذلك

*. ميشيل دوسيرتو، ابتكار اليومي، 1. طرائق الفعل، بورجوا، سلسلة 18-10، باريس 1980، ص 77-75.

هو التشديد على التنوع الواسع للمقاربات المقترحة انطلاقا من هذه المنظومة. فإذا لم تنجح حتى الآن في أن تحل عند غير المتخصصين محل المنظومة «المؤسسة» للتسخير وللدور المحدد للعرض، فإن الأمر ليس على هذا النحو داخل الجماعة العلمية. ذلك أن فكرة «التلقي المتفاوض عليه» التي اقترحها **ستيوارت هال**، والتي تفترض بأن المتلقين يفكون شفرات الرسائل بتعديل دلالاتها التفضيلية بناء على مصالحهم وممارساتهم الثقافية، هي فكرة مقبولة داخلها كما هو شائع على نحو كبير، وغالبا تحت أشكال مختلفة من التقديم النظري. حتى أن **جون بيانشي وهنري بورجوا**[86] ذهبا إلى حد اعتبار أن التفاوض أصبح المقولة الرئيسية في تحليل تلقي الوسائط «لأن هذا النموذج يعرض للممارسات الأكثر ترددا بين الرفض (تجنب الوسائط) والانخراط التام. تتفاوض مجموعة اجتماعية بشأن تلقيها انطلاقا من ثقافتها الخاصة، وبما تتوفر عليه من ذاكرة اجتماعية خاصة ومعارف مخزنة وانتظارات معبر عنها وموارد رمزية. كذلك الشأن بالنسبة للأفراد الذين يقومون بنقلات بين ما يرونه على الشاشة أو يقرؤون في الصفحة المطبوعة، وبين ما يحملونه داخلهم، بسبب تاريخهم الشخصي أو تاريخ الوضعية التي يتواجدون فيها».

تضم الدراسات الثقافية البريطانية (وضمنها دراسات الوسائط) مؤلفين تمتد أعمالهم الآن على مدى نصف قرن تقريبا. أتيحت لنا الفرصة سابقا للإحالة إلى رايمون ويليامس وإلى أبحاثه حول التلفزة. لكن، هناك مساهمة من الطراز الرفيع قدمها ريشارد هوغارت المتخصص في الأدب الأنجليزي حيث انتقل إلى دراسة ممارسات القراءة والثقافة الشعبية للطبقة العاملة الإنجليزية من وجهة نظر الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع الثقافيين، وذلك من خلال القطع مع المقاربات المعمول بها في النقد الأدبي أو في النظريات الإستتيقية. ويعد كتابه استعمالات الأدبي (الذي ترجم إلى اللغة الفرنسية تحت عنوان ثقافة الفقير[87]) كتابا مجددا على نحو متميز، لأنه يتموضع في خط التماس بين دراسة الممارسات الثقافية والأدب وعلم الاجتماع والعلوم السياسية. كما نجد نفس الاهتمام بالممارسات الثقافية للطبقات المهيمن عليها أوالأقليات عند ستيورات هال (بذلك، يمكن هؤلاء المؤلفين من القطع مع رؤية ماركسية ضيقة لم تكن ترى في هذه الممارسات سوى التعبير عن الهيمنة التي تعاني منها هذه الطبقات والمجموعات الاجتماعية)، لكن يربط هال هذه الانشغالات بتطور الوسائط السمعية البصرية التي تعد في الوقت نفسه أدوات لتقوية السلطة القائمة وتشتغل من دون استخدام الإكراه من

86- Bianchi J. et Bourgeois G., *Les médias côté public*. Le jeu de la réception, Centurion, Paris, 1992, p.68

87 - Hoggart R., *La culture du pauvre*, éditions de Minuit, Paris, 1973

خلال احترام الحكم الحر للمستمعين والمشاهدين. في ظل هذا السياق النظري، اقترح هال فكرة «التلقي المتفاوض عليه» للبرامج والخدمات السمعية البصرية، وهي فكرة تحمل دلالة مختلفة فعلا (بل إنها معارضة لها بشكل جذري) عن تلك التي يعطيها لها مؤلفون معاصرون، حيث يعتبرون أن «التفاوض» يستعيد إشكالية الفردانية المنهجية.

لكن، يجب ألا تفوتنا الإشارة إلى أن الأعمال المتعلقة بالدراسات الثقافية تجتاز أزمة عميقة مرتبطة بتوسيعها الموضوعاتي و بنجاحها في شعب الإنسانيات داخل الجامعات (في بريطانيا العظمى، لكن أيضا امريكا الشمالية، بل وحتى الجنوبية،الخ)، بالإضافة إلى قدر من الابتذال للتحليل الثقافي ولاستعمال الثقافة(في عهد العولمة). **ولأرمان ماتلار و اريك نوفو** ما يبرر اقتراح تجديد ممكن من خلال العودة إلى «المادية الثقافية» للرواد وتمفصل«... دقة تصنيفات الرمزي مع مبادئه المتعلقة بالواقع وهي ال(ماهو)سوسيولوجي وال(ماهو) اقتصادي.»[88]

ومن الغرابة أنه خلافا لبريطاني العظمى، كان هناك تركيز قليل في فرنسا في غضون الثمانينيات على تحليل تلقي خطابات الوسائط أو على الإنتاج المشترك لمعنى الرسائل. وكما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، يهم الجزء الأكبر من الأعمال موضوع الملاءمة الاجتماعية للآلات الجديدة للاتصال التي هي المسجلات وأنظمة الفيديوتيكس والشبكات الحبلية، ثم نجد اليوم وسائل الاتصال المنقولة أو أنظمة الانخراط في التلفزة المؤدى عنها. كيف نفسر هذا الفارق؟ يرجع ذلك من دون شك إلى كون مشغل الاتصالات عن بعد وطالب البحوث هو الذي شجع وفضل هذا النوع من المعرفة. لكن، يمكن تقديم تفسيرات أخرى خاصة بالبحث الفرنسي، ولا سيما رسوخ المقاربات البنيوية في السيميائيات وتحليلات الخطاب التلفزي أو حتى لخطاب الصحافة التي تكتسي شرعية ضعيفة حتى الآن، وكذا الصعوبات التي تواجهها تحليلات الخطاب في إيجاد منهجيات صارمة خاصة بها.

سنضيف إلى هذه اللوحة، من جهة التوجه إلى ربط التأملات الفكرية حول التقنية مع تلك المتعلقة بمشاركة المستعملين في إنتاج الاستعمالات انطلاقا من مقولة غير دقيقة بشكل كبير، عنيت بذلك مقولة التفاعلية (أترتبط التفاعلية بالآلة أم تظل رهينة للمستعمل ؟)، التي لها جانب إيجابي مع ذلك يتمثل في رسم مسافة معينة عن التصورات «الآلية» التي تم تطويرها من طرف أكثرية الإعلاميين والمتخصصين في العلوم المعرفية، ومن جهة أخرى

88- Mattelart A. et Neveu E., *Introduction aux Cultural Studies*, La Découverte, Repères, Paris, 2003,p.109

التوجه نحو مقاربات ذات طبيعة أنتروبولوجية لتكوين استعمالات آلات الاتصال (انظر **جاك بيريو** من بين آخرين. بالنسبة له، يتضمن الخطر التقنوي الذي طبع ببصمته تاريخ آلات الاتصال نوعا من استمرارية الاستعمالات على المدى الطويل: « هناك نقط التقاء كبيرة في أشكال الاستعمال، الشيء الذي يسمح بافتراض وجود نموذج مماثل للاشتغال عند مختلف المستعملين. يتعلق الأمر بتمفصل دينامي بين العرض التكنولوجي والاستخدام الفعلي»)[89].

6. «فلسفات» الاتصال

تشيد الفكر الاتصالي في بدايته كفكر قطاعي خاص ببعض ميادين النشاط الاجتماعي، وتقريبا خارج أية علاقة وطيدة مع الأنساق الفلسفية والفكرية الموجودة. حقا، لقد تمكنا من استخلاص انشغال مؤسسي السيبرنطيقا باقتراح نسق فكري في نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث يمكن من مقاومة البربرية وانهيار القيم. لكن هذا الهدف الذي لم يتم التخلي عنه أبدا، لم يفرض نفسه بقوة إلا في غضون الثمانينيات، وهي الفترة التي لاحظنا في خضمها كذلك وجود اضطرابات عميقة.

من ثمة، سيتيح الاتصال الفرصة، إن لم يكن لأنساق فلسفية (بالمعنى التقني للعبارة)، فعلى الأقل لمذاهب أو لتساؤلات ذات طابع فلسفي. بالمقابل، علينا أن نضيف بأنه إذا كانت النظريات الأنغلو-ساكسونية (التي يعود لها الفضل كثيرا في ظهور الفكر الاتصالي) نادرا ما تصرح بأصولها، وبالتالي لا تشجع كثيرا على التفكير الفلسفي، فإن الأمر ليس على هذه الشاكلة بالنسبة لبعض تيارات الفلسفة الألمانية المعاصرة التي - كما سنرى ذلك أسفله - تضع التواصل / الاتصال في مركز تساؤلاتها، وربما تفتح الطريق أمام النقاشات الاستكشافية.

يعد **جان بودريار** من الأوائل الذين ساءلوا ظهور الاتصال بكثير من الثبات والموهبة الأدبية. ذلك أن نصوص مفكر الحداثة عديدة وتحمل دائما طابع الإدانة: «إذن، يخلق الاتصال الاشتراك بشكل من الأشكال. يجب، هناك حيث لم يعد التبادل بين البشر مقننا بشكل تلقائي بواسطة توافق لا نظامي، إنتاج عدة نظامية، أي صنيع جماعي يضمن تداول المعنى»[90]. من ثمة، فإن تقنيات وعلوم الاتصال تساهم في تحييد الأفراد ومراقبتهم وتعزيز

89 - Perriault J., *La logique de l'usage.* Essai sur les machines à communiquer, Paris, Flammarion, 1989, p.203

90 - Baudrillard J., *La communication, mythe et circularité.* Intervention au Colloque du CNCA

انغلاقهم داخل المجال الخاص. « الكل يتصل - يكتب جان بودريار - ولا شيء يتلامس، يتعلق الأمر بوصل على أساس مسافة لامتناهية». يصرح بودريار بهذا الموقف ويدققه بشكل منتظم. ففي استجواب أجراه مع مجلةle nouveau politis، يفصل المؤلف القول في انتقاداته: « إن الأمر أكثر بداهة أيضا في العروض الحقيقية les réality shows مثلا، حيث نكون موسطين كليا، ونكون في الزمن الحقيقي من كل جهة من جهات الشاشة، ونرى بأن هناك فعلا حركة دائمة، ونرى جيدا بأن كل ما يقال داخل الشاشة هو قابل للتبادل تماما داخل الزمن وداخل العقول. الاتصال هو التداول الخالص»[91].

تعد نظرية الأنساق، وبصفة خاصة إعادة قراءتها من طرف إدغار موران، أحد الإسهامات المعاصرة الأخرى في التفكير في الاتصال. فحسب هذا المؤلف، « تحتاج السيبرنطيقا أساسا لمبدأ في التعقيد يمكنها من احتواء فكرة الاختلال. لهذا السبب، فهي غير قادرة على تمثل إعادة التنظيم الدائمة والتضاد والصراع، وبالتالي غير قادرة على تمثل قراءة الكائنات - الآلات الطبيعية»[92]. من ثمة تظهر ضرورة منهج للمعرفة يترجم تعقيد الواقع وواقع الأشياء كوجود البشر. وتشكل الأجزاء الأربعة من كتاب «المنهج» الاقتراح الذي أعده موران بشكل صارم لعلم مركب للتواصل. يتعلق الأمر بصفة خاصة بالأنتروبوسوسيولوجيا، مع حمل هم إضاءة علوم الطبيعية بواسطة علوم الإنسان (أو بالأحرى علوم الإنساني) والعكس صحيح. ولا ينبغي أن يؤدي العنوان النوعي إلى عدم فهم المشروع. ذلك أن إدغار موران يولي في الواقع عناية خاصة بتدقيق كيف أنه « لا يبحث لا عن المعرفة العامة ولا عن النظرية الموحدة، على العكس من ذلك، يجب من حيث المبدأ رفض أي معرفة عامة. فهذه تخفي دائما صعوبات المعرفة،أي المقاومة التي يبديها الواقع في وجه الفكرة. فالمعرفة العامة تكون دائما مجردة وفقيرة و«إيديولوجية» إنها تكون دائما تبسيطية أيضا. تخضع النظرية الموحدة لتبسيط مفرط واختزالي من أجل تجنب التفريق بين المعارف المفصولة [...] إني لا آتي بالمنهج، بل أنطلق للبحث عنه، لا أنطلق بمعية منهج، بل أنطلق بوعي كامل من رفض التبسيط في كامل وعيي». لم يتم قط فهم واتباع اقتراحات عالم المنهجية. ونجد حاليا أن أعماله المنسوبة للأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم السياسة هي من دون شك معترف بها أكثر، ويتم تقديرها بشكل أفضل من هذه المحاولة (المدهشة) لتأصيل علم مركب للتواصل، ولا تعد صعوبة إيجاد صلات للربط

(Conseil national de la communication audiovisuelle), 1986

91 - Baudrillard J., *Le Nouveau Politis*, n°18, mai-juin 1994

92 - Morin E., La méthode, tome1, *La Nature de la Nature*, Le Seuil, coll. Points, Paris, 1977, p.251

بين حقول المعرفة المنغلقة على نفسها هي السبب الوحيد وراء هذا الفشل النسبي. ذلك أن جهودا موازية لجهوده صادرة عن بيولوجيين ومفكرين مهتمين بالعلوم المعرفية (في هذا الصدد، نذكر الأمريكي **دوغلاس هو فستادتر**[93] الذي يستخلص بشكل مفارق من المآزق التي وصلت إليها الأبحاث في الذكاء الاصطناعي، فكرة أن ليس هناك أي تناقض في برمجة السلوكات الذكية، وبالتالي في محاولة ربط النظامي واللانظامي، والمتحرك والجامد، واللين والصلب)، أو عن فلاسفة السياسة مثل الألماني **نيكولاس لوهمان** الذي انطلق من مبدإ المرجعية الذاتية في إعادة التفكير في الاتصال السياسي داخل المجتمعات الموسطة المطبوعة بإلغاء التفاهم الطبيعي والتذاوت، بحيث إنه يتمثله ـ أي الاتصال السياسي ـ كـ «خلق ـ ذاتي» منغلق على ذاته ولا غاية له. ففي محاضرة ألقاها في باريس سنة 1988، كان هذا المؤلف قد أشار إلى أنه« يجب، إذن، تجنب تأويل المكونات الثلاثة ـ الإعلام والتواصل والفهم ـ كوظائف وأفعال وادعاءات بالصحة. إنها ليست زيادة على ذلك أحجارا لبناء التواصل، وليس هناك فهم خارج التواصل ، وليس هذا بالمعنى السببي [...] ولكن بالمعنى الدائري لافتراض متبادل .ليس من السهل القبول بهذه الأطروحة القائلة بالانغلاق الدائري الذاتي للنسق[94]».

من جهة أخرى، تؤثر أطروحات **يورغن هابرماس** بعمق في أولئك الذين يبحثون عن التفكير بلغة مجددة في وظيفة الوسائط في تكوين الآراء وتداول الأفكار داخل الحياة السياسية. تنتمي هذه الأطروحات لجيل ما بعد **مدرسة فرانكفورت** حيث ترتكز على مبدإ «الفضاء العمومي» الذي يدرس **هابرماس** تكونه كملكة للممارسة النقدية للعقل، ثم أفوله داخل المجتمعات المعاصرة تحت تأثير الثقافة الجماهيرية وتنظيم الحياة السياسية على إيقاع استطلاعات الرأي و«إدارة» الإعلام[95]. وبعد أن اعتبر بأن مفهوم العقل قد وضع بشكل يتبع نظرية في الوعي، تطورت مواقف **هابرماس** بعمق انطلاقا من اللحظة التي أوكل فيها لنفسه مهمة الوصول إلى «توضيح تداولي شكلي لمفهوم النشاط التواصلي، حيث ينبغي توجيه تحليله باتباع السياق الناقل للنشاط اللغوي. يحيل مفهوم التفاهم إلى اتفاق مبرر بشكل عقلاني تم التوصل إليه بين المشاركين»[96]. إذن، يجب التفكير في هذه العقلانية داخل الخطابات التي

93 - Hofstadter D. et Dennett D., *Vues de l'esprit*, trad., Interéditions, Paris, 1987

94 - Cité par Ferry J.-M., in Les puissances de l'expérience, tome 2, *Les ordres de reconnaissance* , cerf, Paris, 1991, p.59

95 - Habermas J., *L'espace public*. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Payot, Pris, 1978

96 - Habermas J., *Théorie de l'agir communicationnel*, tome1, Fayard, Paris, 1987, p.91

تفضل الحجاج، وداخل الروابط مع عالم (أي الـ«عالم» المعيش) أولئك الذين يفعلون تواصليا، في آن. وتشكل نظرية الفعل التواصلي هاته إسهاما معتبرا في علوم الاتصال، على الرغم من أن الموقع المخصص للوسائط فيها (والتي تلعب دورا متناقضا) هو محدود نسبيا، بالمقارنة مع الأهمية التي يوليها المؤلف للنقاش وللحجاج (الذي يمكن لوحده ـ حسب هابرماس ـ من تأسيس الادعاءات التنميطية بالصحة في الديموقراطيات المعاصرة). وسيتبقى لنا أن نربط هذه النظرية بنظرية الفضاء العمومي، لكن شريطة ملاءمة هذه الأخيرة مع الشروط الحالية وعدم حصر الفضاء العمومي في المجال السياسي. وهذا بالتدقيق هو ما يحاول القيام به عدة مؤلفين. سيتبقى لنا كذلك «تقوية» مقاربة هابرماس الفلسفية أساسا بأعمال سوسيولوجية وتاريخية.

« كان بوسع الانطباع الأول أن يدعنا نعتقد بأن كتاب «الفضاء العمومي» كتب بأسلوب تاريخ اجتماعي وصفي، وذلك ضمن المنظور الذي وصفه ماكس فيبر. لكن جدلية الفضاء العمومي البورجوازي التي تحدد بنية المؤلف تخون لحظيا منظورا خاصا بنقد الإيديولوجيات.ذلك أن مُثل النزعة الإنسانية البورجوازية التي تبين كيف يتفاهم الفضاء الحميمي الخاص والفضاء العمومي، وكيف يتمفصلان مع المفاهيم ـ المفاتيح، أي الذاتية وتحقيق الذات والتكوين العقلاني للإدارة وللرأي، إضافة إلى تقرير المصير الفردي والسياسي... هذه المثل طبعت بشكل راسخ جدا مؤسسات الدولة الدستورية، حيث أجلتها إلى ما بعد واقع دستوري كان يعارضها في نفس الوقت، ككامن طوباوي. كان يجب على دينامية التطور التاريخي أن تتغذى أيضا من هذا التوتر بين الفكرة والتجسيد الواقعي.

على الرغم من ذلك،لا يقود هذا الشكل من التفكير بكيفية خادعة إلى إضفاء الطابع المثالي على الفضاء العمومي البورجوازي الذي يتجاوز المعنى المنهجي لإضفاء الطابع المثالي المندرج ضمن التكوين المثالي ـ النمطي لهذه المصطلحات فقط، بل إنه يستند ـ ضمنا على الأقل ـ إلى مفترضات أساسية لفلسفة التاريخ تم تكذيبها في ما بعد من طرف البربريات المتحضرة للقرن العشرين. حينما يتم إلغاء المثل البورجوازية، وحينما يصير الوعي كلبيا، تنهار هذه المعايير والتوجهات التنميطية التي يجب على النقد الإيديولوجي أن يفترض الاتفاق عليها، إذا ما أراد أن يجعل منها مرجعية له.

لهذا السبب، اقترحت طرح الأصول المعيارية لنظرية نقدية للمجتمع على مستوى أكثر عمقا. على نظرية الفعل التواصلي أن تستخلص كامنا للعقلانية يكون مندرجا داخل الممارسة التواصلية اليومية في حد ذاتها. بهذا الشكل، تمهد هذه النظرية الطريق لعلم اجتماعي

يشتغل بطريقة إعادة البناء من خلال تحديد سيرورات عامة لعقلنة ثقافية واجتماعية، ومن خلال الرجوع إلى تلك التي تنتشر دون المجتمعات الحديثة. بناء عليه، لم يعد الأمر يتعلق فقط بالبحث عن كوامن معيارية حصريا داخل تكوين الفضاء العمومي الذي يتمظهر في إطار حقبة خاصة. لقد تمت إزاحة إكراه أسلبة السمات الخاصة بعقلانية تواصلية مجسدة داخل المؤسسات لصالح تناول تجريبي ينهي التوتر الذي تمت إقامته داخل هذا التضاد المجرد بين المعيار والتجسيد الواقعي»*.

أخيرا، وإلى وقت قريب، تم اقتراح أنساق تفسيرية تنظر في المشاكل المرتبطة بالحوسبة المتصاعدة للمهارات ولصيغ تمثيل المعارف، بل وحتى لكيفية اشتغال الفكر والإبداع الفني. ففي إطار منظور ما بعد هايدغيري، يعلن بيير ليفي عن تحول أنتروبولوجي فعلي يكمن في قلب روابط التبعية بين اللغة والحساب. كتب ليفي «من ثمة، يمكن أن يتم تمثل حوسبة المجتمع كأثر للتاريخي، أي أنه علامة على أخذ الحساب بزمام السلطة من اللغة التي انتزعت منها سيادتها الأنطولوجية»[97]. وعلى الرغم من أن ليفي اهتم في مؤلفاته اللاحقة بالتغييرات التي لحقت بـ«التكنولوجيات الفكرية»، ويقترح على المجموعات البشرية ابتكار جماعات ذكية ستمتلك الأدوات الاتصالية الجديدة من أجل تأسيس ديموقراطية «في الزمن الحقيقي» والعمل على انبثاق قيم جديدة، فإنه لا يمكن إلا أن نصاب بالدهشة من جراء المسافة الفاصلة بين الإعلان عن تحول انتربولوجي على صعيد التاريخ البشري الذي يشكل الاستدلال التأملي أصله الوحيد والمشروع المقترح الذي يندرج ضمن الفكر الطوباوي وينوي مواجهة الحركات إبان اشتغالها داخل المجتمع الشامل. منذ عهد قريب جدا، وصل الأمر إلى حد الإطراء على العودة إلى التيولوجيا اللائكية الخاصة بالأجساد الملائكية (المستوحاة من الفارابي والميموني من بين آخرين) من أجل التفكير في الفضاء السيبيري. ففي رأيه، قد تكون تكنولوجيات الذكاء طريقة (لائكية ؟) لبلوغ الالوهية.

ومن منظور يسجل عودة للهيرمينوتيكا (وهي نشاط فكري، بله روحي يتجاوز مجرد نقد تأويل النصوص ويهدف إلى تشكيل نظرية للعالم، وذلك باستعادة معنى الرموز والحكايات

97 - Lévy P., La machine-univers. Création, cognition et culture informatique, La Découverte, Paris 1978, Paris, p. 222. Selon Pierre Lévy, l'historiel désigne la temporalité marqué par un retournement fondamental des opérations sur ce qui leur donne sens. On a affaire à un « effet d'historiel » par exemple dans le domaine de la vie avec les manipulations du code génétique, on dans le domaine de la culture à partir du moment où la religion devient optionnelle… (Note de l'auteur)

*. يورغن هابرماس، «الفضاء العمومي بعد ثلاثين سنة»، تقديم الطبعة الألمانية السابعة عشرة لكتاب الفضاء العمومي - في مجلة Quaderni، العدد 18، خريف 1992، ص176-177.

الأسطورية)، يتنبؤ لوسيان **سفيز** من جهته بحذف الرسالة والذوات الباثة والمستقبلة، بالإضافة إلى حذف كل إحالة إلى التمثيل الديكارطي أو إلى التعبيرالسبينوزي. في إطار هذا المنظور، يظهر اتصال جديد يتشكل من ذاته وإلى ذاته، حيث تبسط **الطوطمية** سلطانها، وهي لفظة جديدة تكثف التحصيل الحاصل والانطواء والكلية[98]. «بالمقابل، فإن ما نعنيه ـ يكتب **سفيز** ـ هو تقديس نوع جديد هو بمثابة جرعة من الرمزي. نعم، لكن لصالح التباس جلي بين سجلي الاتصال. لم يعد بالإمكان التمييز بين الاثنين.(...) هل الاتصال الذي يتم حاليا تبجيله هو تمثيل ؟ نعم ولا. نعم، إنه آلي، لكن صورته في حد ذاتها هي في الطريق إلى أن تحل محل المقدس.إننا ننصهر داخل التمثيل الآلي، أي داخل اشتغاله ومضامينه. هل الاتصال تعبيري؟ نعم ولا.إننا نتماهى في هذه المضامين التي يتم تمثيلها آليا. بناء عليه، تسجل مباريات **كأس العالم** ودوري رولان غاروس في التلفزة بأن رباطنا المحايث يوجد في الخارج...»[99].

في غضون عقدي السبعينيات والثمانينيات، تم إثراء الفكر الاتصالي بواسطة الإسهام الذي قدمته إشكاليات جديدة من دون أن تتنكر لتياراته المؤسسة. مع ذلك، تعد الإشكاليات الجديدة متناقضة تقريبا مع بعضها البعض. غير أن هذا لم يمنع بعض المؤلفين المنشغلين بتحليل الاتصال في مختلف أبعاده من محاولة مفصلة منظومات مختلفة مثل علم اجتماع التقنية والنزعة التفاعلية الرمزية والاقتصاد السياسي النقدي والنظرية الهابرماسية والمقاربة الإمبريقية الوظيفية والتحليل الثقافي لاستعمالات الوسائط، الخ. بناء على ذلك، أصبح الفكر الاتصالي أكثر تعقيدا بكثير في غضون سنوات قليلة، فضلا عن بعض أنواع تقديمه التي تؤدي إلى الغموض. ويستوجب علينا في القسم الثالث أن نقيم الإجابات التي يقدمها هذا الفكر على الأسئلة (العديدة أكثر فأكثر) الموجهة إليه، وأن نضع قائمة للتساؤلات التي ما تزال مطروحة، وأخرى لتلك التي يتم الشروع في صياغتها.

98 - Sfez L., *Critique de la communication*, Le Seuil, Paris, 1988

99 - Sfez (sous la direction de), *Dictionnaire critique de la communication*, PUF, Paris,1993, tome 1, p.152

القسم الثالث

التساؤلات الراهنة
(في منعطف الألفية الثالثة)

تحددت الأصول النظرية لعلوم الإعلام والاتصال وأثريت بواسطة مساهمات متعددة في ظرف يتعدى خمسين سنة بقليل. فقد انضافت مؤخرا إشكاليات نوعية للتيارات المؤسسة الثلاثة (النموذج السيبرنطيقي، المقاربة التجريبية ـ الوظيفية للوسائط الجماهيرية، المنهج البنيوي في تطبيقاته اللسانية) التي ما تزال تحتل موقعا مركزيا على الرغم من الانتقادات الموجهة إليها. وقد جددت هذه الإشكاليات النوعية الفكر الاتصالي في العمق، وبالتالي البحوث في الإعلام والاتصال. من بين هذه الإشكاليات، من الملائم الإشارة هنا بصفة خاصة إلى الاقتصاد السياسي (النقدي) للاتصال والاثنوميتودولوجيا وعلم اجتماع التفاعلات الاجتماعية وسوسيولوجيات التقنية والوساطة والدراسات المتعلقة بتلقي الرسائل، بالإضافة إلى تكوين الاستعمالات الاجتماعية للوسائط وللتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وأخيرا مختلف أنو التفكير «الفلسفي».

يمكن أن يتم تثمين هذا الإغناء للفكر الاتصالي بطرق متنوعة. فقد أبدى البعض ارتياحه للتوسيع المنتظم للمرجعيات النظرية ولمحاور البحث المشتغلة في إطار ما يشكل الآن مبحثا بينيا ـ متداخل التخصصات. في حين، يرى فيه البعض الآخر مصدرا لأنواع من الغموض، بل مصادر لتصور تلفيقي، ما دام كل واحد ينهل من الآن فصاعدا من هنا وهناك، من دون أن يتحقق من الانسجام النظري أو الشكلي للإسهامات الجزئية. وهناك آخرون أيضا منشغلون قبل كل شيء بتطور مقارباتهم الخاصة التي يفترض أنها تحيط بمجموع الظواهر الاتصالية، حيث إن همهم الوحيد هو «اختزال» فوران وتنوع الواقع الاتصالي في وجهات نظرهم الخاصة. وأخيرا، يبدي آخرون قلقهم من عدم التوفر على نظرية (يات) جديدة قادرة

على الإحاطة بالممارسات المعاصرة.

فضلا عن ذلك، تتنوع المواقف بشكل كبير من بلد لآخر. ذلك أن الزعامة الأمريكية (التي كان يمكن حتى أن يتم النظر إليها في العقود الأولى كهيمنة غير متقاسمة) تم تعويضها اليوم، ليس من قبل «مدارس» وطنية، ولكن بواسطة نتاجات نظرية ساهمت، على وجه الخصوص في بريطانيا العظمى وفرنسا، في توسيع انتشار المساءلات والحوارات العلمية بشكل ملموس جدا. وتنبثق الـ«حاجة» إلى ضمان أكبر للترسيخ النظري لا سيما من كون الظواهر الإعلامية والاتصالية توجد من الآن فصاعدا في قلب عدد من الرهانات المجتمعية الأكثر حسما. لقد أصبحت للمعلومة قيمة استراتيجية ليس فقط من أجل تفعيل النقاشات داخل الفضاء العمومي، ولكن بصفة خاصة من أجل عصرنة المجتمعات والمنافسة الاقتصادية. فحتى تقنيات الاتصال في حد ذاتها بدأت في تجديد «تقنياتها الفكرية» بالمعنى الذي يعطيه لها **جاك غودي**[100]، كما يتم اعتبار قطاع الإنتاجات الإعلامية المنظم أكثر فأكثر على أساس صناعي من طرف أصحاب رؤوس الأموال، كأحد منتجي القيمة. وبالتأكيد، يعد قطاع الاتصال من بين القطاعات التي تعرف قيمتها في البورصة ارتفاعا منتظما منذ عقد من الزمن على الأقل.

بقدر ما يتم غالبا الاستشهاد بأعمال الأنتروبولوجي جاك غودي حول العقل الكتابي (العنوان الذي أعطي للترجمة الفرنسية لكتابه الأساسي تمدين العقل المتوحش)، بقدر ما هي مجهولة من طرف أولئك الذين يرون في الحقبة المعاصرة لحظة الانتقال من عهد الكتابة إلى عهد الفيديو والحساب. إن المسألة المطروحة في صلب عمله هي مساهمة أنساق التواصل، وبصفة خاصة الكتابة، في الانتقال من مجتمعات ذات أنساق للتفكير تنعت بالمغلقة إلى مجتمعات ذات أنساق مفتوحة للتفكير. إذ تتميز الأولى بغياب فكر تأملي واشتغال خطاب اجتماعي مشخصن ومناسب لتحديدات الهوية. أما الثانية، فإنها تفضل الملفوظات اللاشخصية والفكر التأملي، لأنه تم فيها التمييز بين الملفوظ والتلفظ. لكن، إذا كان من الصحيح أن الكتابة (منبع خوصصة المعارف) قد شجعت كثيرا التفكير والروح النقدية، فإنه بالنسبة لغودي، ليست هناك مقابلة متطابقة بين أنساق التواصل وطرائق التفكير. وهذا ما دفعه إلى أن يكتب: « بسبب ذلك، لا يعطينا هذا تقسيما ثنائيا بسيطا، لأن أنساق التواصل تختلف عن بعضها البعض في وجوه متعددة (يمكن للكتابة أن تكون إيديوغرافية أوصوتية

100 - Goody J., La raison graphique. *La domestication de la pensée sauvage*, éditions de Minuit, Paris, 1979

مثلا). ليس هناك «تعارض» وحيد، بل بالأحرى متوالية من التغييرات، لكل واحدة منها آثارها الخاصة على أنساق التفكير. إني لا أدعي كون هذه السيرورة أحادية الخط، ولا أنها رهينة لسبب واحد، بل يمارس التفكير فعلا راجعا على التواصل. تعدل أنساق المعتقدات والتقسيمات إلى طبقات شكل استعمال الكتابة وتحد من انتشاره. من ثمة، لا يمكن أن نفرق حقا - وهنا أستعير مصطلحات لماركس استعملها في سياق اخر - بين وسائل إيصال روابط التواصل التي عند أخذها والنظر إليها مجتمعة تشكل صيغة للتواصل»[101]. كما يعارض جاك غودي تماما النسبانية الثقافية والحتمية التواصلية.

إذن، لا يمكن للباحثين ادعاء الحصول على السبق الحصري في مسألة تكوين الفكر الاتصالي. يعد هذا الفكر «اجتماعيا» بشكل عميق. فهو مترسخ بعمق في المجتمعات المعاصرة وفي تقنيات الوساطة والتوسيط التي تطورها وفي الايديولوجيات التي تنتجها. وفي ما يتعلق بالمكون الايديولوجي للاتصال، يمكن أن نتبع فيليب بروتون، عندما يشدد على «يوتوبيا الاتصال» كقيمة جديدة، لكنها براغماتية من دون مضمون، ولا «تقترح علينا سوى أن نمنع تبدد العالم، [و]في العمق، لا تقترح علينا شيئا آخر سوى الكفاح ضد القصور الحراري»[102]. ينبغي مناقشة هذه اليوتوبيا التي تعرض علينا المشهد الدائم للفارق بين وعودها و«واقع» العالم، ويجب معارضتها بصفة خاصة لأن هاجس التوافق والتناسق الذي تخفيه يضعف أو يقصي الاستعداداث للتعبير أو للنقد.

لكن، يجب ألا تمنعنا هذه الخاصية من تتبع تحولات الفكر الاتصالي ذاته ورصد النقاشات الجارية خلال نهاية القرن العشرين والتي يشارك فيها مؤلفون وباحثون ومهتمون بنظريات المعرفة العلمية. ليس الفكر الاتصالي - أكثر من الـ«فكر السياسي» أو الـ«فكر الاقتصادي» (إننا نعرف ما يتفق مع المحاولات المتتالية لتأصيل نظرية اقتصادية «خالصة»!) - مجتثا من انخراطه داخل المجتمعات المعاصرة. إنه يرتبط بتاريخ البشر، مع فتحه لآفاق تأملية وعلمية.

من بين الأسئلة المطروحة للنقاش حاليا، نحتفظ بخمسة منها، مع محاولة إعطاء إجابة أولى عليها:

- هل هناك إمكانية في المستقبل لتصور نظرية عامة للإعلام والاتصال؟
- هل ما يزال من الملائم التمييز بين الإعلام والاتصال ؟

101 - Goody J., op.cit., chapitre 3
102 - Breton P., *L'utopie de la communication*, La Découverte, Paris, 1992

ـ هل أصبح مجتمع الإعلام / المعلومات أو الاتصال هو أفقنا اليومي؟
ـ هل تتعلق الظواهر الإعلامية والاتصالية بمباحث متعددة أم ينبغي معالجتها في إطار مبحث متداخل التخصصات؟
ـ هل يؤدي التقدم الذي أحرزته المعلوميات والعلوم المعرفية إلى تغييرات في المنظور داخل علوم الإعلام والاتصال؟

1 . نظرية عامة غير محتملة بل وغير قابلة للتمثل

في مقدمة «**النظرية العامة للإعلام والاتصال**» الكتاب المعروف اليوم بشكل محدود، بما في ذلك عند المتخصصين، كان روبيرت إسكاربيت قد اعترف بأن الأمر يتعلق ربما بـ «فرصة أخيرة من أجل إعداد توليف من هذا النوع»[103]. وما يزال هذا التحذير أو هذا الاحتياط يعنينا اليوم، لأن المؤلف، حتى وإن عبر عن متمنياته لصياغة نظرية توقتية [دياكرونية]، فإنه كان ينتقد بصرامة ادعاءات النظريات المُوحَّدَة، حيث كان يستهدف الفكر المكلوهاني بصفة خاصة، لكن أيضا المنهج البنيوي، وكان من الواجب عليه أن يضيف إليهما النموذج السيبرنطيقي، وقبل ذلك التداوليات.في الواقع، كان التوليف الذي اقترحه إسكار بيت يستهدف «فك الحصار عن فكر ذي ميل مفرط للانغلاق داخل لغة خشبية متعجرفة وشبه عنصرية، أو للاختباء وراء عبارات غريبة».

منذ ذلك الوقت، توالى ظهور «النظريات العامة» على فترات منتظمة من دون أن يستند مؤلفوها إلى النظرية السابقة من أجل دحض محاججتها أو حتى... استعادة عناصرها الأساسية. كل ذلك يجري كما لو أن دفعة نظرية قوية كان لها حظ أكبر في النجاح، حتى أن المؤلف (أو التيار) المعني، كان يعبر بقناعة أكبر عن الجدة الجذرية لكلامه من خلال عمله على محو الماضي العلمي. إن هذا الشكل من الفعل الذي من السهل أن نبين بأنه يقوم على الجهل بوجود جسور بأكملها من المعارف المنتجة سابقا، ليس خاصا بطبيعة الحال بحقل الإعلام والاتصال فقط، بحيث إن تاريخ الأفكار يحتوي على أمثلة عديدة لممارسات من هذا النوع. لكن الشيء المهم يكمن في مكان آخر. في رأينا، إن انتقاد نقائص أو انحرافات هذه النظريات التي تتطلع إلى آفاق واسعة بشكل مفرط من أجل تأكيد سدادها، هو وسيلة لرسم الآفاق التي تظهر حاليا أنها الأكثر استكشافية.

103 - Escarpit R., *Théorie générale de l'information et de la communication*, Hachette, Paris, 1976

ما هي الحدود التي تصطدم بها هذه النظريات العامة؟ من دون أن ننفي الإسهامات الخاصة لبعضها، لاسيما حينما يتم النظر إليها فقط كـ«إشكاليات جزئية»، فإننا نعتبر[104] بأنها مطبوعة بالسمات التالية:

- النزعة الاختزالية(من المفروض في أحد مظاهر الاتصال مثل إضفاء الطابع المعلومياتي أن يمثل الكل، أي مجموع الظواهر الإعلامية والاتصالية، وأن يكون كافيا لاستخلاص الخلاصات الصالحة هنا والآن)،

- التجريد (غالبا ما تتفادى النماذج المجردة مقاربة تعقيد الاجتماعي أو تنبني أساسا على الاتجاهات الصاعدة أو التجديدات)،

- الأولية الممنوحة لمنظومة وحيدة (بناء عليه، فإن التداوليات من بين نظريات أخرى، أو بعض النظريات اللسانية لا تتطلع إلى أي مقاربة أخرى للتواصل غير تلك التي يقترحونها)،

- اختلاط المحافل المنظور فيها (هذا الانتقاد يتمم الانتقاد الأول. هنا يتم الخلط بين محفل التواصل اللغوي وبين الفردي والمحافل الأخرى للتواصل داخل المجتمع أو تلك التي من المفروض فيها أن تمثلها).

- انحراف مستقبلي(أصبح منظرو الاتصال الذين يعدوننا بـ«عالم أفضل»، وبمستقبل مقنن لحسن الحظ بواسطة التقنيات الأنفوغرافية أو الاتصالية عن بعد أقل عددا أكثر فأكثر، لكنهم يشتركون مع المؤلفين ما بعد الحداثيين في الإلقاء بنا داخل المستقبل أو حتى في الحاضر الذي «أضفي عليه الطابع المستقبلي»،

- غياب أو عدم كفاية إجراءات التحقق التجريبي (تعتمد أنواع الاستدلال في أحسن الأحوال على دراسات«الحالة». لكن غالبا استنادا إلى ظواهر يتم تقديمها كظواهر «متتالية» أو في طريقها لتصبح كذلك).

تنطبق هذه السمات المشتركة على بعض الإشكاليات التي ظهرت في غضون الثمانينيات حيث سبق أن عرضنا لها في القسم الثاني من هذا الكتاب. يبدو لنا أن أولئك الذين صنفناهم ضمن «فلاسفة» الاتصال (**جون بودريار، دوغلاس هو فستادتر، بيير ليفي، لوسيان سفيز** صاحب كتاب **نقد الاتصال**، لأن الأفق المرسوم في **المعجم النقدي**

104-Miège B., « *La faible pertinence des théories générales de la communication* »,Technologies et symboliques de la communication, colloque de Cerisy (sous la direction de Sfez L. et Coutlée G., avec la participation de Pierre Musso), PUG, Grenoble, 1990

للاتصال يختلف عنه بشكل ملموس). لكن أيضا أكثرية «التداوليين» أو الاتنوميتودولوجيين. فهم يمثلون بشكل مباشر تقريبا هذا الاتجاه المتواتر لإنتاج نظريات عامة. ففي الوقت الذي تتعقد فيه الظواهر، نجد أن أغلبية المؤلفين الذين سبق ذكرهم لا يهتمون البتة بالمعارف المتراكمة والمتوفرة من أجل النظر في تلك الظواهر على المستوى الذي يتموقعون فيه.

ينبغي حجز مكان خاص بريجيس دوبري وبمشروعه لتأسيس «وسائطية عامة»، أي أننا بصدد مبحث جديد يشكل بالنسبة لـ«العالم الإيديولوجي ما تشكله الايكولوجيا بالنسبة للعالم الاقتصادي» ويبحث أولا عن «استخلاص التحديدات الموضوعية لإبحارات الفكر»، وذلك بالتركيز على دور دعامات الإرسال. تتجاهل الوسائطية ـ التي يحمل **ريجيس دوبري** مشروعها منذ مدة حيث وضع أصولها في كتابيه المغربين والمزعجين في آن وهما **دروس في الوسائطية العامة**[105] **وحياة الصورة وموتها**[106] ـ بزهو وكبرياء كل إحالة إلى الأعمال السوسيولوجية أو التاريخية (في الوقت الذي يقترح المؤلف جردا تاريخيا للصورة داخل المجتمعات الغربية) وإلى السيميولوجيا(مع ذلك، تم الإعلان عن اللغة السمعية البصرية كلغة مهيمنة في العهد الحاضر الذي هو عهد الفيديو سفير) وإلى تاريخ التقنيات (في الوقت الذي نجد فيه أن منظور دوبري هو منظور **ماكلوهاني** بشكل كبير). باختصار، لا وجود للإحالة إلى كل ما يتعلق بالتحليل أو التحقيق الذي ينعت بالمراجع الوثائقية. وباعتباره منشغلا باقتراح رؤى تشمل المجموع وبرد الاعتبار لدور المثقفين (المحررين)، يعلن المؤلف عن سقوط الغرافوسفير (يشتغل المكتوب اليوم تحت هيمنة الشفوي) وعن الهيمنة اللامحدودة للتلفزة (التي «لا تقترح متوالية من العلامات، ولكن سيلا من الصور من دون تركيب، أي شبكة من البرامج من دون رابط استدلالي، حيث تضع البرنامج الواحد إلى جانب البرنامج الآخر من دون أن تضع تراتبية أو تنطلق من نظرة كلية أو أن تميز [...] إن النافذة الصغيرة هي حُلمية وتكرارية وانتقائية.إنها تدمج مبدأ اللذة والتجسيد الواقعي. إنها تبرمج بشكل مسبق»[107]. ويلاحق ريجيس دوبري صعود البصري من حيث إنه يضع موضع تساؤل الشيء الرمزي داخل الصور. («لقد تمت إزالة النسيج الحي والرمزي عن صورنا [...] لأن نظرتنا تخوصصت [...].إن الخوصصة الكاملة لنظرتنا والمميتة بطبيعة الحال لسحر الصور هي مميتة ربما في الأخير للفن بلا زيادة»[108]. هناك عدة مظاهر خاصة بمحاججة ريجيس دوبري تجدد المنظورات، في

105- Debry R., *Cours de médiologie générale*, Gallimard, NRF, Paris, 1991
106 - Debray R. Vie et mort de l'image. *Une histoire du regard en Occident*, Gallimard, Paris, 1992
107 - Debray R. *Cours de médiologie générale*, op.cit., p. 321
108 - Debray R., *Vie et mort de l'image*, op.cit., p.73

حين أن هناك مظاهر أخرى قابلة جدا للمناقشة. أما فيما يخص المشروع الوسائطي ذاته، فإنه إذا كان يشكل انقلابا بالمقاربة مع توجهات التاريخ الثقافي أو بالمقارنة مع تاريخ الإيديولوجيات، وذلك بالتركيز على دور وفعالية دعامات الإرسال، فإنه يميل بكيفية مفرطة إلى استبدال أولية الإيديولوجيا بنوع من «التركيبة المادية» الوسائطية.

لماذا يوجه **دوبري** نظرته كسجالي بشكل حصري تقريبا نحو سلطة الصور؟ ولماذا هو في حاجة إلى تأصيل مبحث جديد لا يكترث بالتقسيمات الأكاديمية مع كونه مهتما بالحصول على الاعتراف الجامعي، هذا في الوقت الذي حددت فيه علوم الإعلام والاتصال موضوعها في ربط الدعامات والمضامين، وخطابات واستراتيجيات الفاعلين، وكتابة الرسائل وأنواع المنطق التقني داخل مقاربة تمفصل بين علم الاجتماع والتاريخ والسيميولوجيا؟ من الصعب جدا الإجابة على هذا السؤال المشروع حتى أن «الوضع الاعتباري» ذاته للنصوص التي يقترحها علينا دوبري ملتبس عن قصد. وكما كتب دوبري، فإن « الزيادة في الشقوق يعطي مزيدا من المعنى، لكن على حساب الفوارق المنحطة والخفية.إنه ضعف التعارضات القوية المعروفة جدا. مع ذلك، أعتقد في الفائدة البيداغوجية لخطاطات مستفزة تهدف إلى أن تبدي **للعيان** منطقا اختلافيا، حتى وإن مكن هذا البياض / الأسود المؤرخين الذين يحولون دون أن يتم التمثل بشكل طبيعي، من أن يذكروا روح النسق بأن المجتمعات تفضل اللون الرمادي»[109]. وسنسجل بأن الأهداف السجالية والبيداغوجية تنتصر أحيانا على المفهمة. إذن، على القارئ أن يقوم بعملية الفرز. ولعل المنظور الذي ينطلق منه دوبري ليس عاما تماما كما هو معلن عنه.

ومجمل القول، هناك سلسلة من الأسباب الوجيهة التي تدفع إلى عدم إتباع التيار الوسائطي أو عدم الاستسلام لاكتساحه:

- غموض الموضوع الذي يعالجه. فهو موضوع متقلب ومتذبذب جدا منذ كتابه المؤسس(دروس في الوسائطية العامة)؛
- الرفض (النضالي) للعلوم الإنسانية والاجتماعية؛
- رفض تحديد وتدقيق الاختيارات المنهجية (المؤدية إلى الخلاصات المصرح بها)؛
- الخلط ين الأجناس (أدب؟ كتابة المحاولة؟ عمل علمي؟).

109- Debray R., *Manifestes médiologiques*, Gallimard, NRF, Paris, 1994

2 ـ الإعلام الممدد من طرف الاتصال

تقاوم التقطيعات الداخلية الخاصة بعلوم الإعلام والاتصال الزمن. ذلك أن المتخصصين في الإعلام (أستعمله هنا بمعنى الصحافة) والإعلام المهني و الإعلام المهني المتخصص (تستعمل كذلك تسميات أخرى مثل الإعلام العلمي والتقني والمعلوميات التوثيقية أو «إعلام العلم» عند الأنجلوساكسونيين) يريدون ألا يتم الخلط بينهم وبين المتخصصين في الاتصال . هؤلاء الذين لا يولون إلا اهتماما بعيدا ومتحفظا بمشاكل الإعلام التي يعتبرونها «اختزالية». وفي ما وراء هذه النزاعات حول الاختصاصات حيث تستعيد بشكل ما التقطيعات المهنية الكلاسيكية، فإننا نجد أنفسنا أمام سؤال كبير.إنه سؤال الروابط بين الإعلام والاتصال. وغالبا ما تم التساؤل مؤخرا حول التقريب بل التقارب الممكن بين المفهومين.

وقد سبق أن أجري هذا النقاش في غضون السبعينيات بالأساس كرد فعل على «النزعة الخطية» **للنظرية الرياضية للمعلومة** (إنها ترجمة فرنسية فريدة لكتاب **نظرية الاتصال لشانون**)، ونظرا لأنها تقصي الأخذ بعين الاعتبار لكل دلالة. إذن، كانت أكثرية المؤلفين تعتبر نظرية المعلومة (التي تم تمثلها كتقليص للايقين) كفصل ضمن نظرية عامة للاتصالات التي تبين أنها أكثر غنى ما دامت **التغذية الراجعة** (أو الاسترجاع) تمكننا من الأخذ بعين الاعتبار لردود فعل القراء أو المستعملين. وغالبا ما شدد روبيرت إسكاربيت على هذه العلاقة شبه العضوية بين الإعلام والاتصال. كتب: «يشتمل كل اتصال على مسك ونقل ومعالجة للمعلومات، أي الإنتاج الأصيل لعقول بشرية فردية، وكيفما كانت طبيعة هذا الإنتاج (علمية، تقنية، فنية، حدثية، الخ)[110] ».

مع ذلك، يميل المهنيون والمستعملون أكثر فأكثر إلى معارضة الاتصال مع الإعلام حيث يلصقون بالأول جميع نواقص وانحرافات الثاني. لنستشهد مرة أخرى **بريجيس دوبري** الذي يقتسم معه موقعه مؤلفون ومهنيون كثيرون: « ينتصر قطب الاتصال على قطب الإعلام مثل انتصار السمعي البصري الذي يصل أكثر على المطبوع الذي يفصل بشكل أفضل. خلال حرب الخليج التي كنا فيها مسمرين أمام الشاشة الصغيرة، «شاركنا» بشكل كبير،

110 - Escarpit R., « *Critique de la terminologie de l'information et de la communication, Comité des sciences de l'information et de la communication* » collectif, Rapport entre sciences de l'information et de la communication, (SFSIG), Maison des sciences de l'homme d'Aquitaine, Bordeaux-Talence, 1977

لكننا لم نتعلم أي شيء تقريبا، ومرد ذلك إلى أن الاتصال يطمئن والإعلام يزعج»[111]. كان بالإمكان تفسير ضعف الإعلام بواسطة الصعود القوي لمجموعات الاتصال وإقامة شبكات قوية. وبزيادة هذه الشبكات في سرعة تداول المعلومات وتشجيعها للتمركز وللمنافسة، فإنها قد تكون السبب الذي يقف وراء أنواع العجز المسجلة أثناء التحقق من المصادر أو البث المبكر والمشهدي للأنباء. كذلك، كان من الممكن أن ينجم عن انطلاق اتصال المنظمات والإدارات فقدان أجهزة الإعلام لاستقلاليتها التحريرية والتخلي التدريجي عن ممارسات التحقيق [الصحافي] وتبني طرائق لإنتاج الإعلام لا تطابق كثيرا مبادئ أخلاقيات المهنة الجاري بها العمل. أما في ما يخص الإعلام المهني المتخصص (العلمي، التقني، المهني)، فإنه سيشتغل أكثر فأكثر من أجل إرضاء الطلبات المعبر عنها من طرف المستعملين المهنيين والمؤسساتيين فقط. بناء عليه، ستتجه بنوك المعطيات الرئيسية فقط إلى أن تجمع المعطيات التي تشكل موضوع طلب قابل للاستجابة. من جهة أخرى، تهدف الاستراتيجية القديمة لتدبير أنظمة معلومات المقاولات[112] في طبعتها الأكثر تعقدا من الناحية المنهجية إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات السديدة، وذلك بإلغاء كل ما ليست له قيمة استراتيجية. من ثمة، تعتبر المعلومة الاستراتيجية هي المعلومة المتخصصة التي تساهم في تشجيع وتسهيل التجديد داخل المقاولات، سواء في ما يخص إجراءات التصنيع وطرائق التسيير وتنظيم العمل، أو في ما يخص الترويج للمنتوجات.

أصبحت التطورات التي تم تسجيلها أعلاه حقا قابلة للملاحظة أكثر فأكثر، على الرغم من أنها ليست جديدة كلها. غير أنه لا يعطى لها سوى تفسير سطحي من خلال المعارضة والمواجهة بين الإعلام والاتصال. أولا، لأن هذا مرده إلى كيفيات اشتغال الصحافة في الماضي أو لأنظمة المعلومات، وإلى إلصاق أنواع عجز أجهزة الإعلام وضعف التحقيقات [الصحافية] بالملفات الصحافية التي تزودها بها - بنوع من المن وطلب الجميل - مديريات الاتصال التابعة للمنظمات الكبيرة. ثم لأنه لا يتم إنتاج المعلومة لكي تنشر فحسب، ولكن يتم تمثلها على ضوء نوع من التمثيل للقراء وللمشاهدين. ذلك أنه يجب ألا ننسى بأن الاتصال يتضمن الإعلام. وبأن معلومة لا يتم تبليغها تعرف تخليا تدريجيا عن إنتاجها، ولا شيء يضمن لنا بأن الأمر يتعلق بظاهرة حديثة العهد. لقد شدد مؤلفون عدة على هذا التمفصل البنيوي بين المقولتين،

111 - Debray R., *Vie et mort de l'image*, op.cit. p.373

112 - Collectif (sous la direction de Guyot B.), « *L'information stratégique* », Sciences de la société, n° 30, 1993

كما هو الشأن بالنسبة لجون ميريات الذي كتب: «إذن، لنقل إن لكل اتصال مضمونا معرفيا مهما تقريبا، وهو المعلومة. هذا يتضمن بأن ليس هناك معلومة من دون اتصال. ليست المعلومة مكتسبا وموضوعا مكونا، بل تعديلا عن طريق الإضافة أو التحويل لحالة المعرفة لدى من يستقبلها»[113]. وقد عاد جون ميريات لتناول هذه المسألة في نص حديث العهد منشور بمناسبة الذكرى العشرين لعلوم الإعلام والاتصال[114]: « كانت فكرتنا هي أن الاتصال عبارة عن سيرورة تعد المعلومة هي مضمونها، وبالتالي لايمكن فهم الواحد بمعزل عن الآخر. كما أن دراسة الاتصال ودراسة المعلومة يشكلان أمرا واحدا [...] لا يمكن تمثل المعلومة إلا بعد إيصالها (أو بوصفها قابلة للإيصال)، وإلا فإنها لا تتميز عن المعرفة. ولا يستحق التواصل (الإنساني) أن يشكل موضوع علم مستقل إلا إذا أوجد المعلومة، وإلا فإنه سيذوب في محيط من دون سواحل من علاقات إنسانية كيفما اتفق». أخيرا، لأن التعارضات بين المقولتين تتأسس في غالب الأحيان على اعتبارات ذات طابع تقني، ما دام يفترض بأن تقنيات الاتصال تؤدي إلى اعوجاج بل مسخ أعمال الفكر التي هي النتاجات الإعلامية. والحال أن للإعلام والاتصال مصائر مرتبطة منذ العصور القديمة. فإذا كان صحيحا أن التغييرات الواقعة على دعامات الاتصال أدت دائما إلى تعديل محسوس أو أساسي لمضمون وشكل المعلومات المتمثلة ثم المنشورة[115]، فإنه لا يمكن أن يتم اختزال التغييرات المعاصرة في الانتقال من عهد تقني إلى عهد آخر، حيث يدعم بيير ليفي[116] من بين مؤلفين آخرين هذا الطرح. فمثلما أن التغييرات السياسية ـ الثقافية أو تلك التي تطرأ على كيفية اشتغال الإعلام[117] هي مهمة جدا، مثلما أن الرهانات الاستراتيجية كالتصنيع المتنامي للإعلام والثقافة[118] وتمركز مجموعات الاتصال[119]

113 - Meyriat J., « *Information vs Communication ?* », in Laulan A.-M., L'espace social de la communication. Concepts et théories, Retz-CNRS, Paris, 1986, p65

114 - Meyriat J., Entretien avec les fondateurs de la SFSIC, SFSIC, reprographié, Pris, 1993, 16p

115 - Cf. Goody J., op.cit

116 - Lévy P., *Les technologies de l'intelligence.* L'avenir de la pensée à l'ère informatique, La Découverte, Paris, 1990

117 - Cf. Charon J.M., *La presse en France de 1945 à nos jours*, Le Seuil, Coll. Points, Paris, 1991, Wolton Dominique, Eloge du grand public. Une théorie critique de la télévision, Flammarion, Paris, 1990

118 - Miège B., Pajon P. et Salaün J.M., *L'industrialisation de l'audiovisuel.* Des programmes pour les nouveaux médias, Aubier, coll. Res-Babel, Paris, 1986

119 - Cf. Guillou B., *Les stratégies multimédias des groupes de communication*, La Documentation française, NED, Paris, 1985, Flichy P., l Les industries de l'imaginaire, Pour une analyse économique des médias, 2è édition, PUG, Grenoble, 1991

أو الإقامة المصممة لنظام مرصوص من شبكات الاتصال[120] هي حاسمة جدا. كتب أرمان ماتلار[121] . «إذن، فإن الشمولية هي مقولة مركزية، وسببها البديهي والمباشر هو الاتصالات. لقد خلقت وسائل الاتصال والحواسيب «مجتمعا ذي عناصر متشابكة للغاية». وتكمن مفارقة هذا المجتمع في ما يلي: في نفس الحركة، يتوحد ويتجزأ التجسيد الواقعي [لكن، للبشرية أيضا]». في هذا السياق وأكثر من أي وقت مضى، لايعارض الاتصال الإعلام، بل يمدده. ذلك أن المقولتين غير قابلتين للفصل في الغالب، وبالتالي فإن الانتقادات الموجهة لإحداهما... صالحة للأخرى كذلك.

أصدرت إليزابيت إزينشتاين ـ المؤرخة والأستاذة بجامعة ميشغان ـ كتابا نشر باللغة الفرنسية تحت عنوان: ثورة المطبوع في أوروبا خلال العصور الحديثة الأولى. لقد استقبل هذا الكتاب باهتمام كبير سواء من قبل مؤرخي عصر النهضة أو الثقافة أو من قبل المتخصصين في نشر التقنيات. في الواقع، يمكن أن نعتبر بأن الكتاب يحدد بشكل كبير كيفية النظر في «ابتكار» تقنيات أخرى لتسجيل الفكر). لا تنفي إليزابيت إزينتشاين بأن المطبوع كان قد سرع من وثيرة نشر النصوص والأفكار. لكن، في رأينا، كان للتقنيات المادية للطباعة بصفة خاصة أثر يكمن في تعديل شروط إنتاج المعارف. كتبت: « هناك أساس لإقامة علاقة بين إنتاجات المطبعة والتأثير المتزايد للأفعال الإبداعية والتطور الداخلي للتقاليد التأملية وأنواع التبادل بين المثقفين والصناع الحرفيين»[122] . إذن، لم تجعل المطبعة من الممكن تداول الأفكار والتصورات الجديدة لهذا القرن «العبقري» الذي هو عصر النهضة فحسب، بل إن انتقال الاتصالات التي تحتوي عليها وسع من أنواع الكامن الإبداعي ومدد النشاط الفكري والعلمي. هذا الانتقال هو الذي مكن من ربط حركة الأفكار والتنمية الاقتصادية والتغييرات داخل التنظيم السياسي.

اهتم دومينيك فولتون ـ عالم اجتماع الاتصال ـ بصفة خاصة بالروابط بين الاتصال والسياسة، وبين التلفزة والمجتمع. ومن بين أعماله العديدة، سنركز اهتمامنا على كتاب مدح الجمهور العريض: نظرية نقدية للتلفزة الذي صدر سنة 1990. يعد الكتاب انعطافة أكيدة بالمقارنة مع التحليلات السابقة للمؤلف، وخصوصا مع كتابه لفافة المخيلة الذي كتب سنة

120 - Musso P., *Critique des réseaux*, PUF,Paris, 2003

121 - Mattelart A., *La communication – monde*.Histoire des idées et des stratégies, La Découverte, Paris, 1992, p.159

122 - Eisenstein E., *La révolution de l'imprimé dans l'Europe des temps modernes*, La Découverte, Paris, 1991 (traduction française)

1983 بتعاون مع جون لوي ميسيكا. يتساءل المؤلف من أين تأتي الثقة الممنوحة للتلفزة الجماهيرية العامة التي سبق له أن أعلن عن أفولها لصالح التلفزة الموضوعاتية ـ المجزأة. وفي رأيه، تعزى هذه الثقة إلى كون التلفزة الجماهيرية العامة تضطلع بوظيفتين متناقضتين هما «الحفاظ على الرابطة الاجتماعية داخل مجتمع منمط، وعرض هذه الرابطة في اللحظة التي توجد فيها تناقضات أكثر فأكثر»[123]. من الآن فصاعدا، يدافع فولتون عن تلفزة متواضعة لأنها وحدها القادرة على الحد من التنوع والتجزيئ الذي تقود إليه التقنيات الجديدة للاتصال والنتاجات الثقافية المفردة. كتب فولتون: «من دون شك، فإن التلفزة المناسبة للفضاء العمومي الديموقراطي هي هذه التلفزة العامة لأنها موضوعة على مقاسه، شريطة ألا يتم الانحدار بها إلى أسفل السلم الذي تمثله ـ حسب المؤلف ـ التلفزة التجارية على وجه الخصوص. تكمن فائدة التلفزة العامة في التطرق لجميع الموضوعات، لكن بدرجة معينة من العمومية»[124]. حقا يشكل التشديد على دور التلفزة في التكوين والحفاظ على الرابطة الاجتماعية اقتراحا ينبغي الاحتفاظ به. ومع ذلك، يجب أن تتم مناقشة هذه المقولة لأنها تخفي تفاوتات جلية بين الفئات والطبقات الاجتماعية. فضلا عن ذلك، يمكننا أن نتساءل إن كانت «إعادة تقدير» القنوات العامة عملية قابلة للإنجاز.

3 . المجتمع غير المعقول للإعلام (أو الاتصال)

يا له من مصير غريب عرفته مقولة **مجتمع الإعلام/ المعلومات**. فبعد أن أدخلت منذ أكثر من ثلاثين سنة من طرف علماء الاجتماع المستقبليين الذين يبرز من بينهم اسم **دانييل بيل**، كانت قد تعرضت للانتقاد من جميع الجهات.واليوم، من دون أن تلحقها تعديلات دالة، ومن دون إضافات نظرية حاسمة، فإنها تستعمل كثيرا بشكل منتظم، لاسيما من طرف المقررين والمتخصصين في علوم المادة أو الحياة والمهندسين، لكن من دون أن تحمل مضمونا شارحا قويا. كما تظل «مشكوكا فيها» كثيرا من قبل أكثرية ممثلي العلوم الإنسانية والاجتماعية. من جهة أخرى، شكلت مقولة **مجتمع الاتصال** موضوعا لاستعمال أكثر تحفظا، كما لو كانت أزمات المجتمعات المعاصرة تحث على الحذر فيما يتعلق بفاعلية الاتصال.

ما الذي يبرر نعت المجتمع بـ «مجتمع الإعلام»؟ فيما وراء التسميات الاستعارية

123 - Wolton D., Eloge du grand public. *Une théorie critique de la télévision*, Flammation, Paris, 1990, p.78

124 - Wolton D., op.cit., p.153

الصرفة، نحتفظ بصفة عامة بتعريفين أساسيين: الأول يركز على الوزن المتزايد للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال. أما الثاني، فإنه يشدد على تطور الأنشطة الاتصالية، سواء لجعل الإعلام / المعلومة المصدر الأساسي لإنتاج القيمة، أو لمعاينة أولية الأنشطة الإعلامية على أنشطة القطاعات «الثانوية»، بل وحتى «الثلاثية»، تبعا للاقتصادي الأمريكي **مارك بورات**[125].

تخلط لائحة الأنشطة الإعلامية الموضوعة من طرف **بورات** بين مهنيي قطاعات الثقافة والتعليم والإعلام بمعناه الدقيق والخبرة والاستشارة، بالإضافة إلى مجموع المستخدمين المكلفين بالتأطير. غير أنه يجب العودة إلى المؤلفين الأوائل الذين شددوا على التوجه إلى توسيع مجال انتشار الأنشطة «اللامادية» داخل المجتمعات المعاصرة، ويمكن اعتبار **دانييل بيل**[126] **وزبيغنيو بريزنسكي**[127] كرواد في هذا المجال. فحسب بيل، بسبب التقدم التقني ذاته، فإن أنشطة معالجة المعلومات مدعوة لتحل محل الأنشطة الصناعية للتلاعب بالمادة حيث كانت قد احتلت بدورها مكان الأنشطة الفلاحية. ستتم مجاوزة الصناعة ليحل الإعلام (ومن ثمة تظهر أهمية البحث ووصله بمهام تصور المنتوجات) محل الإنتاج «الثقيل». وستكمن مخلفات ذلك في استبدال قيمة العمل بقيمة المعرفة وحصول تحولات عميقة في تشكيل الطبقات الاجتماعية، مع اتساع المساحة التي تحتلها طبقة أجيرة متوسطة تتوفر على مستوى معين من التكوين. إذن، في هذه الأطروحة، يتطابق ما بعد الصناعي مع الإعلامي، وغالبا ما يتم اعتبار النعتين كلفظتين مترادفتين (عنْوَن الياباني **يونيجي** ماسودا كتابه الأساسي بـ«**مجتمع الإعلام كمجتمع ما بعد صناعي**». على كل حال، يفهم الاهتمام الذي تصادفه فكرة مجتمع الإعلام الآن بشكل أفضل. إنها فكرة توجد بشكل من الأشكال في «ملتقى» عدة موضوعات تساهم بدقة في الحداثة، أي في إعادة تشكيل الاقتصاد والبحث عن الإنتاجية، وفي إعادة الهيكلة الاجتماعية واللجوء إلى أدوات تقنية جديدة والتوجه نحو مجتمع «لامركزي».

على الرغم من ذلك، فقد وجهت انتقادات عدة لنظرية انبثاق مجتمع الإعلام. ففي كتاب صادر مؤخرا[128]، يحصي **جون لوجكين** الانتقادات الأساسية، وهي:

- تظهر نظرية القطاعات الثلاثة (أولي، ثانوي، ثلاثي) ناقصة جدا، لأننا نلاحظ أكثر فأكثر وجود تداخل بين الأنشطة الصناعية وأنشطة التصور،

125 - Porat M.U., *The information Economy, United States Department of Commerce*, Washington, 1977

126 - Bell D., *Vers la société post-industrielle*, Laffont, Paris, 1976

127 - Brzezinski Z., *La révolution technétronique*, Calmann -Lévy, Paris, 1971

128 - Lojkine J., *La révolution informatique*, PUF, Paris, 1992

- لا تتطور الخدمات بشكل مستقل عن الأنشطة الصناعية،
- ليس اللجوء إلى البحث دليلا على النجاح بالضرورة. ذلك أن الإنتاج من دون «مشغلين» بشر، يظهر أحيانا غير فعال على الصعيد الاقتصادي، مثله في ذلك مثل الإنتاج الذي يلجأ كثيرا إلى العمل البشري.
- لاتطابق التوجهات الأخيرة للبنينة الاجتماعية التوقعات المعلن عنا منذ عشرين أو ثلاثين سنة. هذا ما يجعلنا نفهم لماذا نجد بأن المفاضلة والتمييز بين مأجوري قطاع الخدمات ومأجوري القطاع الصناعي هو دائما أمر راهني جدا.

وبشكل أكثر عمقا، تتم مؤاخذة المؤلفين المذكورين سابقا بأنهم لم يعتبروا التغييرات المعلن عنها كتغييرات محتومة فقط، بل أنهم قدموها كعلامة على التقدم الاجتماعي الكبير الذي يمكن من الإفلات من التعب الناجم عن العمل والحصول على حريات جديدة. تبين هذه الإشارات المتنوعة بوضوح كيف أن أصول المجتمع المسمى بمجتمع الإعلام تظل غير دقيقة، لا سيما وأن الصناعات المنعوتة باللامادية (مثل صناعات المتخيل أو الصناعات المعلوماتية) - يضيف بعض المتخصصين - هي بالتحديد التي تشكو من عجز في البرامج المادية، حيث تظهر الشركات المهيمنة مرتاحة في إنتاج الأجهزة (التلفزات والحواسيب...) أكثر من إنتاج البرامج سواء كانت منشورة أم لا. فضلا عن ذلك، فإن التحولات التي تستدعي نتاجات إعلامية وتمس تنظيم العمل أو تسيير الإنتاج لا تهم بعض القطاعات الاقتصادية فقط، بل هي عرضانية. كما أن آثارها بطيئة وصعبة التقييم، بالمقارنة مع المجتمع السابق الذي ينعت بالمجتمع الصناعي. بهذا المعنى، أصبحت المعلومة في غاية الدقة وغير قابلة للإمساك بها أكثر فأكثر، لأنه، على الرغم من نمو صناعات الإعلام والثقافة، فإن جزءا فقط من الأنشطة الإعلامية تم «التعهد به لجهات خارجية»، ويتيح الفرصة لإنتاج البضائع. من المتوقع أن الأمر يتعلق بتوجه دائم.

صحيح أن السياق تغير كثيرا انطلاقا من العشرية الأخيرة من القرن العشرين. فمنذ «البنية التحتية الوطنية للإعلام» التي حملت اسم آل **غور** (1993) و تقرير **مارتن بانجيمان** حول «أوروبا و مجتمع الإعلام الأرضي » (1994)، وبعد عدة اجتماعات عقدتها مجموعة الثمانية الكبار G8، فإن فكرة مجتمع المعلومات في حد ذاتها صارت في قلب برامج مهمة لتنمية الدول ، لاسيما الأكثر قوة. وفي بعض الدول والتنظيمات الجهوية (الاتحاد الأوروبي، الخ) تتكلف بعض الهيآت السياسية- الإدارية بتنفيذ بعض الأعمال، فضلا عن

الترويج للفكرة. و بمبادرة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة؛ ونخص بالذكر المنظمة الدولية للاتصالات، انعقدت بجنيف في دجنبر 2003 قمة عالمية لم يكن لها أن تنعقد من دون أن توضح تنوع المواقف .كما يظهر ذلك أيضا في قمة تونس (التي ستعقد في نهاية 2005). حتى انه يمكن أن نلاحظ بأن الغليان الخطابي حول هذه الموضوعة لم يخفف من قوته في ظل انحسار وركود اقتصاد شبكة المعلومات الدولية LA NET _ ECONOMIE. تنتشر داخل أوساط اتخاذ القرار ، كما هو الشأن عند بعض الاشهاريين أو داخل عالم هندسة الاتصالات والمعلوميات، ديانة مكونة من سببيات بسيطة تترابط بكيفية خطية. فقد تكون التغييرات (ومن باب أولى التجديدات و الابتكارات) التقنية هي التي تقف في بدء التحولات الاقتصادية التي تنتج هي نفسها تغييرات مجتمعية تستتبع تحولات في الأنظمة الديموقراطية.

حاول أحد المؤلفين تقديم تحليل مبرهن عليه أكثر من غيره و يمكن قبوله داخل الأوساط الأكاديمية. يتعلق الأمر بعالم الاجتماع مانويل كاستيلس [129] الأستاذ بجامعة بيركلي الذي وضع في كتابه المبهر المكون من ثلاثة أجزاء (مترجمة إلى عدة لغات) مسألة دورا لمعلومات داخل المجتمع ما بعد الصناعي، حيث تم اختزال ذلك الدور في التقنيات الجديدة. ومهما كانت درجة سعة الوثائق المعبأة ووفرة الموضوعات المعالجة، يجب أن نوجه للكاتب انتقادات أساسية كبيرة ، لاسيما التالية:

- على الرغم من أن المؤلف يجري في البداية تمييزا بين نمط الإنتاج (نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يسير في اتجاه العولمة وينحو إلى أن يصبح مهيمنا) ونمط التطوير (نمط التطوير الإعلامي المؤسس على تكنولوجيات الإعلام و الاتصال التي تتجه إلى أن تحل محل نمط التنمية الصناعية)، فانه لا يهتم إلا بالنمط الثاني و لا يبحث في التفكير في التمفصل بين الواحد والآخر. ولا نفهم كيف يمكن لتشغيل التقنيات أن يكون مفصولا عن نمط الإنتاج الذي يعبؤها، وموجها نحو استعمالات متمايزة؛

- في مجمل الكتاب، وجد المؤلف صعوبة في الانفصال عن مقاربة حتمية للتقنية حتى عندما تقدم هذه المقاربة التقنية كقوة «مكيفة» وليست محددة. هذا النقل البارع من التحديد إلى التكييف، فضلا عن ذلك، هو قابل للنقد لدرجة أنه لا يفتح البتة الصندوق الأسود لفئة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال .فهل يتعلق الأمر بتطبيق المعلوميات في الأعمال المكتبية أم بتدبير إنتاج أو تطوير المبادلات الإعلامية..لا نعرف ذلك البتة ، كما أن الإعلام -

---

129- Castells M., *La société en réseaux*, 3 tome, Fayard, Paris, 1998-1999

الاتصال عند علماء اجتماع العمل أو الابتكار آخرين يتم تمثيله، في الواقع، بالمعلمة (إدخال المعلوميات)؛

- تم وضع تعقيد التدفقات الإعلامية والظواهر الاتصالية جانبا لصالح مقاربة تستوحي من مارشال ماكلوهان، بقدر ما تستوحي من مؤلفين استعادوا النموذج السيبيرنيطيقي. بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يبدو هذا التصور «ماثلا» حتى أن كاستيلس لا يتردد في تحديد اتجاهات ثقيلة يقدمها كاتجاهات فعلية. سيساهم النظام الاتصالي الجديد في التحويل الجذري لعلاقتنا مع الفضاء والزمان حيث سيعوض فضاء التدفقات فضاء الأمكنة. وقد سبق للمقاولة المنخرطة في الشبكة أن برهنت على تقدمها من حيث إنتاجية العمل والتنافسية (وهذا ما لا تبينه المعطيات العديدة الملحقة في الكتاب بأي وجه كان)؛

-أخيرا ، فان الإفراط في تقدير دور الشبكات هو علامة على رؤية «بنيوية»؛ إذ تغيب عن التحليل المنافسة بين الشركات وتوقعات أو ردود فعل مختلف الطبقات أو الفئات الاجتماعية، وبالتالي، فان هذه «الرأسمالية من دون وجه » ستفتح الباب لاتجاه مجتمع إعلامي من دون نضالات ولا نزاعات.

أخيرا، لم تعد فكرة **مجتمع الإعلام / المعلومات** تطرح نفسها كما كانت عليه في سنة 1970[130]. ذلك أن أكثرية الانتقادات التي وجهت لها حينئذ ما تزال صالحة حاليا. كما أن أكثرية التطورات الأخيرة لا تقوم سوى بالزيادة في درجة تعقيد المسائل المطروحة للنقاش. مع ذلك، يمكن لعلوم الإعلام والاتصال أن تبقى في حدود هذه الخلاصة المعقولة: من جهة ، فان الإلحاح في الترويج لها يساهم من دون شك في فرض المقولة كتمثيل محتمل ، و من جهة أخرى فان نمو الأنشطة والمهن والبضائع والتقنيات والشبكات المتعلقة بالإعلام والاتصال هو عامل يجب احتسابه و أخذه بعين الاعتبار. كل هذا يتطلب جهدا خاصا من أجل التفكير في دمجه داخل مجتمعات الشمال والجنوب. كذلك، وبخصوص هذه النقط جميعها، فإن الفكر الاتصالي مدعو في منعطف الألفية الثالثة إلى الاغتناء بإسهامات جديدة.

4 ـ الوضع الاعتباري لعلوم الإعلام والاتصال

يتنوع تنظيم علوم الإعـلام والاتصال داخل الجامعات بشكل كبير من بلد لآخر. تنظم دراسات الاتصال في أمريكا الشمالية أو الجنوبية وإسبانيا على العموم بكيفية

130 - Miége B., *L'information-communication, objet de connaissanse*, De Boeck – INA, col. Médias Recherche, Bruxelles/Paris,2004.p.64

مستقلة داخل شعب أو حتى كليات، وذلك منذ عشرين سنة على الأقل. لكن، لا تمنع هذه الاستقلالية من أن تشعر قطاعات جامعية أخرى بأنها معنية بإنتاج أو نشر المعارف المتعلقة بالإعلام والاتصال. في فرنسا، فرضت استقلالية نسبية نفسها لا سيما انطلاقا من الثمانينيات. لكن ذلك لم يحل دون ظهور النزاعات أو حدوث الصراعات التي غالبا ما كانت طويلة ومريرة داخل الجامعات أو المؤسسات العلمية الكبرى (من دون نجاح يذكر في هذه الحالة). في البلدان الأنجلوساكسونية أو الاسكندنافية، غالبا ما تمت إعادة إنتاج «النموذج الأمريكي - الشمالي» لكن ليس بشكل حصري. صحيح أنه كان يتم أحيانا قبول علوم الاتصال بشكل أفضل، خصوصا وأنها كانت تقدم أجوبة على تساؤلات مطروحة من قبل قطاعات في وضعية متأزمة، وهي أجوبة لم يكن بوسع العلوم الاجتماعية المعترف بها أن تأتي بها لأسباب مختلفة. في سنة 1978، نلاحظ مع **إيف دولاهي** أنه: «خلافا لأكثرية التيارات السوسيولوجية، تقدم علوم الاتصال فائدة مزدوجة بإعطاء الثقة من خلال المفاهيم والنماذج التي تستعيرها بكثافة من العلوم الفيزيائية، وبعدم تقديمها لنفسها كمبحث مقسِّم ومُقسَّم، ولكن كعلبة أدوات محايدة ومتنوعة لا يبرر حضورها الجماعي إلا بنفعيتها وسهولة استعمالها»[131]. وعلى الرغم من كون المراجع النظرية للفكر الاتصالي قد اتسعت بالتأكيد منذ ذلك الحين، فإن روابط التبعية للنتاج العلمي الأمريكي الشمالي ما تزال مؤكدة حتى الآن في بعض أجزاء أوروبا. في ألمانيا أو إيطاليا، تظل الأعمال التي تتناول الإعلام والاتصال «مشتتة» كثيرا في مباحثها الأصلية، وذلك على الرغم من المبادرات المتخذة في السنوات الأخيرة من طرف جامعات إيطالية. كما نسجل الظهور والتطور السريع أحيانا لمراكز مستقلة في شمال شرق آسيا والهند وفي بعض الدول الإفريقية وفي شرق أوروبا في ظل ظروف استثنائية.

وتبقى الشروط التي يطلب فيها من علوم الإعلام والاتصال أن تتمأسس - مجتمعة أو بشكل منفصل - تابعة بشكل قوي للسياقات الوطنية. حتى وإن كانت الصراعات العلمية التي جرت في جميع الحالات من أجل أن يفرض «حقل» جديد نفسه وأن يتم القبول بشرعيته، تعبيرا عن الصراعات من أجل السلطة داخل المؤسسات الجامعية. غير أن الشروط التي يطلب فيها اليوم من علوم الإعلام والاتصال أن تحقق استقلالها الذاتي عن الدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية والاجتماعية و(بشكل نادر) عن العلوم الفيزيائية - هذه الشروط - لا يمكن مقارنتها مع تلك التي كانت موجودة منذ عشرين أو ثلاثين سنة. ذلك أن الرهانات

131 La Haye Y. (de), Dissonances. *Critique de la communication*, La Pensée sauvage, Grenoble, 1984, p.156

النظرية ولا سيما الرهانات العلمية قد تغيرت مواقعها. كما أن شرعيتها إن لم يتم اكتسابها بعد، فهي في الطريق للحصول عليها. ويأتي ذلك بحق على أثر مسار مزروع بالفخاخ دائما.

وقد طبع الطموح لرؤية علم للاتصال (يشكل نوعا من العلم الممتاز) يفرض نفسه حيث كان يتوجب أن تثري إشكاليته أكثرية المباحث المعترف بها والمفهرسة منذ مدة داخل تصنيفات العلوم، ـ طبع ـ جهود بعض الرواد، لا سيما نوربرت وينر لكن أيضا كلود ليفي ستراوس و رولان بارت و غريغوري باتيزون أو أبراهام مولز. ما يزال هذا المشروع حاضرا ومستمرا، لكن المؤلفين المعاصرين الذين ينذرون أنفسهم لمثل هذا الهدف هم الآن أقل عددا و تأثيرا.

يعد جون لوي لوموان ـ المتخصص في تحليل الأنساق والحساب الاقتصادي أحد الذين يعطون لعلوم الإعلام والاتصال دورا رفيع الشأن ويتمنون رؤيتها تستمر في «إثراء» المباحث المجاورة لها. وبتموقعه ضمن الإطار النظري لشانون وويفر وسيمون وموران، فإنه يدعو تلك العلوم إلى إعادة انتشار ابستيمولوجي حتى تتمكن، ليس فقط من اكتشاف «قوانين ضرورية» في الثقافات المعاصرة، ولكن أيضا من المساعدة على تمثل أفعال ذكية. بالنسبة لهذا المؤلف، يتعلق الأمر بـ«تشييد معارف فاعلة حيث تزودنا بجزء من ذكاء تعقيد العالم غير القابل للاختزال، إذ لم يعد الأمر يهم الضروريات، بل عددا لا متناهيا من الإمكانيات»[132]. ويبرر هذا المقترح بقوله: « من الآن فصاعدا، يطلب العلم من الثقافات التي تحمله أن تشارك في مشاريعه الخاصة وأن تختار له داخل حقل الإمكانيات الجديدة دائما. من دون شك، يشكل هذا القلب المدرك للروابط القائمة بين العلوم والثقافة الرسالة الأكثر أهمية التي يقدمها لنا التأمل العلمي في المشكلة الأكثر غرابة، وهي التواصل الذي يعد في نفس الوقت ممكنا ومستحيلا، صدفويا وقصديا، مخْبِرا ومُخبَرا، مشوشا وخالقا للمعنى، منسقا ومفرقا، طبيعيا وصناعيا، نافعا ولا جدوى منه، استقرارا واختلالا، مبلدا للذهن وذكيا، علاقة مشتركة وتذكرا مشتركا، لعبة ورهان العلم والثقافة». بالنسبة للوموان، يجب ألا يحول طموح المشروع النظري دون اعتبار علوم الإعلام والاتصال كـ«علوم للفعل»، حيث قام كبار المؤلفين الذين يعلنون انتسابهم إليه بنفس الاختيار بشكل قليل أو كثير.

على العكس من ذلك، تروم أغلبية الباحثين تطبيق منهجيات ومساءلات «متوسطة المدى» على حقل الإعلام والاتصال، في إطار منظور متداخل العلوم. يتأسس

132 - Le Moigne J.L., « *Communication, information et cultures* », TIS (Technologies de l'information et société), vol 1, n°2, Press de l'Université du Québec, Québec, 1989, p.27

مسلكهم على: 1 ـ دعوى مفادها أنه من الصعوبة بمكان أن يتم إدراك الموضوع الاتصالي بما هو موضوع اتصالي، ويمكن ذلك فقط من خلال تمظهراته الموجودة في حقول اجتماعية متنوعة. 2 ـ معاينة واقع فشل أو صعوبة القيام بأعمال متعددة المباحث (وعلى العكس من ذلك، تسجل خصوبة أنواع التعاون متداخل العلوم). 3 ـ ضرورة وضع نظرية تستند إلى ملاحظات التجريبي وتحليلات لسياقات اتصالية كما تحصل وليس كما يمكن تمثلها.

إذن، إن مثل هذا التوجه في البحث هو في الطريق ليفرض نفسه. بطبيعة الحال، يتعلق الأمر بتوجه يتقاسمه مؤلفون يشتغلون على إشكاليات متباعدة بل ومتناقضة. غير أنه تبقى هناك بعض العراقيل.أولا، عند بعض مهنيي الإعلام والاتصال (صحافيون يرفضون عادة أن يتم الإنصات والتعاطي مع خطاب مختلف عن خطابهم حيث يعتبرونه خطابا غير مرخص لـه)، ثم عند بعض المتخصصين في مباحث «كلاسيكية» (القانون، العلوم السياسية، علم النفس، ... علم الاجتماع) حيث يريدون رؤية احترام التقطيعات العلمية الموضوعة، إن لم تكن المقبولة منذ مدة طويلة.

يمكن تفسير مختلف ردود الفعل بسهولة كبيرة بواسطة حدة واشتداد الرهانات داخل حقل الإعلام والاتصال. فبقدر ما هي رهانات رمزية (ومن ثم ضرورة مراقبة خطاب «آخر»، بقدر ما هي عملية (من ثمة نفهم التصريحات الأخيرة لممثلي بعض المباحث مثل علم النفس والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، ومحاولاتهم لكي يدخلوا إلى الوسط الأكاديمي «الشرعي» أعمالا عرضانية بالضرورة.إن الانكماش داخل الخطابات المرخص لها (وهذا ما يلاحظ بصفة خاصة في بعض الميادين «الحساسة» لقطاع الاتصال، وهي الصحافة والإشهار..) أو داخل المباحث ليس حلا مقبولا. فهو لا يفضي (أو قد يقضي) فقط إلى نفي النتائج المحصل عليها والمهمة سلفا، ولكن، سيشكل مثلا هذا الانكماش على الخصوص عائقا أمام تقدم المعارف إلى الأمام. أما في ما يتعلق بتكليف المباحث وحدها بمعالجة الموضوع الاتصالي، فإن ذلك يؤدي (سيؤدي) حتما إلى تشظية الآفاق وتشتيت التساؤلات. كما سيؤدي بصفة خاصة إلى حصول عدة تفككات وتنافرات.

يحتوي تقرير اللجنة الوطنية لتقييم الجامعات المنشور في مارس 1993 على حصيلة لنشاط بحث الجامعات الفرنسية في مجال علوم الإعلام والاتصال[133] .وجدير بالذكر أنه تم القيام بالتقييم بطلب من الشعبة المعنية في المجلس الوطني للجامعات. يقدم التقرير معلومات

133 Comité national d'évaluation des universités. *Les sciences de l'information et de la communication*. CNE. PARis. 1993

مدققة، حيث يشتمل على لائحة فرق البحث وأنشطة التكوين في سلك الدكتوراه ومميزات الأطروحات المناقشة، الخ. غير أنه يحلل بصفة خاصة ظروف القيام بالبحث، فبانطلاقه من الحالة المعاينة والمسجلة سنة 1982 في تقرير سابق تحت عنوان «التكنولوجيا والثقافة والاتصال»، والذي كان قد أثار الانتباه إلى تأخر البحث الفرنسي مقارنة مع البحث في البلدان الأنجلوساكسونية، فإنه سينتهي إلى هذه الخلاصة: «لقد أتى النقد ـ الذي كان مرفوضا بشكل كبير في تلك الحقبة ـ أكله».

على الرغم من سياسة المركز الوطني للبحث العلمي «الهشة» دائما، نرى من اللازم أن نضيف بأنه « أعلنت وشجعت عدة قطاعات إدارية، خاصة في وزارة البحث [العلمي] ووزارة التربية الوطنية، لكن أيضا في الصناعة والمواصلات، بعض البرامج، في ما اعترف التعليم العالي بأنواع جديدة للتكوين في سلك الدكتوراه وفرق جديدة للبحث»[134]. مع ذلك، يلاحظ التقرير بأن جميع الجامعات التي تمنح تكوينات في مجال الإعلام والاتصال لم تشكل بعد فريقا للبحث، كما يسجل أهمية البحث العمومي المستقل ووجود هيآت للدراسات داخل بعض القطاعات المهنية التي تغذي بشكل ضعيف جدا البحث الأساسي ولا تمنح الباحثين في الجامعات التقدير المادي والفكري الذي يمكن أن ننتظره»[135]. أخيرا، تدعو اللجنة الوطنية للتقييم بكل متمنياتها إلى تطوير فضاءات للتقاطع والمواجهة (مجلات، مناظرات..) وتوصي شعبة علوم الإعلام والاتصال التابعة للمجلس الوطني للجامعات بالحفاظ على تقليدها القاضي بالانفتاح على مباحث أخرى.

بشكل من الأشكال، بلغت علوم الإعلام والاتصال قدرا من النضج. ذلك أن ممثليها قد دبروا ارتفاع أعداد الطلبة، في نفس الوقت الذي أنتجوا فيه أعمال بحث دالة.

5 ـ خصوصيات علوم الإعلام والاتصال

تتطرق العلوم الإنسانية والاجتماعية من موقع كل علم خاص للظواهر الإعلامية والاتصالية. فانطلاقا من اللحظة التي لا يضع فيها ممثلوها موضع تساؤل فرصة وفائدة [وجود] علم متداخل التخصصات يمكن للنقاشات العلمية الصرفة أن تصبح ممكنة وخصبة بالتأكيد مع أولئك الذين اختاروا العمل داخل علوم الإعلام والاتصال. كما أن الوضعية التي تعرفها هذه العلوم ليست جديدة (ما عسى أن تكون الجغرافيا والمعلوميات من بين مباحث أخرى،

134 - *Comité national d'évaluation des universités*, op.cit, p. 61-62

135 - *Comité national d'évaluation des universités*, op. cit., p.64

إن لم تكن عبارة عن «ملتقيات» لمباحث متعددة؟)، ومن المحتمل أن تكون معممة أكثر فأكثر في المستقبل (بل، هل سيكون من المرتقب رؤية انبثاق مباحث جديدة بالمعنى الذي تتخذه التصنيفات المقترحة للعلوم في غضون القرن 19؟).

على كل حال، فبعد النقاشات التي غالبا ما كانت متوترة، يواجه الإعلاميون اليوم صعوبات أقل لتبادل الآراء مع علماء الرياضيات، سواء كانوا رياضيين «نظريين» أو «تطبيقيين»، وينطبق هذا أيضا على التبادل بين الجغرافيين المتخصصين في الجغرافيا «البشرية» والاقتصاديين المهتمين بحصر الأنشطة الإنتاجية.

لكن النقاش يدور في مجال ضيق أو يتوقف عندما ينازع أحد المتخاصمين، بالفعل أو من حيث المبدأ في حق الآخر في الوجود. ذلك أن تاريخ العلوم زاخر بحلقات من هذا النوع، وكل مبحث أو مبحث متداخل التخصصات التقى بمباحث أخرى قريبة وطموحة ترفض الاعتراف بخصوصية مقاربته، أو تعمل كما لو أن المشكل لم يكن مطروحا. كان على علوم الإعلام والاتصال أن تشتغل دائما مع جيران مزعجين. إنهم بالأحرى مزعجين أكثر من كونهم أقوياء ومعترف بهم أو مدعومين بواسطة برامج صادرة عن السلطات العمومية.

بناء عليه، فإن العلوم المعرفية المتعددة في حد ذاتها، وبالتالي عليها أن تدبر تعدديتها اتجاه علم النفس المعرفي والذكاء المسمى بالا«صطناعي» واللسانيات أو علوم الجهاز العصبي، ليست بمنأى عن أهداف من هذا النوع. وهذه على وجه الخصوص هي حالة الشغالة المعرفية التي تركز أولا على فرد منعزل في وضعية تفاعل مع عدة تقنية، لكنها تتجه أيضا نحو توضيح المحددات التنظيمية العامة المتعلقة بالأنشطة المعرفية. إن مشروع هندسة المعرفة المتمحور حول الاتصال المسمى «إنسان ـ آلة»، وبالتالي حول تمفصل نسقين لمعالجة المعلومات (بواسطة اللغة، الصور، الحركات...)، وهما الـ« نسق البشري» والنسق الآلي، هو مشروع يتجه هو أيضا ـ كما يسجل ذلك بجلاء **لوسيان سفيز** نحو فرض «المثالية الحسابية كمحاكمة كونية للفكر...»[136]. بالنسبة **لسفيز**، يتعلق الأمر أيضا بديانة جديدة في ظواهرها الأكثر تقنية وعلمية، و«مع العلم المعرفي، نقترب من ديانة أكثر تصنعا بكثير، أي إلى الوحدانية. هناك وجود للأيقونات والأصنام الحاضرة بفظاظة. لم يعد الأمر يتعلق بفيض الآلهة، بل بتجريد كوني ووحيد، أي بفكر «حسابي» يطفو في ما وراء مقارباتنا الفقيرة ويجمع تحت سلطته جميع الأشياء المفكرة التي تتعلق به... إن هذا الإبداع الديني، على غرار اللاوعي الفرويدي هو في

136 - Sfez L. (sous la direction de), *Dictionnaire critique de la communication*, tome 2, PUF, Paris, 1993, p.922

وضع ليصبح المرجع السلوكي الأخير في الدعوى الأخيرة» حتى أن بيير ليفي ـ أحد المؤلفين المستهدفين حقا بواسطة هذه الملاحظة ـ كتب ببساطة قائلا: « بالقدر الذي تكون فيه المعرفة في شقها الأكبر مسألة ترتيب، فإن كل سيرورة اجتماعية، بل وميكرو اجتماعية، يمكن تأويلها كسيرورة معرفية»[137]. وبما أن الاجتماعي يفكر داخل الأنشطة المعرفية للذوات [...]، على العكس من ذلك، يساهم الأفراد في البناء وإعادة البناء الدائمة للآلات المفكرة التي هي المؤسسات، حتى أن كل بنية اجتماعية تبقى في الحالة نفسها ولا تتحول إلا بواسطة التفاعل الذاتي بين أشخاص مفردين». كان يتوجب عليه أن يقول الشيء الكثير عن هذا التذويب للاجتماعي داخل الميكرو اجتماعي، ثم داخل المعرفي، خصوصا وأن هذا الفكر يقدم نفسه الآن بمظاهر مغرية وجذابة وغنية بالتطبيقات المحتملة، وهي التنظيم الذاتي للـ«الجماعات المعرفية»، أشجار المعارف، الذكاء الاصطناعي، الخ. وجهت لهذا الفكر هنا وهناك انتقادات قوية، لكن الحركة مشتغلة ولم تتوقف. بالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال، لم يكن ليتم القبول بهذا المنظور الجديد. في الواقع، مادام يفترض في التكنولوجيات الفكرية أن تلعب دورا مركزيا في السيرورات المعرفية، فإن مجموع الأنشطة الاتصالية تقريبا تم اختزالها بهذا الشكل في سيرورات معرفية تتعلق بالعلوم المعرفية.

بالطبع، لقد أصبحت هذه الاقتراحات ممكنة بواسطة التطورات الحاصلة في مجال المعلوميات التي تشكل أصلا لها. إن الهدف المعلن في أنساق الاستدلال التي تم إنشاؤها في إطار الذكاء الاصطناعي هو دمج وسائل إدراك واتصال وعمل المشغل البشري مع بيئته. إذا كان الذكاء الاصطناعي، وبصفة خاصة السيرورات الذهنية والظواهر الرمزية التي لا يمكن أن يتم حاليا تفكيكها إلى عناصر يمكن مضاعفتها بواسطة آلات، لا يزعج أغلبية الإعلاميين، فإنهم يبحثون عن حل هذه الصعوبة (المؤقتة!)...في إقامة برامج متقنة أكثر فأكثر حيث تدمج بعض المهارات والتمثيلات الاجتماعية والذهنية والممارسات اللغوية، بحيث يتم التقليص تدريجيا من الفوارق الموجودة بينها وبين النسق البشري. يجب توجيه النقد لهذا المسلك النفعي في مجموعه الذي يندرج ضمن توجه الوضعانية، ولا سيما من وجهة نظر خاصة بعلوم الإعلام والاتصال.

في هذا السياق، إذا كان من الواجب وضع برنامج عمل خاص بعلوم الإعلام والاتصال، سيكون من الملائم التركيز بالدرجة الأولى على العناصر التالية:

ـ التمفصل بين العدد التقنية للاتصال وإنتاج الرسائل والمعنى،

137 - Lévy P., op.cit., p.165

- «الإدماج الاجتماعي» للتقنيات، وبصفة خاصة نشاط المستعملين - المستهلكين في إقامة العدد،

- توضيح إجراءات كتابة الرسائل (الأيقونية، الصوتية، المكتوبة،...) وكذا الشروط التي تتصدر تصورها وإنجازها،

- البعد السوسيولوجي والسياسي والاقتصادي للأنشطة الإعلامية والاتصالية الذي يؤدي إلى تجديدات وتجريبات للدعامات الجديدة،

- دراسة التغييرات الطارئة على سيرورات الوساطة، حيث يذكر برنار لاميزيت بشأنها محقا في قوله إن«دورها في حقل تبادلات الاتصال هو أن تربط علاقات وأشكال اتصال لا تختزل في أشكال تذاوتية، بل أن تكون أشكالا سهلة المنال ومفتوحة للجميع»[138]. باختصار، تكمن وظيفة الوساطة في تفادي إقامة منطق لعلاقات القوة داخل الحقل الاجتماعي.

إذن، على علوم الإعلام والاتصال أن تنتظم - وربما أن تتجمع - في المستقبل القريب جدا حول هذه التوجهات الكبيرة (التي أشرنا إليها هنا بإيجاز). كنا سنخطئ إذا ما تخيلناها «في موقع دفاعي» ، لكن يجب أن نقر بأنها تزعج في الحاضر.حتى وإن كانت النتائج المحصل عليها جزئية جدا وغير مكتملة، فإنها تقدم عناصر معرفية يمكنها أن تسائل لوحدها، بل وحتى أن تضع موضع تساؤل الممارسات ووجهات النظر المهيمنة حاليا. بناء عليه، يلتقي بعض مهنيي الحقل في معارضة احتكار خطاب كانوا يستعملونه بكثرة، كما أن بعض المتخصصين الذين تعودوا على الاشتغال في أعلى تمثالهم التخصصي، هم بالفعل مدعوون إلى مقابلة تحليلاتهم مع تحليلات أخرى تأخذ بعين الاعتبار منظومات جديدة. علينا أن نتوقع أنه بالقدر الذي ستتقدم فيه علوم الإعلام والاتصال في تطبيق منهجيات علمية (يقف خلف ذلك تنوع الإشكاليات التي تؤسسها)، بقدر ما ستتم فيه مساءلتها ومناقشتها بل والاعتراض عليها. من دون شك، هذا دليل على أنها وصلت لمستوى معين من النضج، لكن ذلك يؤشر على الأقل على أن موضوعات البحث التي نذرت نفسها لها بدأ يتم أخذها بعين الاعتبار.

على الرغم من الاختلافات، بل وحتى التضاربات والتباعدات بين النظريات المرجعية في علوم الإعلام والاتصال، فقد تحدد تدريجيا ما يشكل مقوما / مكونا لمقاربة اتصالية. من أجل ذلك، يبدو أكثر فأكثر أنه من الوهم أن تأسس على ميادين تنتمي لمباحث مشكلة تاريخيا، أو حتى على موضوعات ناجمة عن تقطيع مبني على تفكير ذي طبيعة ابستيمولوجية (لا نرى جيدا كيف يمكن للتفكير الابستيمولوجي – الذي يأخذ بعين الاعتبار التغييرات

138 - Lamizet B., *Les lieux de la communication*, Mardaga, Liège, 1992, p.187

التي مست التدفقات الإعلامية والتبادلات الاجتماعية الموسطة أم لا- أن يكفي لوحده من أجل تحديد الموضوعات الملائمة).

إن ما يميز هذه المقاربة هو أولا رفض التفكير في الاجتماعي انطلاقا من الإعلام - الاتصال؛ وبعد ذلك رفض التموقع كعلم للعمل، وفي هذه الحالة، كعلم للهندسة الاجتماعية (حتى عندما يتوجب على الباحثين أن يكونوا متنبهين ومصغين جدا للاتصال / التواصل «وهو يحدث». ويجب على الجامعيين أن يطوروا تمهينا صارما لشعب التكوين). كما أن ما يميزها، بالأخص ، هو اختبار توجهات البحث (مثل تلك التي رصدناها أعلاه) التي تمكن من استخدام إشكاليات عرضا نية (مثلا=من الإنتاج إلى الاستهلاك، من البث إلى التلقي داخل إطار متداخل الوسائط بين التواصل العادي والاتصال الموسط، الخ) وجزئية (من حيث إنها لا تعتزم إنتاج معارف صالحة فورا وقابلة للتعميم، وفي الأخير «بنيوية»). وما دامت هذه المقاربة قائمة من الناحية التاريخية، فانه يتوجب عليها بالتالي، أن تحدد بكيفية صارمة شروط وحدود صلاحيتها. من ثمة، يجب أن تتم إعادة التصريح بانتمائها للعلوم الاجتماعية، وبصفة خاصة انخراطا في الديمومة.(في هذا الصدد، نجد أن انطلاق الأعمال التاريخية مشجع على نحو كبير جدا).

يضيء هذا المنظور بشكل أفضل إلحاح علوم الإعلام والاتصال على استنادها إلى توجه تداخل المباحث. ذلك أن المنهجيات متداخلة العلوم (التي تسهل ممارستها أكثر بين عدد محدود من المباحث؛ كما هو الشأن بين علم اجتماع الوسائط وتحليل الخطابات الوسائطية، بين علم اجتماع علاقات العمل وسوسيو-اقتصاد الصناعات الثقافية وحقوق النتاجات الفنية والفكرية، الخ) تشكل، إذا صح القول، ضمانة (نسبية) على التموضع الكشفي للتساؤلات التي تنطلق منها الأبحاث.

سنذكر بأن هذه الإقتضاءات القوية لم يكن بإمكانها أن تملأ اختيارات نظرية أساسية معتمدة على رزانة الباحثين الذين يتوجب عليهم أن يصرحوا بتلك الاختيارات. فعلى أية نظرية للعمل سيتم تأسيس المقاربة الاتصالية المقترحة؟ ماهو البعد الذي سيتم تفضيله (لا متناهي الصغر،متوسط الصغر ؟ لا متناهي الكبر؟).هل يتعلق الأمر بالبحث عن تفسيرات متوسطة المدى تمكن من الوصل بين ملاحظات متباينة في الظاهر، وتوضيح بعض الضوابط والتكرارات (وهذا مثلا هو ما أحاول تشييده تحت العنوان المميز ل«أنواع المنطق الاجتماعي للاتصال»)؟. كيف نفكر في التغييرات والتجديدات، و-عند الاقتضاء- التحولات / الانتقالات التي تستتبع تغييرا لعهد أو لنمط التنمية والتطوير؟

إنها أسئلة كثيرة ليس بإمكان الباحثين أن يفوتهم طرحها على أنفسهم، بل ويتوجب عليهم أن ينشروها على العموم.

خلاصة

هكذا، ينتهي المسار الذي سمح لنا بإعادة تشكيل الفكر الاتصالي من خلال تياراته المؤسسة (التي ما تزال نشيطة في بداية القرن الحادي والعشرين)، ثم المقاربات التي جاءت تباعا أو بالموازاة لتكملتها، ولا سيما رسم منظورات «موسعة»، بشكل يطابق تقريبا التغييرات الاجتماعية الملاحظة. في نهاية هذا المسار، حاولنا تحديد الأسئلة المتواترة أو الراهنة التي تطرح نفسها على المؤلفين والباحثين الذين تندرج مؤلفاتهم ونتاجاتهم العلمية ضمن الحقل المحدد من طرف الفكر الاتصالي، من دون أن تذكر بأن هذا الأخير يتشكل بنفس القدر من إسهامات نظرية أو من تمثيلات مرتبطة بممارسة الفاعلين الاجتماعيين في الإعلام والاتصال. في الواقع، هؤلاء ليسوا فقط الـ«ناشرين» داخل الحياة المهنية والاجتماعية لتصورات تم إعدادها داخل مكتب عمل المؤلفين (بناء عليه، فإنه تمت استعادة أطروحات **مارشال ماكلوهان** من طرف مهنيين سيكونون محرجين فعلا في الاستشهاد حتى بعناوين كتبه!)، ولكنهم يتعاونون بنشاط في إنتاج الأفكار التي تكون في آن واحد أو فيما بعد مصدرا لتشييدات نظرية، حيث نجد هنا مثالا معاصرا لها في الأعمال المتعلقة بالذكاء الجماعي، والتي تجمعها علاقة وطيدة مع الاقتراحات الحالية للمتخصصين في الاتصال بين الإنسان والآلة.

إذن، لقد تشكل الفكر الاتصالي في آن بمساهمة مؤلفين (يوجدون على العموم في قطيعة مع مباحثهم أو «مدارسهم» الأصلية) وبتنظيم تصورات تابعة بشكل مباشر جدا للنشاط المهني والاجتماعي.من غير المجدي البحث عن أي من «المصدرين» كان مهيمنا. ومن المتوقع أن يتزايد هذا الإنتاج المشترك في المستقبل، مع التعرض أحيانا لخطر ألا يتم احترام المتطلبات الأولية لكل عمل فكري يستجيب للقواعد المنهجية الضرورية. على كل حال، فإن هذه الخاصية التي تربط بكيفية منتظمة التشكيل النظري بالعوالم المهنية ليست بريئة من التضايق الذي تثيره دائما علوم الإعلام والاتصال داخل بعض الدوائر الأكاديمية. ذلك أن هذه العلوم مستمرة في إزعاج العلوم الإنسانية والاجتماعية. هكذا، تتم مؤاخذتها

على اهتمامها بـ«الطلبات» الاجتماعية بشكل مفرط، في حين سيكون بالأحرى من الملائم تقييم الوسائل التي تستعين بها من أجل اتخاذ مسافة كافية عن موضوعاتها وتثمين النتائج المحصل عليها.

هذه ليست هي الأسئلة الوحيدة ولا الأكثر أهمية التي يطرحها الفكر الاتصالي. ويبدو لنا من المفيد أن ننهي هذا الكتاب بالتركيز على ثلاثة أسئلة، وهي:

- هل يمكن اعتبار الفكر الاتصالي كفكر منتهي؟
- هل يجب علينا أن نقر بأن الأمر يتعلق بفكر «مُوَحّد»؟
- أخيرا، أليس الفكر الاتصالي «مغمورا» بمظاهره الايديولوجية والأسطورية؟

منذ أكثر من نصف قرن، اغتنى الفكر الاتصالي بإسهامات متعددة انضمت إلى التيارات المؤسسة الثلاثة. على الرغم من ذلك، فإن شكله هو أبعد من أن يكون جامدا. إنه في حالة تطور دائم. ويمكن أن نطرح فرضية أن التغييرات الجارية أو المنتظرة (انتشار العُدد «الآلية» والمنتجات متعددة الوسائط، إقامة شبكات ذات رواج عالي جدا يسرع من وتيرة رقمنة المعلومات، عولمة صناعات الثقافة، ولاسيما صناعة الإعلام...) ستفرز نتاجات نظرية جديدة تتعلق على وجه الخصوص بـ «تآلية» معالجة المعلومات داخل أنشطة العمل والعمل الجماعي أو الأشكال الجديدة للتمثيل (اللجوء إلى الصور في العمل، تعديلات لـ«خرائطيات»، الخ). إذا كان للتساؤل حول إذا ما كان للطابع «المنتهي» للفكر الاتصالي معنى أم لا، فإنه من الملائم أن ننتظر تمديدات أو انتشارات على المدى المتوسط.

على الرغم من كون أن الفكر الاتصالي قد بلغ مستوى معينا من التشكل يمكنه منذ الآن من إدراك تعقيد الظواهر التي يعتزم النظر فيها، فإنه ليس موحدا ولا مستعدا ليقدم نفسه على هذا الشكل. وغالبا ما عرض هذا الكتاب للتناقضات العديدة بين العناصر المكونة للفكر الاتصالي ولتنوع المستويات المدركة وللتعارضات المنطقية.هل نحن بصدد انحصار سيضع موضع تساؤل سداد الفكر الاتصالي ذاته ؟ بمعنى ما، هذا لأمر مؤكد حقا، لأنه إذا كانت بعض الاقتراحات تحتفظ بنفسها كما هي (مثلا، طموح التداوليات أوالاثنوميتودولوجيا لمعالجة التواصل كله من خلال نفي الاختلافات بين المستويات اللامتناهية الصغر والمستويات اللامتناهية الكبر والمستويات المتوسطة)، فإنها ستصبح بشكل سريع جدا عائقا أمام تقدم المعارف، ولن تقوم سوى بالزيادة في الغموض القائم. لكن، يجب علينا من جهة أخرى ألا نفرض على الفكر الاتصالي(مثلما هو الشأن بالنسبة للفكر السياسي أو الفكر الاقتصادي في

حقليهما الخاصين) بأن يحل بعض الصعوبات، بل وأن يعالج التناقضات المتعلقة بالتشكل النظري. على هذا النحو، يعد الفكر الاتصالي صرحا مشتركا مقبولا تقريبا من طرف المؤلفين من جهة، ومن طرف «الوسطاء» من جهة أخرى. وانطلاقا من ذلك، يجب على الإسهامات النظرية أن تكون قادرة على أن تتصور وأن تشتق لنفسها اقتراحات تمكن من فهم أفضل لمعنى الظواهر الملاحظة.

أخيرا، إذا كان قد تم اتباع تحليلات بعض المؤلفين ذوي الإيحاءات النظرية المختلفة، كان سيتم اختزال الفكر الاتصالي بالأساس في إيديولوجيا معينة أو في أهليته المعلن عنها بشكل خاص والقاضية بنشر الأساطير. كان سيتعلق كل شيء تقريبا بالإيديولوجي. ويفهم هذا الإلحاح على أن لا يرى في الاتصال سوى تلاعب ناعم و/أو «وعي خاطئ» بتركيزه بالدرجة الأولى أو بكيفية حصرية على المتخيل. ليس هذا مقام التساؤل حول هذا الشكل ـ القابل للمناقشة على أقل تقدير ـ في التطرق للمتخيل وجعله مصدرا لجميع أنواع الجهل والارتدادات. على العكس من ذلك، يجب علينا أن نرسم حدود هذه المقاربات التي تحصر الاتصال (والإعلام تبعا له) في دائرة الأفكار وبتمثل نظام اشتغاله في تداول الرسائل. حقا، لقد وجدت الإيديولوجيات المعاصرة، ولا سيما تلك التي تجعل من التوافق مبدأ أساسيا لها، مجالا مواتيا داخل الاتصال الذي يشكل أيضا مكانا لاستراتيجيات فاعلين يبحثون عن آثار عملية، ولإقامة تقنيات للتوسط ولتشغيل إجراءات دقيقة لـ«تسيير» المجتمعات. يحتوي الاتصال على كثير من الالتباسات، لكن التباسه الأول هو أن يجد نفسه في تلازم مع المرحلة الحالية لعولمة الاقتصادات، وهي المرحلة التي يفرض فيها سلطان السلعة نفسه وتتعمم الرأسمالية.

لهذا، إذا كان يتوجب ذكر التحديات الأساسية التي يجب على الفكر الاتصالي أن يواجهها، فإنه ينبغي توضيح خمسة منها:

ـ تدويل هذا الفكر: فحتى وإن بدا ابتداعيا بالمقارنة مع نوع من التقليد الوظيفي الأمريكي الشمالي الذي مايزال مهيمنا على نحو واسع، وإذا كان يتم الاعتراف به وأحيانا تقديره في جهات أخرى من العالم لهذا السبب، فانه يتوجب عليه، بالتأكيد، أن ينفتح على موحيات نظرية أخرى وعلى موضوعات أخرى تظهر هنا وهناك، وذلك تحت طائلة أن يظل مطبوعا بشكل مفرط بتفكرات وممارسات صادرة عن الدول المهيمنة؛

ـ تكيفه مع التطورات الأكثر حداثة في المجتمعات والاقتصاديات : من دون شك،إن للإعلام

- الاتصال علاقة ما مع الشمولية (عولمة نمط الإنتاج المهيمن أي النمط الرأسمالي الذي هو في طريقه إلى التوسع حتى يشمل مجموع الكرة الأرضية) وعولمة المبادلات تحت سلطان الايدولوجيا النيوليبرالية. لكن، سيكون بمثابة استعمال وتسخير له إذا ما رأينا فيه فقط أداة أو وسيلة في خدمة الدول والشركات والمؤسسات التي توجد في قلب قضية العولمة ؛

- نزوعه إلى أن يأخذ موقعا له داخل المجادلات العالمية الكبرى التي تمس في الواقع بشكل قريب جدا الإعلام والاتصال : التعدد الثقافي، تحرير المبادلات المتعلقة بالبضائع الثقافية والإعلامية، القمة العالمية حول مجتمع الإعلام / المعلومات،الخ؛

- أخيرا، قدرته على أن يأخذ بعين الاعتبار التوجه نحو توسيط الظواهر الإعلامية والاتصالية من دون فصلها أو معارضتها مع التواصل العادي. بعبارة أخرى، يتعلق الأمر على هذا المستوى بالتفكير في التجديد والابتكار التقني - الاجتماعي، من دون أن يُجعل منه عنصرا محددا.

بعد هذا، أصر على الإقرار بان ما يحدد الاتصال بشكل أفضل هو مفهوم الحقل كما حدد معناه بيير بورديو، لاسيما في كتاب «أسئلة في علم الاجتماع» (منشورات مينوي، باريس، 1980، ص 114) :«من اجل أن يشتغل حقل معين – يكتب بورديو - يجب أن تكون هناك رهانات وأناس مستعدون للعب اللعبة، ويتوفرون على الهابتوس الذي يتضمن المعرفة والاعتراف بالقوانين المحايثة للعبة وبالرهانات...»؟ ومثل باحثين آخرين، دافعت لمدة طويلة عن هذا الموقف الذي يبدو لي ،فضلا عما سبق ذكره، قادرا على توضيح الطابع المزدوج (بله المتناقض) للفكر الاتصالي ذاته. وعند التروي، يبدو لي أنه يجب رفض هذا الموقف بسبب العلاقات المتعددة التي يقيمها الاتصال مع أل «اجتماعي» ولطابعه العرضاني. ومن جراء ذلك، فإن الفكر الاتصالي يتملك / يعيد إنتاج سمات مميزة خاصة لا تنحصر في دينامكية حقل معين.

المعجم

Bruit........................ تشويش

Canal........................ قناة

Code........................ سنن

Complexité........................ تعقيد

Communication........................ تواصل، اتصال

Culture de masse........................ ثقافة جماهيرية

Cybernétique........................ سيبرنطيقا

Discipline........................ مبحث، تخصص

Double contrainte........................ الإكراه المزدوج

Emetteur........................ باث

Emission........................ نشر

Entropie........................ القصور الحراري

Homo communicans........................ الإنسان التواصلي

Incertitude........................ لا يقين

Information........................ معلومة، إعلام

Interaction........................ تفاعل

Inter discipline........................ مبحث متداخل التخصصات

Interdisciplinaire........................ متداخلة التخصصات

Interscientifique .... متداخلة العلوم
Manipulation .... تلاعب، تغليط
Médias .... وسائط
Médiologie .... وسائطية
Médiateur .... وسيط
Médiation .... وساطة
Médiatisation .... توسيط
Message .... رسالة
Métacommunication .... ميتاتواصل
Paradigme .... منظومة
Pluridisciplinaire .... متعدد التخصصات / المباحث
Pragmatique .... تداوليات
Processus .... سيرورة
Récepteur .... مستقبل
Réseau .... شبكة
Rétroaction .... ارتداد
Télécommunication .... اتصالات عن بعد
Théorie de la piqûre hypodermique .... نظرية الإبرة تحت الجلد
Transmission .... إرسال
Transversalité .... عرضانية

الفهرس

تمهيد	05
مقدمة	09
القسم الأول: التيارات المؤسسة (الخمسينيات والستينيات)	15
1 • النموذج السيبرنطيقي	16
2 • المقاربة التجريبية ـ الوظيفية للوسائط الجماهيرية	22
3 • المنهج البنيوي وتطبيقاته اللسانية	29
4 • تيارات أخرى	33
القسم الثاني: توسيع الإشكاليات (السبعينيات والثمانينيات و ما بعد)	39
1 • الاقتصاد السياسي (النقدي) للاتصال	40
2 • التداوليات	46
3 • اثنوغرافيا التواصل والاتنوميتودولوجيا وعلم اجتماع التفاعلات الاجتماعية	52
4 • سوسيولوجيات التقنية والوساطة	56
5 • تلقي الرسائل وتكوين استعمالات الوسائط	61
6 «فلسفات» الاتصال	65
القسم الثالث: التساؤلات الراهنة (في منعطف الالفية الثالثة)	71
1• نظرية عامة غير محتملة بل وغير قابلة للتمثل	74
2 • الإعلام المهدد من طرف الاتصال	78
3 • المجتمع غير المعقول للإعلام (أو الاتصال)	82
4 • الوضع الاعتباري لعلوم الإعلام والاتصال	86
5 • خصوصيات علوم الإعلام والاتصال	90
خلاصة	95
المعجم	99

يجمع هذا الكتاب بعض المميزات التي شجعت على الاهتمام به و ترجمته إلى اللغة العربية، وذلك تعميما للفائدة كي تشمل الباحثين و الأساتذة المدرسين والمهتمين بمجال الإعلام والاتصال و ظواهر وقضايا التواصل الإنساني، وكذا طلبة الجامعات والمعاهد المتخصصة. ويمكن إجمال تلك المميزات في: 1- تصنيفه الواضح و المنظم و استعراضه الضافي للتيارات المؤسسة للفكر الاتصالي و لأفكارها الأساسية ؛ 2- تتبعه الكرونولوجي لمختلف الأفكار والإشكاليات والقضايا التي اقترحها أو تصدى لمعالجتها الباحثون والمهتمون بمجالي الإعلام والاتصال والتواصل الإنساني، وهذا ما يجعل من الكتاب مختصرا جامعا للأفكار المتعلقة خصوصا بالتواصل الإنساني و بمجالات الإعلام و الاتصال. من ثمة نكون أمام كتاب يتتبع مختلف المساهمات التي أرست صرح الفكر الاتصالي منذ الأربعينيات من القرن العشرين إلى بداية القرن الواحد و العشرين؛ 3- تقديمه لمقتطفات من النصوص التي ألفها الباحثون و المفكرون الذين تطرق لهم في أقسام و فصول الكتاب. و هذا ما يسمح للقارئ بالاستئناس بالنصوص الوازنة و الأساسية التي طبعت تاريخ الفكر الاتصالي و ساهمت بشكل كبير في تطويره وإرساء مختلف تياراته؛ 4- مزاوجته بين استعراض الأفكار والمساهمات المختلفة و توليف الانتقادات ومظاهر محدودية تلك الأفكار و الإضافات إلى سيرورة الفكر الاتصالي.

الثمن 38 درهما